الصرف الميسر

للأسماء

القسم الأول

بقلم

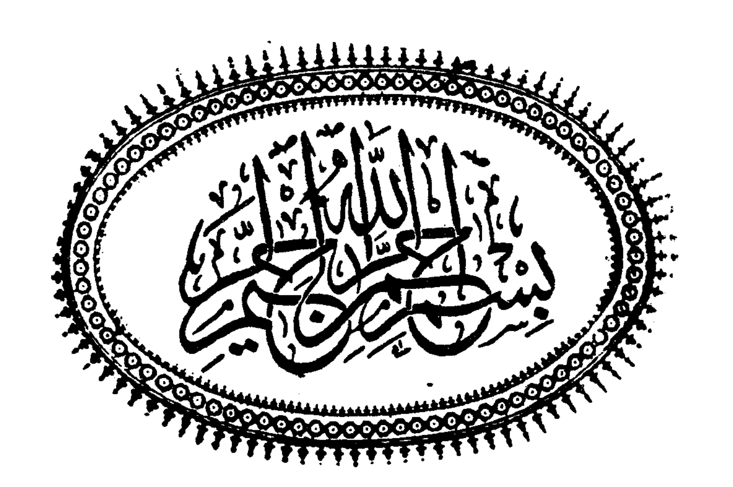
ا . د/ محمد المختار محمد المهدى

أستاذ اللغويات بكلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنين

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦



بسم الله الرحمن الرحيم

وبـه أستعـين

مقـدمـة الطبـعة الأولى

أحمد ربى وأستهديه ، وأستغفره وأسترضيه ، وأصلى وأسلم على صفيه من خلقه ، ومجتباه من رسله ، وعلى آله وصحبه ، والسائرين على دربه ، ما بقى الليل والنهار ..

أمـا بعـد

فـقـد نظر بعض السطحـيين إلى « **علم الصــرف** » نظرة استخفاف واستهجان، فظنوه مماحكات لفظية ، وافتراضات خيالية ، محتجين على صحة هذه النظرة الجهول بما وضعه بعض الصرفيين من أبواب تمثيلية لتدريب الذهن وتثبيت القاعدة وتناسوا ـ عن عمد أو جهل ـ ما فيه من كنوز لا غنى عنها لكاتب أو شاعر . فهو ميزان ضبط المنطق ، ومقياس فصاحة الناطق ، ودليل تمكنه من لغته ، وعمقه فى فهم مدلولاتها ومعانيها .

وما الذى نراه فى أسلوب الصحافة المعاصرة ، وعلى ألسنة المذيعين والخطباء من أخطاء فادحة تغير المعنى وتلويه ، وتجرف اللغة الفصيحة إلى تيار العامية المبتذلة ، إلا نتيجة حتمية للجهل بالقواعد اللغوية بعامة ، وضوابط الصيغ الصرفية ودلالاتها على وجه الخصوص .

من هنا نشأت الرغبة لدىّ فى تقديم هذا الفن بطريقة فيها الأصالة والدقة والإحاطة ، وفيها العرض المترابط الواضح الميسر ، بأسلوب يجذب المبتدئ ، ويحترم عقله ، ويضع قدمه على الطريق ، مستعينا ـ ما أمكننى ـ

باستعمالات القرآن الكريم ، فهي قمة الفصاحة العربية ، وهي ـ في نفس الوقت ـ أوثق المصادر لهذه اللغة العربية ، مسترشدا بضوابط العلماء السابقين والمعاصرين فجهدهم لا ينكره إلا جاحد جاهل ، وتراثهم رائع خالد .

على أن تراثهم هذا ـ على روعته ـ لا يخلو من قصور وتشويش ، وقد نجد فيه من التضارب وعدم الضبط ما يحقق معنى النقص المقصود للمولى جل علاه أن ينال منه كل البشر بمقادير متفاوتة حتى يظل الكمال المطلق مختصا به سبحانه وتعالى ، وانطلاقاً من يقيني بأن القسم الخاص بتصريف الأسماء قد استحوذ على جزء كبير من هذا الاضطراب آثرت أن أبدأ به المحاولة في هذا الكتاب الذى أسميته « **الصرف الميسر للأسماء** » وجعلته في جزءين أقدم منهما اليوم الجزء الأول .

فإن وفقت فيما قصدت فذلك فضل الله ، وإلا فقد بذلت الجهد ، ومن الله أطلب العفو ، ومن القارئ قبول العذر ، مع شكرى إن قدم النصح، وصدق الله العظيم ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .

د/ محمد المختار محمد المهدى

المحرم سنة ١٣٩٨هـ
يناير سنة ١٩٧٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

مقدمة الطبعة الثانية

نحمدك اللهم ونستعينك ونستهديك ونسألك صدق التوجّه وإخلاص النية ، وقبول العمل ، ونصلي ونسلم على خير رسلك ، وصفوة خلقك، ومن آزره ، ونصر منهجه ، إلى يوم الجزاء

أما بعد

فهذه هي الطبعة الثانية من القسم الأول من الصرف الميسر للأسماء وقد أضفت إليه أبوابا كان فى أشد الحاجة إلى إضافتها حتىّ يكتمل الانتفاع بهذا العلم الذى لا يستغنى عنه من يريد فهم مراد الله من كتاب الله وسنة رسوله ومجتباه .

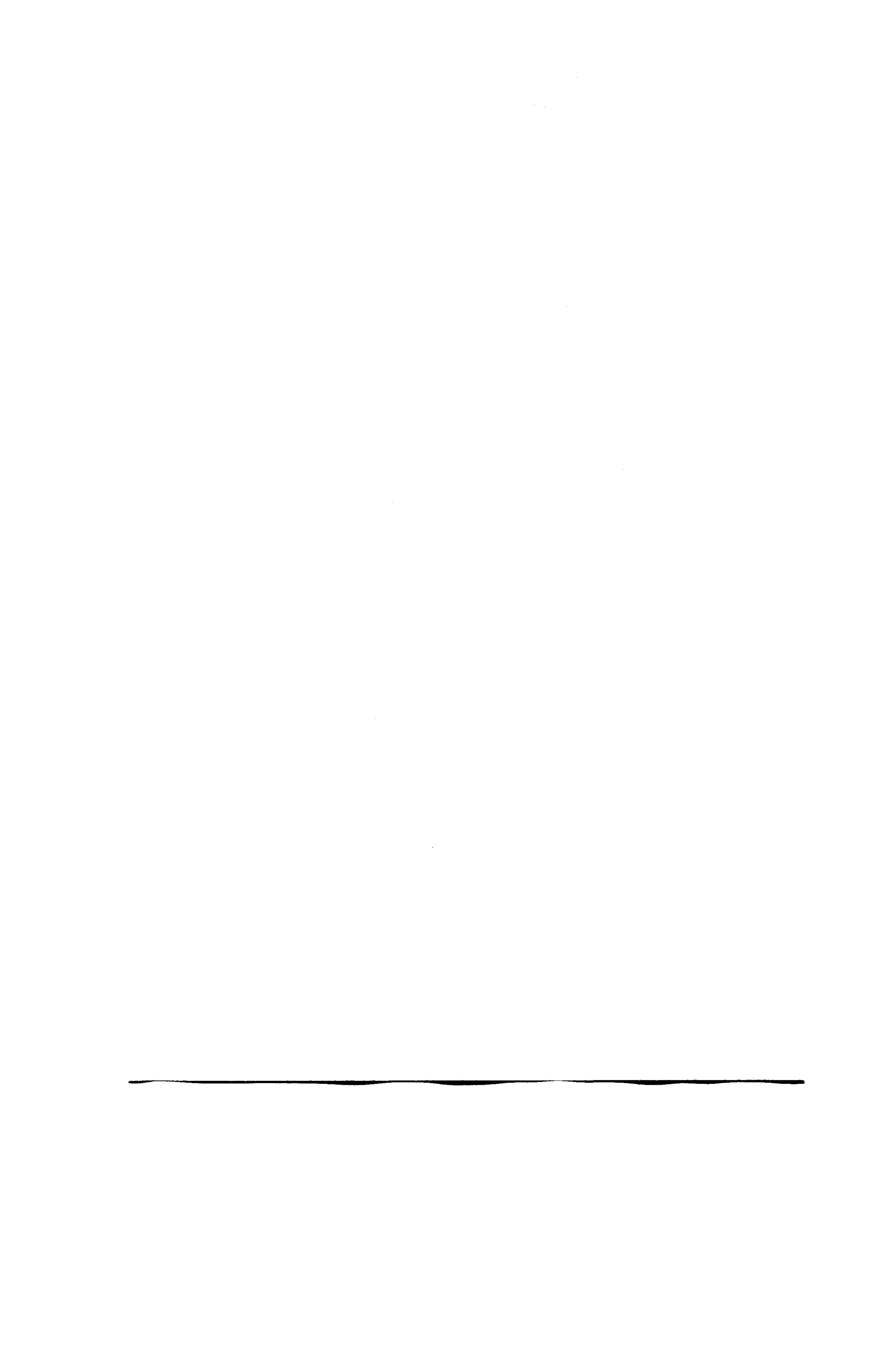
ولقد حرصت فيه على الموضوعية والبحث العميق وتدريب الدارسين على الأنس بكلام الأقدمين ومحاوراتهم النافعة ، ورد الفضل لأصحابه حتى نتعود على هذا المنهج العلمى الرصين ، كما حرصت على كثرة التمثيل لكل باب مما ورد فى كتاب الله ربطا للدارسين لهذه اللغة بمعجزتها الكبرى فى الفصاحة والبيان .

أرجو من الله العلى القدير أن ينفع به قارئه ومؤلفه .

وهو ولى التوفيق

حدائق حلوان فى
غرة ربيع الأول سنة ١٤١٧هـ

د/ محمد المختار محمد المهدى



تمهيد

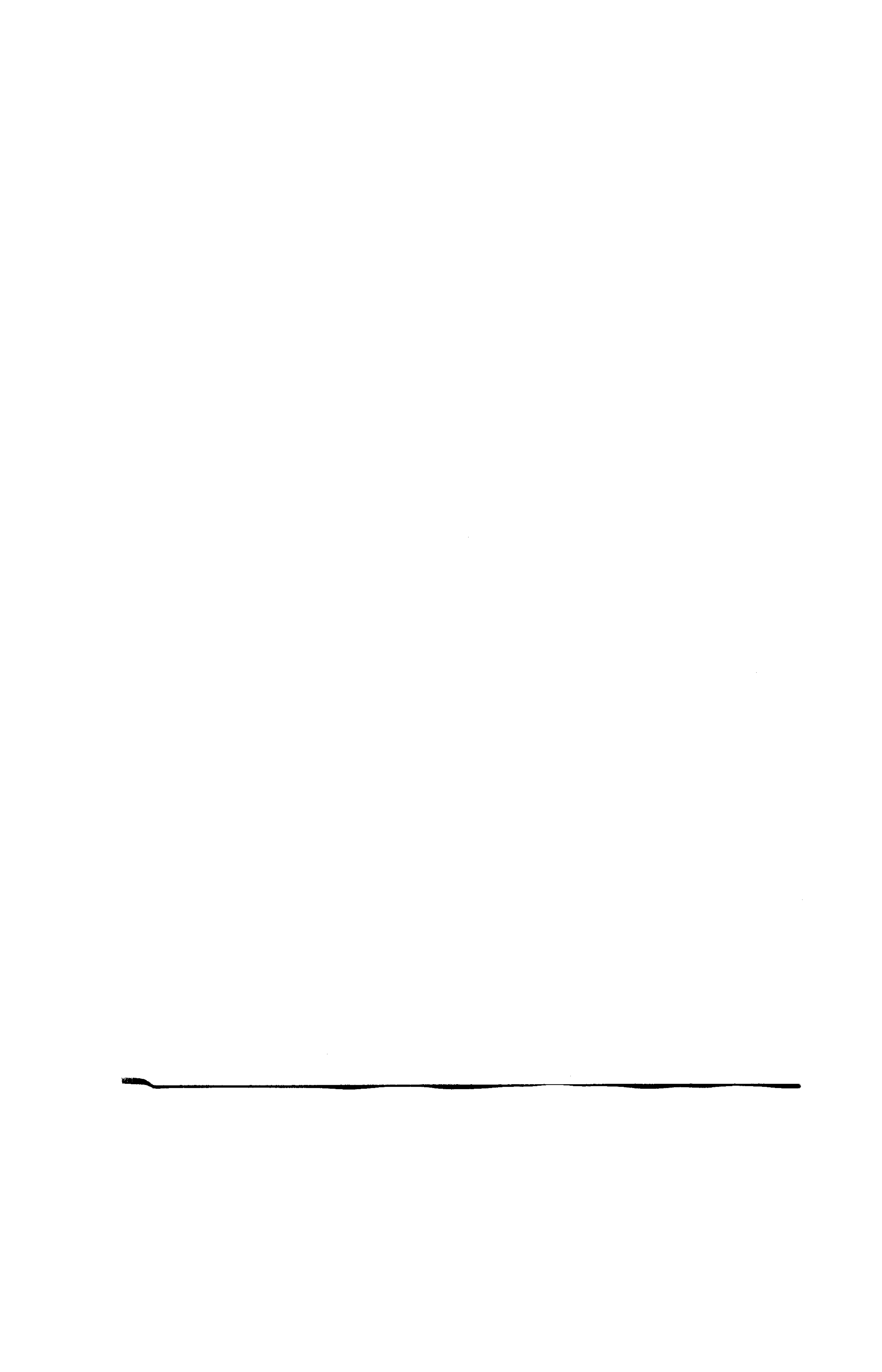
مما يلفت النظر فى تسمية هذا الفن أن اسمه ينطبق على مهمته التى يؤديها ، فهو صرف أو تصريف ، وصرفك الشئ عن وجهه تغيير له وتحويل ، وصرفك النقود هو تغييرها من عملةً إلى أخرى أو من عملة كبيرة إلى عملات أقل منها . والصيرفىّ هو الذى يغير تلك العملات .

ومن هنا كانت مهمة هذا الفن هى تغيير الكلمات وتحويلها والتصرف فيها وبذلك تتحدد المجالات التى تدخل فى نطاقه ، وتحت سيطرته وهيمنته؛ فهو لا يدخل كلمة ثابتة لا تقبل التغيير ، إذ لا يكون له معها وظيفة .

ومن أجل هذا لم يخترق الصرف نطاق **الحروف** لأنها جميعاً مبنية لا تتغيّر ، كما أنه لم تدخل تحت تأثيره **الأسماء المبنية** بناء لازماً كالضمائر ، وأسماء الإشارة وأسماء الشرط والاستفهام ، كما تأبّت عليه **الأفعال الجامدة** التى ثبتت على حالها ، ولم تتغير بنيتها باختلاف الزمن

وإذن فمباحثه منحصرة فى الأفعال المتصرفة ، والأسماء المتمكنة

فأما **الأفعال** وتصريفها فقد أشبعها الصرفيون قديماً وحديثاً بالبحث وخصوها بالتصنيف ، وليس فى قواعدها ومباحثها ما يشتت الذهن بالآراء المتباينة ، أما الأسماء فقد اختلفت صيغها وتشاحن الصرفيون القدامى والمحدثون أيضاً حول ضوابطها وصيغها الواردة فى كلام العرب ولم يتحاكم كثير منهم إلى كتاب الله وهو المصدر الموثق الخالد ، المحفوظ الحافظ وكلماته هى لب كلام العرب وزبدته وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات منها كالقشور والنوى . كما قال الراغب الأصفهانى ، فى مقدمة غريبه



القوالب والصيغ التي أتت عليها الأسماء

بعد جدل عنيف بين اللغويين والصرفيين استقر الرأى عند جمهور الفريقين على أن أصل الكلمة العربية التى يمكن أن يدخلها التغيير الصرفى لا يقل عن ثلاثة أحرف : حرف تبدأ به الكلمة ، وحرف تنتهى به وتوضع عليه علامة الإعراب ، وحرف يكون حشوا بينهما يعطى مجالا للقوالب والصيغ . وأنّ الكلمة المكونة من حرف أو حرفين لا تخلو من أن تكون من باب الحروف أو من باب الضمائر ـ وكلاهما لا يدخله الصرف كما سبق فى التمهيد ـ أو كلمة حذف منها الحرف الثالث لعلة صرفية، فالكلمات . أب ، أخ ، يد محذوفة اللام فى الحقيقة بدليل ظهورها فى بعض تصاريف الكلمة ، ففى تثنية « أب » و « أخ » نقول : أبوان وأخوان وفى تصغير «يد» تظهر الياء فنقول : « يُدَيّة ». والكلمتان : سَه ومذ ، محذوفتا العين ، والأصل : « سته » ، « منذ » . والكلمات : عدة ، زنة ، شية . محذوفة الفاء وأصلها : « وعد ، وزن ، وشى » .

* وبناء على هذا تبدأ صيغ الأسماء المعربة من ثلاثة أحرف ، وتنتهى بسبعة فليس هناك اسم أقل من ثلاثة ، كما لا يوجد اسم يزيد عدد حروفه على سبعة بزيادة حرف على الفعل الذى ينتهى عند ستة فقط .

ولا يغيب عن الذهن أن هذا العدد غير منظور فيه إلى الأصالة والزيادة ، فإن المجرد ذا الأحرف الأصلية فى الأسماء ينتهى عند خمسة أحرف بزيادة حرف أيضاً على الفعل الذى ليس فيه إلا مجرد ثلاثى ومجرد رباعى فقط .

* ولعل ضابط التجرد والزيادة ما زال حاضراً فى الذهن ـ من دراسة تصريف الأفعال ـ بحيث تكفيه الإشارة السابقة ، فمعنى التجرد فى الأسماء هو معناه في الأفعال تماماً ، أى أن المجرد هو : ما تكوّن من أحرف أصليّة ،

لا يمكن حذف إحداها مع بقاء المعنى المقصود من الكلمة ، إلا إذا كان هذا الحذف لعلة صرفية طارئة ، فكلمة « سَعْد » مثلا ، حروفها أصلية لا يمكن إسقاط السين أو العين أو الدال مع فهم الدلالة على الشخص المسمى بهذا الاسم ، أو الدلالة على معنى السعادة . كما أن هذه الأحرف الثلاثة لا يسقط واحد منها فى تصاريف تلك المادة ، فالكلمات : سَعد يسْعَد ، اسعْدَ ، سعيد ، سعادة ، مسعود ، أسْعَد . لا تخلو منها تلكَ الأحرف . وكلمة « وعد» حروفها أيضاً أصلية لا يفهم معناها إلا بتمام حروفها ، غير أنه فى بعض تصاريفها يحذف الحرف الأول كالفعل المضارع ، فإنك تقول: يَعد ، لكن سقوط هذه الواو لعلة طارئة ، ولهذا تظهر فى تصاريف أخرى مثل : واعـد ، وعيد ، موعود ، موعد ، وهكذا .

* وعلى هذا فيمكننا أن نستخلص مما سبق أن الثلاثى دائماً مجرد ، وأن الذى يتحكم فى صيغته إنما هىَ حركة الفاء والعين .

*****

صيـــغ الثـــلاثـى المجـــرد

من المعروف فى اللغة العربية أنه لا يُبتدأ بساكن ، فإذا اضطر العربى أن ينطق الكلمة التى أولها ساكن اجتلب قبلها همزة الوصل ، ولهذا لا يتأتى فى الحرف الأول من المجرد الثلاثى أن يكون ساكنا ولكنه يأتى مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً ، أما الحرف الثانى فلا مانع من أن يكون ساكنا كذلك ، ومعنى هذا أن للحرف الأول ثلاث حركات ، والثانى يزيد على الحركات الثلاث السكون ، وحاصل ضربهما اثنا عشر وزنا ، فإن كل حركة فى الحرف الأول تسير مع الحالات الأربع فى الحرف الثانى ، غير أن العرب قد أهملت وزنين من هذه الأوزان فى باب الأسماء :ـ

الأول : ضم الأول مع كسر الثانى ، حيث خصوه بالفعل المبنى للمجهول وهم حريصون على عدم اختلاط الصيغ ، ومع ذلك ورد فى الأسماء على هذا الوزن ثلاث كلمات [1] :

١ـ الدُئِل : حيث جاءت اسم جنس لدابة صغيرة تشبه ابن عرس ، وسَميت بها قبيلة مؤسس النحو العربى « أبى الأسود الدؤلى » .

٢ـ الرُئِم : إذ جاءت اسم جنس أيضاً للاست .

٣ـ الوُعِل : وهو التيس الجبلى ، ونطقه بهذا الضبط لهجة مفرعة عن كلمة « الوعل » .

قال المحققون : إن هذه الكلمات الثلاث منقولة من الفعل المبنى للمجهول ، فالنقل من الأفعال سائغ وسائد فى اللغة ، ولعلنا نذكر قبيلة «تغلب» والخليفة « يزيد » وهما اسمان منقولان من الفعل المضارع . ومما يؤكد هذا وجود مادة تلك الكلمات فى الأفعال ، فقد ورد الدألان مصدراً

١- راجع تصريف الأسماء للشيخ طنطاوى .

للفعل الدال على العطف والحنان والعناية ومنه الأم الرءوم ، ووردت مادة الوعل دالة على الارتفاع .. وكأن قبيلة « دئل » قد سميت بهذا الاسم تنبيها على ما اشتهرت به من الخداع ، كما سمي الاست بما يدل على العطف والعناية لأنه محتاج إليهما للحفاظ على حرمته ، أما الوعل فلأنه تيس جبلي ومن شأنه الارتفاع فوق التلال والجبال .

الثاني : كسر الأول وضم الثاني ، وقد أهمل إهمالاً كاملاً لأن الضم أثقل الحركات عند العرب ، والكسر هو الحركة التى تليه فى الثقل ، فالانتقال من الثقيل وهو الكسر إلى الأثقل وهو الضم صعب غير سائغ ، ولهذا لم يرد منه في الأسماء إلا قراءة شاذة غير ثابتة فى قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ ﴾ بكسر الحاء وضم الباء .

أما الأوزان العشرة المتفق عليها فهى :-

١ـ **فتح الأول وإسكان الثاني** : مثال الاسم منه : حقّ ، فتْح ، حمْد . ومثال الصفة : سهْل ، صعْب ، ضخْم .

٢ـ **فتح الأول والثاني** : مثال الاسم : قمَر ، فرَح ، غضَب ، ومثال الصفة : حسَن ، بَطل ، عزَب [١] .

٣ـ **فتح الأول وكسر الثاني** : مثال الاسم : لَعِب ، كَذِب ، كَبِد ، ومثال الصفة : حَذِر ، فَطِن ، يَقِظ .

٤ـ **فتح الأول وضم الثاني** : مثال الاسم : رَجُل ، عَضُد ، سَبُع . أما الصفة الواردة علي هذا الوزن فأغلب الظن أنها مفرعة عن الوزن السابق إذ ورد : فطن ، يقظ بضم العين .

٥ـ **كسر الأول وإسكان الثاني** : مثال الاسم : رِزْق ، إِثم ، عِلْم . ومثال

١- الرجل العزب هو من لا زوجة له .

الصفة : جلف [١] ، نضو [٢] ، صنو [٣] .

٦ـ **كسر الأول وفتح الثاني** : مثال الاسم : كِبَر ، عِوَج ، عِنَب . أما الصفة : فلم يرد منها فيما نعلم إلا كلمتان هما : سِوًى ، عِدًى .

قال تعالى ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنتَ مَكَاناً سِوًى ﴾ في قراءة من كسر السين ، وقالوا : قوم عِدًى أى أعداء .

٧ـ **كسر الأول والثاني** : مثال الاسم : إبِل ، إبِط ، أما الصفة فلم يرد منها سوى قولهم : أتان إبِد أى : ولود ، وامرأة بِلِز أى ضخمة . ومما يلفت النظر أن هذا الوزن بالذات قليل سواء كان اسما أو صفة .

٨- **ضم الأول وسكون الثاني** : مثال الاسم : حُسْن ، يُسْر ، حُكْم ، ومثال الصفة : حُلْو ، مُرّ ، حُرّ .

٩ـ **ضم الأول وفتح الثاني** : مثال الاسم : هُدًى ، سُرًى ، عُمَر ، ومثال الصفة : حُطَم ، لُبَد ، لكع .

١٠ـ **ضم الأول والثاني** : مثال الاسم : أُذُن ، نُسُك ، خُلُق ، ومثال الصفة : روضة أُنُف (أى لم يرعها أحد) وشئ نُكُر ، وناقة سُرُح .

*****

١- أعرابى جلف : جافٍ .

٢- النضو : الهزيل الضعيف .

٣- الصنو : النظير .

أبنيـة الـربـاعى والخمـاسـى

من الحقائق المقررة لغة ، المستساغة عقلا ، خفة القليل ، وثقل الكثير ، والنفس دائماً نزّاعة إلى الخفة والسهولة ، نفارة من الثقل والصعوبة ، ومن هنا كثر استعمال العرب للكلمات الثلاثية كثرة طغت من حيث العدد على ما عداها من كلمات رباعية أو خماسية أو سداسية أو سباعية . وكلما زاد عدد الكلمة قل استعمالها ، فالرباعى أكثر مما يليه ، والخماسى كذلك .. فإذا ما وصلْت إلى السباعى لم تجد منه إلا بعض الصيغ المقيسة وقليلا من الأسماء المسموعة . ولهذا ورد من الثلاثى عشرة أوزان متفق عليها ، ولم يهمل من أوزان الثلاثى إلا وزنان فقط كما سبق .

أما الرباعى المجرد فقد كان مقتضى النظر أن تكون أبنيته ثمانية وأربعين لكنها أهملت جميعاً ما عدا ستة أوزان ، وقع الخلاف على واحد منها .

والخماسى كان حقه أن يكون له اثنان وتسعون ومائة وزن لكنها أيضاً أهملت جميعاً ماعدا خمس صيغ ، وجرى الخلاف كذلك فى صيغة منها.

ومعنى ذلك أن الأوزان المتفق عليها بالنسبة لمجرد الأسماء كلها تسعة عشر وزنا ، عشرة منها فى الثلاثى ، وخمسة فى الرباعى ، وأربعة فى الخماسى .

فالرباعى قد ورد منه :

١ـ فتح الأول وإسكان الثانى وفتح الثالث مثل : جَعْفَر ، جَنْدَل ، سَلْهَب (طويل) .

٢ـ كسر الأول وإسكان الثانى وكسر الثالث مثل : دِعْبِل ، زِبْرِج (الزينة والذهب) .

٣ـ كسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث مثل درْهم ، صفْدع ، هبْلع (اكول)

٤ـ كسر الأول وفتح الثاني وإسكان الثالث مثل قمطْر هزبْر (الأسد)، فطحل

٥ـ ضم الأول وإسكان الثاني وضم الثالث مثل بُرْثُن ،بُرْقُع ، بُلْبُل ، قُنْفُذ

هذه هي الأوزان الخمسة المتفق عليها ، أما الوزن السادس المختلف فيه فهو ضم الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث مثل طُحْلَب (خضرة تعلو الماء الراكد) وبرْقَع ، وبرثن في لغة وقد قال عنه جمهور البصريين إنه مخفف من مضموم الثالث ، أي أنه فرعي للوزن الخامس السابق ، فالضم عندهم أثقل الحركات ـ كما سبق ـ وهم يفرون من الأثقل إلى الأخف وهو الفتح، ويرى الكوفيون والأخفش أنه وزن أصلى معتدّ به وقد ألحقوا به نحو سؤدد

أما الخماسي فقد ورد منه :

١ـ فتح الأول والثاني وإسكان الثالث وفتح الرابع مثل سفرْجل ، ربرجد ، فرزدق

٢ـ فتح الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع مثل جحمرش (١) ، قَهْبَلس (٢)

٣ـ ضم الأول وفتح الثاني إسكان الثالث وكسر الرابع مثل خُزعْبِل (٣) ، قُذعْمل (٤)

٤- كسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وإسكان الرابع مثل قِرْطَعْب (٥) ، جِرْدَحْل (٦)

١- المرأة العجوز ٢- المرأة الضخمة ٣- الباطل

٤ الضخم من الإبل ٥ التافه الحقير ٦ الضخم من الإبل

هذه هي الأوزان الأربعة المتفق عليها في الخماسي المجرد أما الوزن الخامس المختلف فيه فلم يحفظ منه إلا اسم واحد لبقلة تسمى « هُنْدَلِع » بضم الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع ، ولأنه مثال واحد قال ابن يعيش عنه إنه رباعي مزيد بالنون .

صيـــغ المزيـــد مــن الأسمـــاء

جميع ما مرّ من أبنية خاص بالمجرد ، أما المزيد فيبدأ بالرباعي ذي الأصول الثلاثة وزيادة حرف ، كأحمد ، حامد ، ليلى ، جلال . ثم الخماسي ذي الأصول الأربعة وزيادة حرف، كسرادق، مدحرج ، مُطَمْئِن . وذي الأصول الثلاثة وزيادة حرفين كمصباح ، منصور ، ممتاز ، تحميد . ثم السداسي ذي الأصول الخمسة وزيادة حرف كسلسبيل ، خزعبيل ، وذي الأصول الأربعة وزيادة حرفين كعنكبوت ، متدحرج ، مُطْمَئِنّ بتشديد النون ، وذي الأصول الثلاث وزيادة ثلاثة أحرف كمستغفر ، ومستكره ، ومحمارّ . والسباعي ذي الأصول الخمسة وزيادة حرفين ، وهو نادر جداً لم يرد منه إلا اسم دُوَيْبَّة هو «قرعبلانة» . وذي الأصول الأربعة وزيادة ثلاثة أحرف كاطمئنان ، واضمحلال ، واكفهرار ، وذي الأصول الثلاثة وزيادة أربعة أحرف كاستغفار ، واستنفار ، واستنكار ، واحديداب .

وقد تتبع «سيبويه» أبنية المزيد تلك فأحصاها في ثمانية وثلاثمائة بناء واستدرك عليه اللاحقون أكثر من ثمانين بناء أخرى .

ولا داعي للاستقصاء هنا أو المناقشة أو مزيد من الأمثلة فذلك مجاله علم اللغة ، ومعظم الأمثلة مهجور وغير مستعمل .

*****

الجمـــود والاشتـقـــاق

من المبادئ الأولية فى اللغة العربية أنها تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كما أنه من المعروف ـ تاريخياً ـ أن العرب كانت عشائر وقبائل تجمعها رابطة الدم والعرق والنسب ، وأنهم كانوا يعتزون ويحرصون على أن يحتفظوا بهذه الأنساب ، ويلقنوها لأبنائهم حتى لا تنسىَ الفروع أصولها . فهل استطاع العرب أن يمدوا ظلال تلك العلائق إلى الكلمات التى تتكون منها لغتهم؟ هل تتكون هى الأخرى من أسرة أو أسر لها أصل واحد تفرعت عنه وتولدت منه؟ أم تخلف هذا المبدأ بالنسب للغة؟ .

اختلفت الآراء فى الإجابة على هذا التساؤل :

* فذهب بعض المتأخرين من أهل اللغة كما يحكى السيوطى فى الهمع والمزهر [1] إلى أن الكلم كله مشتق بمعنى أن « كل لفظتين اتفقتا فى بعض الحروف وإن نقصت حروف إحداهما عن الأخرى فإن إحداهما مشتقة من الأخرى » . فنقول : الرحل مشتق من الرحيل ، والثور إنما سمى ثوراً لأنه يثير الأرض وهكذا .

* وقد علق عليه صاحب المزهر بأنه لا يعد قولا إذ يثبت لكل منهما أنه فرع وبعض ما هو فرع لابد أنه أصل .

* وبالطريقة العقلية سلك المناطقة مذهباً يقوم على أنقاض المذهب السابق إذ يدعى أن كل كلمة وضعت مستقلة عن الأخرى ، وأن التشابه الموجود بين بعض الكلمات إنما هو عرضى من قبيل الصدفة ، وبطلان هذا المذهب أيضاً واضح لأن الصلة بين الكلم العربية محسّة وثيقة فى اللفظ والمعنى فلابد من اعتبار الأصالة فيها والفرعية .

١- الهمع جـ ٢ ص ٢١٢ ، والمزهر جـ ١ ص ٣٤٨ .

* واتخذ جمهور النحاة واللغويين موقفا وسطا فذهب إلى أن الكلام بعضه مشتق وبعضه غير مشتق أى أن هناك أصولاً أولى للغة لم تؤخذ من غيرها ، بل وضعت ابتداء لما تدل عليه ، فأنجب بعضها ألفاظاً تنبئ عن الشكل والمضمون الذى كان للآباء ، وعقم البعض الآخر وجمد على حاله فلم يكن أهلا للإنجاب .

وبهذا الرأى يتجلى المعنى الحقيقى للأسرة التى تتكون دائماً من أصول وفروع .

أصـــل الاشتـقـــاق

على أن هذا المذهب الوسط لم يتفق من قال به على تحديد الآباء والأبناء فيما ورد من الألفاظ متشابها فى الدلالة والحروف ، ضرورة أن النشأة الأولى للغة محوطة بالغموض ، ولم يقدم لنا التاريخ المسجل منها ما يحسم الخلاف .

- فجمهور البصريين يرى أن « المصدر » هو أصل المشتقات من الأفعال والأسماء .

- والسيرافى والفارسى يذهبان إلى أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للباقى .

- والكوفيون يقولون : إن الفعل هو الأصل للمصدر والأسماء المشتقة .

- وابن طلحة يرى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر ولكل حجة يتذرع بها ويستند إليها .

أدلـة الفـريقين :

ومن الواضح أن الآراء كلها تدور حول أولوية الفعل أو المصدر فمن

تمسك بالفعل يرى أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله [1] ، فإنك تقول : قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول : قام قياما فيعتل لاعتلاله كما يحتج بأن المصدر يأتى تأكيداً للفعل معمولا له ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ، كما أن المصدر يعرف بالفعل فأنت تقول : إن مصدر كتب هو الكتابة .

ومن تمسك بالمصدر يستدل على مذهبه بأن المصدر يدل على مجرد الحدث أما الفعل فيدل على الحدث والزمن ، والذى يدل على شئ واحد أصل ما يدل على اثنين كالذهب والخاتم ، فالخاتم ذهب مصور على شكل خاص . ولكن الذهب مادة تتشكل منها أنواع شتى .

وتسمية المصدر دليل على أنه الأصل فهو المنبع الذى تصدر عنه الكلمات ومنها الفعل .

وقد رد القائلون بالمصدر على القائلين بالفعل بأن صحة المصدر لصحة الفعل لا تدل على أصالة الفعل وفرعية المصدر فالفعل المضارع « يعد » حذفت منه الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ، ثم حذفت هذه الواو من «أعد، ونعد ، وتعد» حملا على « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لأخوانه . كما ردوا دليلهم الثانى بأن فى قولهم جاءنى زيد زيد تكون كلمة « زيد » الثانية توكيدا للأولى ، ولم يقل أحد إن المتبوع هنا أصل للتابع ، وعلى الثالث بأن الفعل فى الحقيقة ما يدل عليه المصدر وهو أمر معنوى معقول ، وما نسميه فعلا من فَعَلَ ويفعل ، إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شئ قبل تسميته وتعريفه .

١- الانصاف للانبارى جـ ١ ص ٢٣٥ وما بعدها .

تعـــريف الاشتـقـــاق

نظر أهل كل فن لغوى إلى الاشتقاق من زاويتهم التى يرون أنها مدخل لمباحثات فنهم ، فللغويين اصطلاح ، وللصرفيين اصطلاح آخر وللنحويين ثالث :

ـ فهو عند اللغويين « علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها من بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالأصالة والفرعية باعتبار جوهرها » [1] .

ـ وهو عند الصرفيين : « اقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه الأصل» والأصل فى اصطلاحهم هو الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا ، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد [2] .

ـ وهو عند النحويين : « أخذ كلمة من المصدر لتدل على حدث وصاحبه » .

وعلى هذا فالمشتقات الصرفية غير منظور فيها إلى تضمنها ضميراً يعود على ما جرت عليه ولذلك فهى سبعة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة .

أما النحوية فهى الأربعة الأولى فقط ، فهى التى تنوب عن الفعل وتعمل عمله ، وهو المنظور الذى يهتم به النحاة . أما المشتقات اللغوية فهى أوسع دائرة من الصرفية والنحوية فأى كلمة تتصل بكلمة أخرى قيل إن بينهما اشتقاقا لغويا ، أى صلة معنوية ولفظية ، فالتضلع والضلع : والاحتضان

١- انظر العلم الخفاق جـ ١ ص ٥٦ .

٢- الأشباه والنظائر جـ ص ٥٦ .

والحضن والتبحر والبحر ، والسمو والسماء ، والرحل والرحيل والثور والثورة ، الصلة بين هذه الأسماء تدخل فى نطاق الاشتقاق اللغوى ولا تشملها مباحث النحو ولا موضوعات الصرف .

أنـواع الاشتـــقـــاق

١ـ الاشتقـــاق الأصغــر :

هو أخذ كلمة من أخرى ولو مجازا بينهما تناسب فى المعنى واتفاق فى الحروف الأصلية وترتيبها مع تغيير فى الهيئة ولو تقديرا مثل : الخروج ، خارج ، خرج ، يخرج ، اخرج .. وهكذا وقد نص فيه على التغيير التقديرى ليشمل صوغ الماضى : طلب من المصدر : طلب ولو كانت صورتهما واحدة : كما نص فيه على الأخذ المجازى ليشمل المعنى المجازى كاشتقاق الناطق من النطق بمعنى الدلالة . وهذا التعريف مبنى على أن أصل المشتقات هو المصدر .

والاشتقاق الأصغر هذا هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودا فى العربية ، وبه نحدد مادة الكلمة ، ونربطها بأخواتها وبالمجموعة التى تنسب إليها ، فلا يلتبس علينا الفرع بالأصل متى أدركنا عملية الاشتقاق كيف تكون .

أما التغييرات التى يشير إليها التعريف فهى أربعة عشر [١] :ـ

١ـ زيادة حركة كضرب بفتح الراء من الضرب بسكونها .

٢ـ زيادة حرف كطالب من الطلب .

٣ـ زيادة حركة وحرف كضارب من الضرب .

٤ـ نقص حركة كعرس بسكون الراء من العرس بفتحها .

١- المزهر جـ٦ ص ٢٤٨ .

٥ـ نقص حرف كخرج من الخروج .

٦ـ نقص حركة وحرف ، كنَـزًا من النزوان .

٧ـ نقص حركة وزيادة حرف ، كغضبى من الغضب .

٨ـ نقص حرف وزيادة حركة ، كحـرِمَ من الحرمان .

٩ـ زيادة حركة وحرف ونقص حركة وحرف نحو : استنوق من الناقة .

١٠ـ تغاير الحركتين ، كبَـطِـر من البَطر .

١١ـ نقص حركة وزيادة حركة وحرف ، كاضْـرب من الضـرْب .

١٢ـ نقص حرف وزيادة حرف ، كراضع من الرضاعة .

١٣ـ نقص حركة وحرف وزيادة حركة ، كعِدْ من الوعد .

١٤ـ نقص حرف وحركة وزيادة حرف ، كفاخِـرْ من الفخار .

٢ـ الاشتقـاق الصـغير :

هو أخـذ كلمـة من أخـرى مع الاتحـاد بينهـمـا فى المعنى واللفظ دون الترتيب فى الحروف وهو المعروف **بالقلب المكانى** كالوجه والجاه ، وجبذ وجذب ويسميه كثير من الصرفيين واللغويين بالاشتقاق الكبير .

٣ـ الاشتقـاق الكـبيـر :

هو أخذ كلمـة من أخرى مع التناسب أو الاتحاد فى المعنى والاتحاد فى أكثر الحروف على أن يكون البـاقى منهـا من مـخرج مـتحد أو مـخرجين مـتقـاربين ، وذلك كنعق ونهق ، وهديل الحـمـام وهديره ، وكـشط الجلد وقشطه ، وسراط وصراط . وهذا النوع هو المعروف **بالإبدال** ، لكن منه مـا هو صـرفى وهو مـختص بحروف مـعينة مـجـمـوعة فى قـولهـم : **«طال يوم أنجدته»** أما الإبدال اللغوى فليس له حروف [١] ويرى الدكتور إبراهيم أنيس

١- دراسات فى فقه اللغة ص ٢٣٦ نقلا عن الأمالى للقالى جـ ٢ص١٨٦ .

أن ذلك نتيجة التطور الصوتي .

ك ـ الاشتقاق الأكبر :

هو أخذ كلمة من تركيب لتدل على معناه على سبيل الاختصار ، وذلك قولهم [1] هَلّل الرجل إذا قال لا إله إلا الله ، وحولق : إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وبسمل إذا قال بسم الله ، وسبحل إذا قال سبحان الله .

ويمثل له ابن فارس [2] ويسميه « النحت » بقولهم : رجل عبشمي نسبة إلى عبد شمس وبما أنشده الخليل :

أقـــول لهـــا ودمع العين جـــار   ألم تحـــزنك حـــيـــعلة المنادى

أي قال : حي على .

وهناك نوع من الاشتقاق الأكبر تحدث عنه ابن جنّـي في الخصائص [3] بأن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما تصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه ، وذلك كتقاليب القول على الإسراع والخفة . وهو لا يقول باطراد هذا النوع فإنه يرى أنه لو صح من هذا النحو المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبا معجباً .

*****

١- سر الصناعة ص ٢٣٧ .

٢- الصاحبي ص ٢٢٧ .

٣- جـ ٢ ص ١٣٢ .

الحروف بين الجامد والمشتق

يقول ابن جنى فى سر الصناعة : [1] اشتقت العرب أفعالا ومصادر من الحروف ، قال بعضهم : سألتك حاجة فلاليت لى ، وسألتك حاجة فلوليت لى ، أى قلت فى الأولى «لا» وفى الثانى : «لولا» وينقل السيوطى فى الأشباه والنظائر : لاته يليته حقه أى انتقصه إياه : يجوز أن يكون من قولهم : ليتنا كذا وذلك أن المتمنى للشئ معترف بنقصه عنه ، فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : وما فى ذلك من الإنكار؟ قد قالوا : أنعم له بكذا أى قال : نعم، وسوفت الرجل إذا قلت له سوف أفعل .

الأصوات والجواهر بين الجمود والاشتقاق

حفظت اللغة كثيراً من الأفعال مشتقة من الأصوات الجارية مجرى الحروف إذ ورد فيها : من أمثال هاهيت ، عاعيت ، حاحيت ، مشتقة من الأصوات : ها ، عا ، حا [2] وقد قالوا : صهصيت بالرجل أى قلت: صه ، صه ؛ ودعدعت الغنم أى قلت لها : داع ، داع .

وقد بلغت درجة الاعتداد بالأصوات والاشتقاق منه أن ذهب بعض اللغويين إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وصهيل الفرس ، ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وقد تبنى ابن جنى هذا المذهب [3] فقال عنه : « وهذا عندى وجه صالح ومذهب متقبل » .

هذا بعض ما قيل عن الاشتقاق من الأصوات أما «الجواهر– ويطلق عليها أحيانا «أسماء الأعيان» وأحيانا أخرى «أسماء الذوات» فهى أكثر

١- ص ٢٣٧ .
٢- الخصائص جـ ٢ ص ٤٠ .
٣- الخصائص جـ ٢ ص ٤٦ .

كلمات اللغة ولا يمكن أن يقوم عليها قياس [١] والمعول عليه فيها هو السماع .

ويرى بعض اللغويين أن المصدر نفسه مشتق من الجواهر [٢] كالنبت من النبات ، والاستحجار من الحجر . ويظاهر هذا الرأى بعض المحدثين [٣] ويعلل ذلك بأن البداهة تقضى بوجود أسماء الذوات التى تناولتها الحواس قبل أسماء المعانى التى تطورت من مضايق الحس إلى آفاق النفس ، وما علم أنه أقدم فهو أجدر أن يكون هو الأصل .

والحقيقة أن العرب قد أكثروا من اشتقاق الأفعال ، والمصادر ، من هذه الأسماء ، وفى المخصص لابن سيده [٤] باب يتحدث عن الأفعال المشتقة من أسماء **الأعضاء** : كرأسه ، ودمغه ، وصدغه ، وبطنه ، وكبده من الرأس والدماغ ، والصدغ ، والبطن ، والكبد ، ومن أسماء **الأقارب** كالتبنى والتأبى والبعال ، من الابن والأب والبعل ، ومن أسماء **الأمكنة** كأعمن ، وكوّف ، وقدّس أى دخل عمان والكوفة والقدس ، ويروى الشيخ طنطاوى [٥] الاشتقاق من غير ما ذكر ، إذ قالوا : مذهّب مفضّض ، مُدَرْهَم ، مُدنّر ، تَرِبَتْ يداه ، أرمل الرجل ، ألجم الفرس ، استتيست الشاة ، استنوق الجمل واستفيل ، وكان حماراً فاستأتن ، كما أن «المفْعَلَة» تشتق كثيراً من اسم العين كالمأسدة والمذأبة للدلالة على كثرة الأسود والذئاب فى هذا المكان ، وتقول : نرجست الدواء وفلفلت الطعام ، أى وضعت فيه النرجس والفلفل ، وأورق الشجر . أى ظهر الورق .

ومع هذه الكثرة ومع ما قيل من اشتقاق المصدر منه اقتصر جمهور أئمة اللغة فى الاشتقاق من أسماء الأعيان على السماع . لكن مجمع اللغة

١- المنصف جـ ١ ص ٣ ٢- الخصائص جـ ٢ ص ٤٣٢ .
٣- هو د. صبحى الصالح فى كتابه : دراسات فى فقه اللغة .
٤- جـ ٦ ص ١٠٤ ـ ١٠٦ . ٥- ص ٤٥ تصريف الأسماء .

العربية بالقاهرة قد رأى قياسيته ، وأصدر قراره [1] : « اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم » .

نظرية نشأة اللغة وقضية الاشتقاق

والخلاصة التى أراها وأميل إليها ـ استنتاجا مما سبق ، واعتماداً على قراءاتى الكثيرة فى هذا المجال ـ أنه يمكن التوفيق « بين التوقيفيين » الذين يرون أن اللغة منزلة من عند الله تعالى كاملة ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ وبين القائلين بحدوث اللغة وتطورها وتفرعها من الأصوات أو غيرها ، محتجين بأحوال الطفل الذى يتدرج من : المسموع إلى : المحسوس إلى : المعقول ، ذلك أن الآية القرآنية لا تلزم المتدينين بنزول اللغة كاملة ، كما أن الاحتجاج بأحوال الطفل لا يقنع الباحث المنصف بأن البشرية قد بدأت لغتها من الصفر .. وأغلب الظن أن أصحاب هذا الرأى قد بنوه على أساس نظرية تطور وارتقاء الجنس البشرى من فصيلة القرود ، مع أن التأمل فى حجتهم ذاتها ، يهدم هذا الإلحاد ، فإن المشاهد أن الطفل يتعلم اللغة من غيره بالسماع ، إذا نشأ فى بيئة عربية تعلّم منها اللغةالعربية ، وإذا نشأ فى بيئة أخرى تتكلم الفرنسية مثلا نطق بالفرنسية ، وإذا حبس الطفل ومنع من الاختلاط والاستماع إلى الآخرين فإنه لن يتكلم ولن ينطق إلا بأصوات فارغة من المعنى ، ومن هذا نرى أن الطفل يسمع من أبيه ، وأن أباه قد سمع من جدّه ، وأن السلسلة ظلت مستمرة إلى أبى البشرية ، فلو لم يكن لدينا إيمان بوجود الله فكيف نطق «آدم» دون أن يستمع من غيره؟! وبهذا يكون كلامنا فى حد ذاته معجزة لغوية تدل على وجود الخالق وعلى تعليمه لأبينا آدم عليه السلام ، غير أنى لا أرى مانعاً من تصور نشأة اللغة على النمط الآتى ، وإن لم أره نظرية

١- مجلة مجمع اللغة جـ ١ ص ٦ والأسباب ص ٢٣٢ ، وجـ ٢ ص ١٢ وما بعدها .

متكاملة لأحد .

علّم الله آدم أسماء الأعيان كلها ، ونزل إلى الأرض ، وبدأت حياة الجنس البشرى مكتفيا بما تعلمه آدم من أسماء ، وما يسمعه هو من أصوات الكائنات الأخرى ثم تطورت حاجاته فبدأ يشتق من الأصوات والجواهر ، حتى ارتقى الفكر البشرى وبدأ يشبع الجانب الثقافى والمطالب النفسية المعنوية ، فانتقل من المحَسّ المشاهد المسموع إلى المعنوى المعقول . وصارت المعانى تتوالد وتكثر ، فأدرك أن الأحداث هى التى تتجدد وتختلف فاتخذها مصدرا لمشتقاته ، وبقى ما يدل على الأصل المتروك وهو الجواهر والأصوات فى صورة المشتقات السابقة .

وهذا الرأى ـ فيما أعتقد ـ متناسق أيضاً مع أطوار الطفل الذى ينزل إلى الأرض بالبكاء إلى أن يسمع فيقلد فيدرك المحسوس ثم بعد أن يشب وينمو ذهنه يصير أهلا للمعانى والمعقولات كما أنه ليس بعيداً عن قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ فإن المتبادر إلى الذهن أن المقصود من هذه الأسماء هو أسماء الأعيان بدليل الاشارة إلى مسمياتها فى قوله تعالى : ﴿ أنبئوني بأسماء هؤلاء ﴾ ، ثم ألهم بنيه الهداية إلى أسماء المعانى ، ثم لما تناءت بهم الأوطان وتعذرت وسائل اتصالهم بدأت اللهجات تأخذ طريقها إلى الألسنة . ضرورة أن المشاهدات والظروف فى بيئة معينة تختلف عنها فى بيئة أخرى ، ومن هذه اللهجات تولدت اللغات التى يدعونا الحق سبحانه إلى التأمل فى اختلافها على أنه آية وإعجاز لا يدرك سره إلا العالمون ؛ وكأنه حين يقرن بها آية اختلاف الألوان يشير إلى فعل البيئة ؛ وذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ ﴾ . [صدق الله العظيم] .

****

المصــــدر

هو « اسم الحدث الجارى على الفعل » [1] أى أنه اسم دال على المعنى الذى يحدثه الفاعل أو يقوم به أو يقع على مفعول ، فمعنى كلمة «ضارب» أن شخصاً أوقع حدثاً هو «الضرب» وكلمة «مضروب» تدل على أن شخصاً وقع عليه هو «الضرب» كذلك ، فالمصدر هو هذا الاسم الدال على ذلك الحدث . ومعنى جريانه على الفعل أن يكون له فعل مستعمل وأن يأتى المصدر متسقا مع فعله المشتق منه اشتقاقا قياسيا فالاغتسال مثلا إذا جاء مع فعله « اغتسل» كان مصدراً ، أما إذا جاء مع الفعل «اغتسل» مصدر آخر كالغسل مثلا فإنه لا يسمى مصدراً وكذلك إذا جاء المصدر غير دال على مجرد الحدث كما إذا دل على شئ آخر مع الحدث كالذات أو الزمن أو السبب ، أو الآلة ، أو الهيئة ، فإن هذه الدلالة المزدوجة تفقده أهلية التسمية بالمصدر .

كيف نصل إلى صيغته ؟

من الحقائق العلمية المسلمة أن العرب ـ وقد أطلق عليهم وصف الأمية بيانا لحالهم ـ لم تكن لديهم قواعد أو ضوابط لغوية بالمعنى المعهود الآن ، وأنهم كانوا يعتمدون فى نطقهم للغة على السليقة والملكة التى تكتسب من البيئة التى تتعامل فى كل شئونها بهذه اللغة ، ومن هنا كان الوصول إلى النسق الدقيق الذى كانت تجرى عليه ألسنة العرب حين تنطق باللفظ الدال على الحدث مجرداً عن أى دلالة على ذات أو زمان أو مكان ، من الأمور الصعبة التى رآها العلماء جديرة ببذل الجهد والوقت فتتبعوا ما ورد عن العرب متعمقين فى فهم دلالته ، ونظام صياغته راجين أن يصلوا إلى

١- انظر كافية ابن الحاجب وشرح الرضي عليها جـ ٢ ص ١٧٨ ، والخضرى على ابن عقيله جـ ١ ص ١٧٦ ، والنحو الوافى جـ ٣ ص ١٧٢ .

القوالب والصيغ التى التزموها واعتمدوها إطاراً مناسباً للتعبير عما يجول بأذهانهم .

ومن هنا كانت حاجتهم فى بيان المصدر إلى استخدام الفعل من حيث إنه أثر من آثاره ، كما إذا أردت أن تعرِّف أحداً معنى «الإكرام» فأعطيته فوق حاجته ومطالبه ، وأسديت إليه من المعروف ما جعله يلهج بالثناء عليك ، ثم أفهمته أنك بذلك قد أكرمته .

ولهذا وغيره درج علماء الصرف على أن يقسِّموا المصادر حين يريدون بيان أبنيتها إلى « مصادر الفعل الثلاثى » و « مصادر الفعل غير الثلاثى » . دون أن يوهن هذا المسلك فى رأى من قال : إن المصدر أصل المشتقات جميعها ومنها الفعل : يقول الرضى فى شرح الكافية [1] « وذلك لبيان كيفية مجئ المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل » .

« القياس فى صيغ المصادر »

تختلف أبنية مصادر الأفعال الثلاثية عن غيرها من حيث تحديد القوالب القياسية التى تأتى عليها ، **فمصدر الفعل غير الثلاثى** لا شبهة فى صحة القياس عليه [2] نحو « فَعْلَلَة » مصدراً للفعل الرباعى المجرد كدحرج وعربد ، ونحو «إفعال» مصدراً للفعل الرباعى المزيد كأكرم وأحسن **أما مصادر الفعل الثلاثى** فقد نطق بها العرب على أنماط مختلفة وصيغ متعددة، بعضها فى حدود المادة الثلاثية ، والبعض الآخر بزيادات عليها ومن هنا صرح جمهور الصرفيين بأن مصادر الثلاثى كثيرة لا تكاد تنضبط [3] وبأن مجازها مجاز الأسماء والأسماء لا تقع بقياس [4] وبأن ضوابطها

١- جـ ٢ ص ١٩٢ .
٢- القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص ٥١ .
٣- التصريح جـ ٢ ص ٧٤ .　　٤- المقتضب جـ ٢ ص ١٢٤ .

الصرفية ما هى إلا للتقريب والرجوع إليها عند الحاجة [1]

* على أن شيخ النحاة «سيبويه» قد صرح بأن الأكثر منها يقاس عليه[2]، أى أننا حين نجد العرب قد ورد عنهم من الأمثلة ما يجرى بنظام واحد وبكثرة مطمئنة كان لنا أن نقيس عليها دون أن ننظر إلى ما خالف هذا الأكثر وإن كان كثيراً .. ومعنى القياس عند سيبويه ومن سار على رأيه كالأخفش أن الأفعال التى لم يسمع لها مصدر يمكننا أن نضع لها مصدراً على نظام الأكثر ، أما ما سمع مخالفا للقياس فليس لنا أن نعدل فيه أو نضع بجانبه مصدراً قياسياً .

* وعلى نقيض هذا المذهب رأى «ابن جودر» و «ابن سهل» أن مصادر الأفعال الثلاثية لا يمكن أن يتأتى فيها قياس ، إنما يرجع فيها جميعاً إلى السماع .

* أما مذهب «الفراء» فإنه يتوسع فى فهم معنى القياسية ، أى أن الأفعال التى سمعت لها مصادر مخالفة للأكثر يمكننا أن نأتى لها بمصدر على نظام الأكثر فيكون للفعل الواحد مصدران : أحدهما قياسى والآخر مسموع .

هذا وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مذهب «سيبويه» فى القياس غير أنى أتوجه بهذا الأمل إلى المجمع وهو بصدد وضع معجم كبير للغة : لقد كان سيبويه منطقيا مع نفسه وعصره فى ترك الباب مفتوحا للسماع عن العرب فقد كان العرب فى زمنه ممن يحتج بالسماع عنهم . ولم تكن اللغة قد دونت وسجلت ؛ أما نحن الآن فلماذا لا نجمع الأفعال التى لم يرد لها مصدر حتى يكون للقياس على رأى سيبويه محل يعمل فيه ؛ إننا نطمع فى أن يحقق لنا المجمع هذا الأمل .

١- المقتضب جـ ١ ص ٧١ ، جـ ٢ ص ١٢٤ .
٢- كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢١٥ طبعة بولاق .

صيـــغ مصــدر الثـلاثــي

ـ قد يرد للفعل الواحد عدة مصادر ، وقد يختلف معنى الفعل لاختلاف مصدره ، كالفعل : «وجد» [1] تقول وجدت المال وَجـداً ، ووجدت الضالة وِجْـدانا ، ووجـدت في الحـزن وَجْـداً ، ووجـدت على الرجل مَـوْجِـدة ، ووجدت الشيء وجودا بمعنى الحصول على المطلوب . والفعل : «عدل» إذا أريد به العـودة في الرأى قلت عـدلت عـدولا ، وإذا أريد العـدل بمعنى الإنصاف قلت : عدلت عدلا ، أما عَـدُل بالضم فمصدره العدالة . والفعل «نفق» تقول : نفق البيع إذا راج وانتشر ومصدره النَّـفَاق بفتح النون والفاء ، ونفـقت الدابة إذا ماتت ومصـدره النُّـفـوق ، ونفِق الشيء إذا نقص ومصدره النَّـفَق .

ـ وقد يرد للفـعل الواحد أيضاً عـدة مصـادر ، ولكن المعنى يظل ثابتاً لا يتغير لتغير المصدر وذلك كالفعل : «لقى» وقد ورد له خمسة عشر مصدراً لا أجد فرقاً بينها من حيث الدلالة إلا ما فى بعضها من معنى المرة الواحدة ، وهي [2] : لقَاءً ، لقِيٌّ ، لَـقْياً ، لُقِـيًّا ، لـقيًّا ، لـقْيانا ، لُـقْيانا ، لُـقْياً ، لُقىً ، لِـقَاءة ، لَـقْـيَةً ، لِقْيانة ، لَـقَـاية ، لُـقْيَةً ، لَـقَـاءة .

والفعل : «شعر» له فى القاموس اثنا عشر مصدرا لا تظهر فيـها أوجه اخـتـلاف مـعنوية . وإذن فـلا يمكننا أن نحكم باخـتـلاف مـعنى الفـعل لاختـلاف مصـدره ، كـما لا يمكننا أن نحكم بأن جـميع هذه الصيغ قد نطق بها عرب قبيلة واحدة ، فإن لاختـلاف اللهـجات هنا مجالا كـبيراً ويكفى أن تدقق النظر فى المصـادر : لَقىً ، لُقىً ولَقـيـة ولُقـيـة بفـتح اللام

١- فصيح ثعلب ص ٢٩ .

٢- المزهر جـ ٢ ص ٨٣ «والقاموس المحيط» ومما يلفت النظر أن المزهر يقول : ليس فى كلامهم مصدر على عشرة ألفاظ إلا هذه المادة ، وفى القاموس تبين لى أن به ١٢ مـصـدراً ليس منها ٢ مما فى المزهر فصار المجموع ١٥ .

وضمها ، ولِقاءة ولَقاءة بكسر اللام وفتحها . ولِقيانا ، ولُقيانا ، لِقيًا ولُقيا ، بكسر اللام وضمها . لتتأكد من ذلك كما أن اللغويين لم يفرقوا بين المصدر العام واسم المرة القياسي واسم المرة السماعي ، بل إنهم لم يفصلوا بين المصدر الميمي والمصدر العام ، ولا بين المصدر الصناعي والمصدر العام وكذلك صيغ اسم المفعول واسم الفاعل والأخطر من ذلك أنهم خلطوا بين المصادر العربية والوافدة من لغات أجنبية ، وحتى لا يكون كلامنا هذا ادعاء عليهم أقدم لك «٨١» صيغة هي كل ما ورد في كتب النحاة قديمها وحديثها ، و«٢٥» صيغة أخرى لم ترد في كتب الصرفيين وإنما استخرجتها من كتب اللغة ، فيكون المجموع ستًا ومائة صيغة وردت لمصادر الفعل الثلاثي ، وبها هذا الخلط العجيب الذي حدثتك عنه عن قريب . وسأكتفي بالأمثلة ، فالوزن سهل على القارئ استنتاجه ، وليأذن لي القارئ مقدماً إن وجد بعض ألفاظ مهجورة ، أو لم يجد من الوزن الواحد سوى كلمات معدودة على أصابع اليد الواحدة ، فهذا هو ما قالوه :

قَتْل ، ذِكْر ، شُغْل ، طَلَب ، شِبَع ، كَذِب ، هُدَى ، سَمَاع ، حِجَاب ، سُؤَال ، جَوَلان [1] ، حِرْمَان ، شُكْران ، غَلَيَان ، رَحْمة ، غِلْظَة ، قُدْرة ، غَلَبة ، سَرِقَة ، خَطَابة ، عِبَادة ، دُعَابة ، شَكْوى ، ذِكْرى ، بُشْرى ، جُحُود ، قَبُول ، صَهِيل ، سُهُولَة، خَدِيعة ، مَفَرّ، مَرْجِع ، مَكْرُم ، مَرْحَمَة [2]، مَعْصِيَة ، مَعُونة ، مَسَائِية [3] ، كَرَاهية ، شيخوخة [4] ، شيخوخيّة ، سُؤْدَد ، مَلَكُوت ، بُلَهْنِية ، تقدِمة ، تَهْلُكة ، تُدْرأ ، غُلُبّة ، غُلُبّى ، ضارورة ، حُلُم ،

١- مثلوا جميعاً بليّان وقالوا إنه لم يرد من هذا الوزن سواه وسوى شنآن ، وقد أثبت غيرهما ومنه هذا المثال .

٢- مثلوا بمعتبة ، وقد أخذت هذا التمثيل من القرآن الكريم .

٣- في القاموس: ساءه مسائية مقلوبا وأصله مساوئة : فعل به ما يكره . سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٩

٤- اختلفوا في وزنه فبعضهم يزنه بفيعلولة حملاً على كينونة التي أصلها كيونونة وبعضهم يزنه بفيلولة بعد الحذف ، وبعضهم بفعلولة .

خُصُوصِيَّة ، خَصُوصِيَّة ، سُخْرِيَّة ، عِرفَّان ، جَمَزَى (١) ، هَلْكَاء ، خُيَلَاء ، خِيلاء ، معبوراء (٢) ، حِثِّيثَى ، هِجِّيراء ، اهْجيرى ، اهجيراء ، دِفَقَّى (٣) ، زَعَارَّة (٤) ، مِيسور ، مَصدوقة ، فالَج ، عافية ، كبرياء ، تَلْعاب ، تِبْيان ، رَحَمُوتا ، ولِيدِيَّة (٥) ، صَيُّور (٦) ، غِلِبَّى ، براكاء ، بروكاء ، سُلُطان ، عُنْفوان ، عِرِضْنَة (٧) .

هذه هى الصيغ الواردة فى جميع كتب النحاة ، أما ما استخرجته من كتب اللغة والقرآن الكريم على نفس مقاييسهم وإن لم أكن موافقا عليها فهى :

ضِحك ، هِجِّير (٨) ، هِجْرِيّا ، سِخْرِيّ ، سُخْرِيّ (٩) ، صَيُّورة ، أُمْنِيَّة ، لقيانة ، ضَارُّور (١٠) ، ضَارُوراء ، تُهْلوك ، تَهْلُكة ، مَلَكُوَة (١١) ، ميثاق ، غَلُبَّة ، عِنِّينة ، عِنِّينِيَّة ، خِيَرة ، غُلُبَّة ، بُروكاء (١٢) ، بَرَاكاء ، جَبُّورة (١٣) ، عُجَّيْلَة (١٤) عُجَيْلى ، غِلِبَّاء (١٥) .

ولعلك قد أدركت باستعراض الأمثلة وأوزانها أن كثيرا منها يخضع لأبواب : المصدر الميمى ، والمصدر الصناعى ؛ واسم المرة ، واسم الفاعل ؛ واسم المفعول ؛ واسم المصدر كما ستعرف بعد ؛ ومصادر غير الثلاثى

١- السرعة فى السير .
٢- العدواة .
٣- فى القاموس وهو يمشى الدفقى إذا أسرع .
٤- الشراسة .
٥- مصدر صناعى من الوليد .
٦- عاقبة الشئ .
٧- نوع من المشى .
٨- هجر فى نومه ومرضه هذى .
٩- ورد فى القرآن الكريم هذا الوزن بالقراءتين : فتح السين وضمها .
١٠- اضطره إليه : أحوجه والاسم الضرورة والضارورة ، والضارور .
١١- العز والسلطان كالملكوت .
١٢- الثبات فى الحرب وهى هنا بضم الباء وقد سبقت لهجة فتح الباء .
١٣- بمعنى الجبروت .
١٤- العجيلة والعجيلى : ضربان من المشى فى عجل وسرعة .
١٥- بمعنى الغلبة والقهر .

كتقدمة ؛ وأوزان الفعل كتدرأ ؛ والأوزان الوافدة على اللغة العربية كملكوت، ورحموتا ؛ فالأول من العبرية التى تزيد واوا وتاء على الاسم ليدل على الجمع ، والثانى من الآرامية التى تزيد التاء والألف دلالة على المؤنث .

وليس هناك على اللغة أخطر من اختلاط الصيغ ؛ وتداخل الدلالات وعدم التمييز بين اللهجات .

ـ على أنهم لم يعتدوا بكل هذا الحشد الهائل من الأوزان عند حديثهم عن القاعدة لقياس مصدر الثلاثى ؛ وخلاصة ما يمكن أن نقرب به ما قالوه بعد دراسة مستفيضة لمناهج الأئمة منهم وبعد إضافة اصطلاحات أقرتنى عليها لجنة فحص رسالة الدكتوراه (١) .

إن ما ورد بأكثرية مرتبطا بالتعدى واللزوم يمكن أن نسميه «المقيس» وقد عرفنا معنى القياس عن قرب . وما ورد بكثرة مرتبطا بالمعانى والدلالات يمكن أن نسميه : «الغالب» . وما ورد بكثرة غير مرتبط لا بالتعدى واللزوم ، ولا بالمعاني والدلالات ، يمكن أن نسميه «السماعى» ، وما ورد بقلة أو ندرة يمكن أن نسميه «النادر» .

« المقيس »

سبق أن تحدثنا عن طريقة الصرفيين فى تمييز المصدر بإسناده إلى فعله ، لأن الفعل هو الأثر الملموس للمعنى المجرد الذى يدل عليه المصدر ، تقريباً للأذهان وتوضيحاً للقاعدة ، ومعروف أن أبنية الفعل الثلاثى خمسة : اثنان منها بفتح العين ، أحدهما لازم والآخر متعد ، مثل جلس ، وقتل . واثنان منها بكسر العين ، أحدهما أيضاً لازم والآخر متعد ، مثل فرح ، فهم ، أما الخامس فهو بضم العين ولا يكون إلا لازماً مثل : نظف .

١- عنوان الرسالة « المصادر واستعمالاتها فى القرآن الكريم » بكلية اللغة العربية .

ـ فالفعل الثلاثى المتعدى سواء كان بفتح العين أو كسرها ، دل على عمل يقوم به الفم أو لا ، قياس مصدره على «فَعْل» مثال السالم : جهْل ، ضرْب . والمهموز : أمْن ، أمْر . والمضاعف : صدّ ، شدّ . والمثال : وعْد ، وجْد . والأجوف : بَيْع ، قوْل . والناقص : رمْى ، غزْو .

وهذه الصيغة هى أصل مصادر الثلاثى كما قرر ذلك سيبويه والمبرد وابن يعيش وذلك للأسباب الآتية :

ا ـ هذا البناء هو أقل الأصول .

ب ـ وهو المتفق مع الفعل الثلاثى فى البنية .

ج ـ فى بناء المصدر الدال على الوحدة نعود إليه ونزيد التاء مهما كانت صيغة المصدر .

هـ ـ ما زيد فى اللازم واو أو ألف إلا للفصل بين المتعدى واللازم ، فالزيادة كأنها عوض من التعدّى .

و ـ هذا البناء هو أكثر الأبنية وروداً فى القرآن الكريم حيث بلغت أمثلته خمسة عشر ومائتى مثال .

ومع كل هذه الأسباب فليس مقيسا قياسا لازماً كباب الإفعال والاستفعال لغير الثلاثى كما سبق توضيحه .

ـ الفعل الثلاثى اللازم المفتوح العين يأتى مصدره على فُعُول فى الصحيح والمثال كقعود ، وجلوس ، وضمود ، وصعود ، ووثوب ، وورود ، ووجود ، ووجوب وعلى فعَال فى الناقص مثل: وفاء ، نماء ، دهاء ، بداء، وعلى : فِعَال فى الأجوف كقيام ، صيام ، لياذ ، قياد . وكثيراً مايأتى الصحيح أيضاً على «فَعَال» كثبات ، ونبات ، كما يأتى الناقص على «فُعُول» كدنوّ ، عُلُو ، عتوّ ، وكذلك يأتى الأجوف على «فَعْل»

كصوم ، نوم ، سوْم .

ـ الفعل الثلاثى اللازم المكسور العين يأتى مصدره على «فُعُول» أيضاً إذا دل على القيام بعمل وعلاج يدوى وكان اسم الفاعل منه على وزن «فاعل» مثل : اللصوق ، القدوم ، اللزوق ، الرقىّ ، الصعود

أما إذا لم يدل على ما سبق وكان الوصف منه علي وزن : « فَعِل ، أو أفْعَل ، أو فَعْلَان » فمصدره على «فَعَل» مثل : وَجَع ، عَور ، حَذَر ، تعَب ، غَضَب ، فَرح ، حَزَن .

ـ الفعل الثلاثى المضموم العين قياس مصدره على « فَعَالة » مثل : جزالة ، فصاحة ، نظافة ، كرامة ، عدالة ، وسامة ، طهارة ، ضخامة ، سماحة ، نضارة .

وهذا الوزن هو المتفق عليه بين جميع النحاة ، ويزيد «سيبويه» عليه : «فَعَال» : كجمال ، وبهاء ، وكمال ، و «فُعْل» كحسن وقبح ، وبطء .

هذا ما قاله النحاة والصرفيون بأمانة ودقة أما استعمالات القرآن الكريم لهذه الأوزان القياسية فنتيجة استقرائه تدلنا على أن :

١ـ صيغة « فَعْل » ورد لها «٢١٥» مثالا منها «١١٩» فعلها مفتوح العين متعد [١] ، «٧٧» فعلها مفتوح العين لازم [٢] ، «١٢» فعلها مكسور العين لازم [٣] «٨» فعلها مكسور العين متعد [٤] ، «٥» فعلها

١- منها : ريب ، بيع ، دين ، غيظ ، كيد ، كيل ، وعد ، وصف ، رأى ، صد ، رد ، غم ، ظن ، لى، دك ، سد ، أز ، هد ، دع ، رج ، أجر ، أخذ ، أكل ، خب ، أمت ، نقص ، خلق ، قتل ، نصل ، نفع ، دفع ، نذر ، عزم ، مقت ، فتح ، نقض ، كرب ، بخس ، لمح ، رجم ، كشف ، صدع .

٢- منها موت ، زيغ ، فوز ، طول ، ميل ، خوض ، ضيق ، صوت ، شيب ، وقر ، بغي ، عفو ، غي ، سعى ، عدو ، مشي ، لهو ، صبر ، عدل ، فضل ، رمز ، جهر ، طعن ، مكر ، حمل ، زحف ، عدن ، صفح ، همس ، سبح ، نحس ، كدح ، ضبح .

٣- منها : عهد ، حظ ، سلم ، نيل ، تعس ، حرد .

٤- منها حمد ، سمع ، خوف ، أمن ، مس ، طعم ، لبس

مضموم العين لازم [١] ومجموع هذا العدد : «٢٢١» منها ستة أوزان وردت من بابين من أبواب الفعل .

٢ـ صيغة «فُعول» ورد لها «٣١» مثالا منها : «٢١» [٢] فعلها لازم والباقى فعلها متعد وهو عشرة [٣] .

٣ـ صيغة «فَعل» ورد له «٦١» مثالا منها «٣٦» [٤] فعلها لازم مكسور العين و «١٦» [٥] فعلها متعد مفتوح العين ، «٧» [٦] فعلها لازم مفتوح العين ، «٣» [٧] فعلها متعد مكسور العين ، ووزن واحد [٨] فعله لازم مضموم العين .

٤ـ صيغة «فَعالة» ورد له «١٤» مثالا لم يرد فيها مثال واحد مضموم العين إلا «سفاهة» على رأى صاحب المصباح [٩] .

وليس معنى هذا أن نلغى تلك القواعد اعتماداً على استعمالات القرآن وحده ، فاللغة ليست محصورة فى القرآن ، ولكن لها روافد أخرى تحتاج أيضاً إلى استقراء ، وإن كنا نعتقد فى جزم أن الاستعمال الأفصح هو ما ورد فى كتاب الله عز وجل .

١- منها : بأس ، ضعف ، ضنك .

٢- منها : فسوق ، نشوز ، صدود ، خروج ، غدو ، قعود ، ثبوت ، نفور ، دلوك ، كفور ، خشوع ، طلوع ، غروب ، لغوب ، سجود ، خلود ، رقى ، علو .

٣- منها : غرور ، فتون ، شكور ، دحور ، سرور ، فجور ، ثبور .

٤- منها : مرض ، حذر ، رغد ، غضب ، أذى ، عنت ، حرج ، سلم ، خطأ ، هوى ، سفه ، طمع ، بطر ، نجس ، حزن ، ظمأ ، نصب ، عجب ، غرق ، أسف ، دخل ، مرح ، رشد ، جدل ، رغب ، فزع ، نفث ، عبث .

٥- منها : حسد ، قدر ، قصص ، ضرر ، أمل ، طلب ، رهب ، نسب ، غلب ، رصد ، كبد .

٦- منها : سفر ، رفث ، سكن ، شطط ، نظر ، هرب .

٧- هى : عمل ، تبع ، رهق .

٨- هو : بصر .

٩- هى : ضلالة ، شفاعة ، شهادة ، رضاعة ، أمانة ، كلالة ، جهالة ، عداوة ، سفاهه ، ولاية ، براءة ، ندامة ، أثارة ، خصاصة .

« الغـــالـب »

يكثر ورود مصادر اللازم على الصيغ الآتية إذا دل الفعل على المعانى المقارنة لتلك الصيغ ، بصرف النظر عن الضوابط السابقة فى المقيس ، وليس معنى هذا أيضاً أنه قياس مطرد ، ولكنه غالب وكثير .

١ـ **فَـعَـلان** : بفتح الفاء والعين . يأتى كثيراً جداً على هذا الوزن إذا دل الفعل على **تقلب أو تنقل أو اضطراب** بجامع الحركة فى كل ، وذلك كنزوان وغليان ، خفقان ، غثيان ، دوران ، جولان ، نسلان ، وقد دعت كثرته إلى تعبير الرضى عنه بأنه القياس المطرد .

٢ـ **فِـعالة** : بكسر الفاء . يأتى المصدر عليه إذا دل فعله على **صنعة** أو شبهها مثل : بجارة ، سفارة ، إمارة ، خلافة ، عرافة ، تجارة .

ويشترك المتعدى مع اللازم فى مجيئه لهذا المعنى على هذا الوزن ، مثل : صناعة ، صياغة ، حياكة ، خياطة ، ولاية .

٣ـ **فُـعال** : بضم الفاء يغلب هذا الوزن للمصدر الدال على **الأدواء** إذا كان الفعل غير مكسور العين مثل الدوار ، السعال ، العطاس ، الصداع .

أو على **الأصوات** : كالصراخ ، والنباح ، والنهاق ، والعواء ، والجؤار .

٤ـ **فِعال** : بكسر الفاء : يكثر هذا البناء فيما دل على **إباء وامتناع** ومباعدة ، وهياج ، مثل فرار ، شراد ، صراف ، نفار ، جماح ، حران ، نكاح .

٥ـ **فُـعلة** : يغلب هذا الوزن فيما يدل على **الألوان** ، مثل : أدمة ، صفرة ، حمرة ، خضرة ، شهبة ، صهبة ، زرقة .

٦ـ **فَـعيل** : ويكثر فى **الأصوات** كصهيل ، ونهيق ، وهدير ، وزئير ، ويكثر جداً فى المضاعف ، كحفيف ، خرير ، صليل ، رفيف ، أنين ، أزيز،

ضجيج . وفى ضروب السير كرحيل ، رسيم ، دبيب .

٧ـ **فُعولة وفَعَال وفُعْل** : يأتى على هذه الأوزان للدلالة على المعانى الثابتة مثل : القبوحة ، الرعونة ، اليبوسة ، الجمال ، الكمال ، البهاء ، الحسن ، القبح ، البطء .

٨ـ **فَعَل** : ويكون غالباً فى الأمراض وما أشبهها إذا كان الفعل مكسور العين مثل : عور ، وجع ، عمى ، جرب ، مرض ، ظمأ ، صدى ، عرج ، صلع ، نزق ، قلق .

٩ـ **فِعَل** : بكسر الفاء وفتح العين ، ويأتى كثيراً فيما يدل على ضد الجوع والعطش والضعف مثل سمن ، شبع ، عظم ، غلظ ، كبر .

١٠ـ **تَفْعال ، فِعِّيلى** : بفتح التاء فى الأول ، وكسر الفاء وتشديد العين المكسورة فى الثانى وهو يأتى كثيراً للدلالة على المبالغة فى الفعل وتكراره ، وذلك : كالتهذار فى الهذر الكثير ، التلعاب ، والتقتال ، والترداد [١] ، والحثّيثى ، والدلّيلى ، والحجيزى ، والنميّمى، والرِّمِّيّا [٢]

« السمـاعـى »

يراد بالسماعى ما لم يرد موافقا لضوابط وقواعد القسم الأول ، كما لم يرد مطابقاً للمعانى الغالبة فى القسم الثانى ، كما لا نستطيع أن نصفه بالندرة كما فى القسم الرابع الآتى ؛ حيث جاء على أوزان سائدة مستعملة كثيراً لدى العرب ، وعلى هذا يدخل فيه .

١- يرى الكوفيون أن التفعال نائب عن التفعيل أى أنه ليس من أبنية مصادر الثلاثى ، ويرى البصريون أنه بناء خاص بالثلاثى يؤتى به لتكثير الحدث والمبالغة فيه ، وهو الأصح .

٢- الرضى يرى أنه يأتى مبالغة لمصادر غير الثلاثى وقد يجئ للثلاثى . وابن مالك فى التسهيل يراه نائبا عن التفعيل والتفاعل ولكنى أثبت فى رسالتى أنه للثلاثى فحسب فالحثيثى كثرة الحث ، لا التحاث . وكذلك أخواته .

١ـ ما جاء من المتعدى على وزن اللازم كعمله عملا ، وسرقه سرقا ، ونهكه نهوكا ، وجحده جحودا ، ووجده وجودا ، ونصحته نصاحة .

٢ـ ما جاء من اللازم على وزن المتعدى وذلك قولك : سكت سكْتا ، وهدأ هَدْءاً ، وعجز عجزاً ، وحرد حرداً ، وظرف ظرفاً ، وضعف ضعفاً ، ويئس يأساً ، وسئم سأماً .

يقول سيبويه معللا ذلك بأنهم جاءوا به على فَعْل لما جاءوا ببعض مصادر الأصل على «فعول» . أى أن هناك تقارضا وتعادلا بينهما .

٣ـ ما ورد من اللازم على وزن لازم آخر مثل : سئمت سآمة ؛ وزهدت زهادة ؛ وضل ضلالة .

٤ـ ما ورد فعله على معنى الغالب وكان الشأن فى مصدره أن يأتى على وزن الغالب ولكنه جاء على وزن المقيس لأنه ليس من اللازم أو لعدم إرادة معنى الغالب ؛ كسفدها سفدا ، ونكحها نكحا ؛ وحصدته حصدا ، أو لتداخل الأبنية إذ قالوا : نفر نفورا وشب شبوبا وكان المظنون أن يكون نفارا ، وشبابا ؛ يقول سيبويه عن ذلك : « كما دخل الفعول فى فعلته ؛ والفَعْل فى فَعَلت » .

٥ـ ما ورد على وزن المعانى الغالبة ولا يفيد معناها لأنه ليس لازما كما قالوا : كتبته كتاباً ؛ وكذبته كذاباً ، وحجبته حجاباً ؛ وسقته سياقاً ، وكما قالوا : نكيت العدو نكاية؛ وحميته حماية، وعمرت الدار عمارة ، وزرته زيارة ، وعدته عيادة ـ أو لتداخل الأبنية أيضا كناح نياحة ، ونعس نعاسا ، وسأل سؤالا ، ومزح مزاحاً .

٦ـ ما ورد كثيراً على أوزان أخرى غير ما ذكر فى مثل : غفران ، رحمة ، ذكر ، قوة ..

« النــادر »

ويشمل ما ورد قليلا على غير الأوزان المقيسة والغالبة وكان الوارد منها معدوداً أو يمكن عده ، وذلك مثل : خيلاء ، هجيراء ، غلبة ، غلبىّ ، وعرفّان ، وهدى [1] ، وكذب [2] ، وسرقة ، وعلانية ، وبلهنية ، وخطيئة وقَبول [3] .

على أن هذا التقسيم إلى مقيس وغالب وسماعى ونادر لا يعنى سوى أن كل قسم منها قد ورد عن العرب أكثر من الذى يليه .

أوزان مصــادر الثـلاثى الــواردة فــى القــرآن الكـــريم

ورد مصدر الفعل الثلاثى فى القرآن الكريم على تسعة وثلاثين وزناً سأذكر المثال فقط ومنه يعرف الوزن ، وسأرتب الأوزان تنازليا بحيث أقدم ما كثرت أمثلته بصرف النظر عن تعدد ورود المثال الواحد فى أكثر من موضع:

حمْد ، مَرَح ، جزاء ، حُسْن ، عِلْم ، ثبوت ، رَحمة ، صيام ، شهادة، بنيان ، غلظة ، دعاء ، قوّة ، كِبَر ،زفير ، خلُق ، بشرى ، نَعْماء ، عاقبة ، سكينة ، أَمَنة ، وقود ، ميثاق ، دية ، سَعة ، لَعب ، رِضْوان ، تبيان ، شنآن ، هُدى ، سِخرِىّ ، سُخرِىّ ، رُوَيْد ، دَعْوى ، علانِية ، ملكوت ، ذِكْرى ، مفتون .

هذا وقد اعتبرنا العاقبة والمفتون والملكوت من المصادر وإن كنا نرى

١- فى الأشباه والنظائر جـ٢ ص ١٣٤ ، وفى المزهر جـ ٢ ص ٦٥ ، المصادر على فعل قليلة جاء منه الهدى والسرى واللقى والتقى .

٢- فى السماع والقياس ص ٤٦ لم يجئ منه إلا سبعة مصادر منها الكذب والضحك واللعب ولم يرد فى القرآن إلا الكذب واللعب .

٣- فى شرح الرضى للشافية : لم يأت سوى قبول مصدراً على هذا الوزن مع أن فى القرآن « سارهقه صعودا » بمعنى الشمقة .

خلاف ذلك ، جريا على قواعدهم وأوزانهم التى اعتمدوها .

هل يأتى المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول ؟

أما حقيقة مجىء المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول ، فإن أول من أشار إلى ذلك هو المبرد فى «الكامل» وتبعه الزمخشرى فى المفصل [1] وقال فيه : « ومنه الفاصلة والعافية والكاذبة ، والمفتون ، والمصدوقة ، والميسور ، والمعسور » وسار على هذا ابن يعيش ومن أتى بعده .

أما سيبويه فقد عقد لهذا ثلاثة أبواب [2] يتحدث فيها عن إمكان نيابة المصدر عن اسمى الفاعل والمفعول كما تقول : رجل عدل بمعنى عادل ، وهذا خلق الله بمعنى مخلوقه ، كما ينوب اسم الفاعل عن المصدر مثل العاقبة واللاغية والكاذبة ، بمعنى النهاية واللغو والكذب ، وكذلك اسم المفعول مثل : دعه إلى ميسوره أى يسره ، وقوله تعالى : ﴿ بأيكم المفتون ﴾ أى الفتنة ومن المعروف أن أمر النيابة والتبادل سائغ ومقبول فى اللغة لمعنى بلاغى . وبخاصة أن التبادل هنا بين الأب وهو المصدر وولديه وهما اسم الفاعل واسم المفعول . على أن سياق القرآن يفتح مجال إرادة المعنى الحقيقى لاسمى الفاعل والمفعول ، وسواء كانا من باب التبادل أم كانا من الصيغ الحقيقية ، فإن الحفاظ على عدم اختلاط الصيغ أمر فى غاية الأهمية كما سبق .

وبهذا نخلص إلى رفض مجىء المصدر على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول .

أما الملكوت فهو لفظ وافد من العبرية كما سبق .

*****

١- جـ ٦ ص ٥٠ .

٢- الأول جـ ١ ص ١٧٣ ، والثانى جـ ٢ ص ٢٢٩ ، والثالث جـ ٢ ص ٢٥ .

مصادر غير الثلاثى

سبق أن أشرنا إلى أن الصيغ التى أتى عليها المصدر لما زاد على ثلاثة أحرف قد استطاع العلماء أن يستخرجوا لها الضوابط التى كان يجرى عليها كلام العرب بحيث نكون مطمئنين حين نقيس عليها ، ونسير على منوالها، ويعلل لذلك «المبرد» و «ابن يعيش» بأن أفعالها الماضية والمضارعة لا تختلف أبنيتها ، كما أن الزيادة التى تطرأ على الفعل الثلاثى تكون لمعنى خاص ، وهذا المعنى يلازم الفعل كما يلازم المصدر ، فحذف الزائد الدال عليه أو حذف بعضه يخل بالمعنى المقصود .

وليس معنى هذا أنه لم تسمع مصادر لغير الثلاثى مخالفة لهذه الضوابط ، ولكن الفرق أن ما ورد هنا مخالفاً يمكن حصره والسيطرة عليه .

معنى القياسية هنا :

هناك رأيان فى معنى القياسية لقواعد غير الثلاثى ، حكاهما الرضى فى شرح الكافية [1] . مع أنه كتاب مخصص لقواعد النحو ، ولم يشر إليها فى شرح الشافية وهو المخصص للمباحث الصرفية :

فالأول : أن تقول : كل ما ماضيه على «أفعل» فمصدره «إفعال» وكل ما ماضيه على «فَعّل» فمصدره «تفعيل» ، وكل ما ماضيه على «فعلل» فمصدره على «فعللة» . وهكذا .

أما الثانى : فقد عبر عنه الرضى كذلك بقوله : « ويجوز أيضاً أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضى ونزيد قبل آخره ألفاً ، فإن كان قبل الآخر فى الماضى متحركان كسرت

١- جـ ٢ ص ١٧٨ ، ص ١٧٩ .

أولهما فقط ، كإفعال وفِعلان ، وفيعال ، وفِعّال ، وإن كان ثلاثة متحركات كسرت الأولين ، كانفعال ، وافتعال ، واستفعال ، وافعلال ، والأشهر فى مصدر «فـعّل» و «فعلل» و «فاعل» و «تفعّل» خلاف القياس المذكور وهو : «تفعيـل» و «فعـللة» و «مفاعـلة» و «تفـعُّـل» ، ولم يـأت فى «تفعـلل» و «تفاعل» إلا خلاف القياس .

مصـــادر الـربـــاعـى

هنـاك نوعـان من الأفعـال الربـاعية :

الأول : المجرد والملحق به ، **فالمجرد هو** « ما كانت كل حروفه أصلية ، وله وزن واحد هو فعلل » مثل : دحرج ، بعثر ، عربد [1] ، زلزل ، قعقع ، دمدم . **أما الملحق به** فهو ثلاثى زيدِ عليه حرف لالحاقه بالرباعى المجرد حتى يجرى مجراه ، فصار الحرف الزائد بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ، وله أوزان ستة ، تحدث عنها سيبويه [2] . ومثل لها بما يأتى :

١ـ فَـعْلل مثل : شمللت شمللة [3] .

٢ـ فَـوْعل مثل : حوقلت حوقلة [4] .

٣ـ فَـيْعل مثل : بيطرت بيطرة [5] .

٤ـ فَـعْوَل مثل : هرولت هرولة .

٥ـ فَـعْـلَى مثل : قَـلْـسَـيْته قلساة [6] .

٦ـ فَـعْـنَل مثل : قلنسته قلنسة . والأخير قليل [7] .

١- ساء خلقه .
٢- جـ ٢ ص ٣٣٤ .
٣- أسرعت إسراعا .
٤- ضعفت ضعفا .
٥- داويت الحيوان .
٦- ألبسته القلنسوة : وقد ورد فيه الإلحاق بالألف والنون .
٧- زاد الشيخ خالد فى التصريح جـ ٢ من ٨٦ ثلاثة أوزان أخرى هى : سنبل « بمعنى أخرج السنبل » وشَرْيَف « بمعنى طال ورقه » ويَرْنَأ « بمعنى خضب يده باليرناء وهى الحناء » .

الثانى : الثلاثى المزيد بحرف واحد لغير الإلحاق ، وله ثلاثة أوزان :

أفْـعل : كأخرج ، وأكرم ، وأحسن ـ فاعل : مثل قاتل ، هاجر ، صالح ـ فَـعّل ، مثل : عظم ، أدب علم ، هذب .

مصادر النـــوع الأول :

اتفق جميع النحاة على أن العرب قد التزموا لمصدر الرباعى المجرد والملحق به صيغة فعله الماضى مع زيادة تاء فى آخره قياسا مطردا لا يتخلف سواء كان مضاعفاً مثل : زلزلة ووسوسة ، أم غير مضاعف كدحرجة وعربدة ، أم ملحقا بالرباعى كبيطرة ، وحوقلة .

ومع اتفـاق كل الصـرفـيين على أن هذا الوزن هو اللازم المطرد المقـيس اختلفوا فى صيغة أخرى يأتى عليهـا المصـدر من هذا الباب كثيراً وهى : «فـعْلال» ، فبعضهم يرى أن هذا الوزن سماعى لكنه كثير وغالب [1] .

* وبعضهم يرى أن هذا الوزن قياسىّ مع الفعللة للمجرد الرباعى سواء كان مضاعفاً أم غير مضاعف كدحراج [2] ، وسرهاف ، ووسواس ، وزلزال وحيقال [3] .

* وهناك فريق ثالث يرى أن هذا الوزن قياسى فى المضـاعف فقط ، أى

١- من هؤلاء سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والمبرد فى المقتضب جـ ٢ ص ٩٥ ، ٩٦ ، وابن يعيش فى شرح المفصل جـ ٦ ص ٤٨ ٤٩ ، والرضى فى شرح الشافية جـ ١ ص ١١٧ ، وأبو حيان فى الارتشاف ص ١٩٢ مخطوطة المدينة بدار الكتب والسيوطى فى الهمع جـ ٢ ص ١٦٨ .

٢- مثل بة ابن خالويه فى كتابه « ليس فى كلام العرب » ص ٩ ، وابن الحاجب فى الشافية ، ورفضه السيرافي فى شرح سيبويه ص ٩٢ أو من مخطوطه المدينة بدار الكتب إذ يقول : ولم يسمع دحراج . ووافقه ابن يعيش فى شرح المفصل ، وتبعهما الشيخ خالد فى التصريح ونسب هذا القول إلى الصيمرى ولكن القاموس المحيط قد أثبته مع الدحرجة موافقا لابن خالويه وابن الحاجب .

٣- من هؤلاء : ابن خالويه فى كتابه : «ليس» ص ٦ والزمخشرى فى المفصل جـ ٦ ص ٤٨ ، وابن مالك فى التسهيل ص ٢٠٦ ، وابن الحاجب فى الشافية جـ ١ ص ١٧٧ .

أن المضاعف له وزنان قياسيان هما : « فعللة وفعلال » كوسوسة ووسواس ، أما غير المضاعف فله وزن قياسى واحد هو «فعللة» [1] .

وهذا الرأى الأخير هو ما أميل إليه ، حيث ورد كلا الوزنين للمضاعف فى القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ وقال : ﴿ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً ﴾ . أما غير المضاعف فقد اختلفوا فى وروده كما فى مصدر «دحراج» .

هذا وقد شذ عن هذه القاعدة للرباعى المجرد والملحق به قولهم : قعد القرفصاء [2] وقهقر القهقرى [3] ، وقرقر القمرىّ قرقيرا [4] .

مصـــادر النـــوع الثـــانى

مصـــدر « أفـعـل»

يتفق جميع النحاة على أن المصدر المقيس المطرد أبدا لوزن «أفعل» هو : «الإفعال» سواء كان سالما كأعلن إعلانا ، أم مضاعفا كأسرّ إسراراً ، أم مهموزا كأجزأ إجزاء ، أم مثالا كأيقن إيقانا ، أم ناقصا كأعطى إعطاء ، أم أجوف وبه مانع صرفى من إعلاله كأحيا إحياء ، فإن إعلال اللام يمنع إعلال العين حتى لا يجتمع فى الكلمة إعلالان .

وبهذا نخلص إلى أن «الإفعال» هو المطرد فى جميع أنواع الفعل الآتى على صيغة «أفعل» دون إجراء أى تغيير فى الصيغة ماعدا الأجوف الذى ليس به مانع صرفى من الإعلال ، ذلك أن الصيغة حينئذ تتعرض لبعض

١- من هؤلاء ابن هشام فى الترضيح والشيخ خالد فى التصريح جـ ٢ ص ٨٦ ، والشيخ طنطاوى فى تصريف الأسماء ص ٥٧ .

٢- سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٨ .

٣- انظر التسهيل والارتشاف ، ويدعى الشيخ يس فى حاشيته على التصريح جـ ٢ ص ٦٢ بأن القهقرى لا فعل له .

٤- انظر كتاب « ليس فى كلام العرب » ص ٦ والمزهر للسيوطى .

التغييرات جريا على ضوابط صرفية جرى عليها العرب فى أساليبهم بناء على أن الفعل الأجوف من هذا الباب كان معلا قبل دخول الهمزة المزيدة عليه ، فجاد ، وبان ، وخاف ، وقام أصلها : جود ، بين ، خوف ، قوم . بتحريك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما ، ولذلك قلبناها ألفا فلما دخلتها الهمزة تغيرت الصيغة حيث صارت على وزن «أفعل» ومعنى هذا أن الحرف الذى يسبق الواو أو الياء قد سكن ، ولم يعد مفتوحا ، فاضطروا حتى يتناسق الرباعى مع الثلاثى فى الاعلال أن ينقلوا حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقولون : تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بعد النقل فقلبت ألفاً [1] .

ولما كان المصدر أصلا للفعل فى الاشتقاق كان مناسبا أن يجرى فيه ما جرى فى فرعه خاصة أنه موافق للفعل فى الزيادة المصدرة ، ومن هنا يتحول المصدر الأصلى لِلفعل الأجوف وهو «إقوام» بعد نقل الحركة وقلب الواو ـ وهى عين الكلمة ـ ألفاً إلى : إقا ام ، فيلتقى ساكنان هما الألفان : ألف الإفعال ، والألف المنقلبة عن العين فتحذف أحداهما .

ولما كان هذا الاعلال ليس على الأصل ، لأن المصدر هنا قد تبع الفرع وهو الفعل ، لم نذهل عن المحذوف مطلقاً ، بل عوضنا عن المحذوف هاء التأنيث فى آخره ، فصار المصدر : إقامة ، إبانة ، إجازة ، إقالة ، إخافة .

أما إذا صحت العين ولو شذوذا فإنها تصح فى المصدر كأحوذ إحواذاً وأغيمت السماء اغياماً ، وأَغْـيَلَت المرأة (إذا أرضعت ولدها وهى حامل) اغيالا .

وبعد هذا البيان يبقى سؤالان : هل المحذوف هو ألف الافعال أم عين الكلمة؟ وهل التعويض بهاء التأنيث لازم لا يتخلف أم يمكن حذفه؟ وهل

١- راجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٢ .

هناك قيد على حذفه؟ .

إجابة على السؤال الأول : يقول المازنى فى تصريفه [1] : « حذفت من إقامة وإخافة ألفاً لالتقاء الساكنين ، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هى الألف التى تلى آخر الحرف (أى ألف الافعال) ، وأبو الحسن (الأخفش) يرى أن موضع العين هو المحذوف » .

وقد وافق سيبويه والخليل فى رأيهما هذا : ابن مالك فى الألفية والشيخ خالد فى التصريح [2] ، والسيوطى فى الهمع [3] ووجهة نظرهم فى الترجيح أن ألف الأفعال حرف زائد وهو قريب من الطرف ، والأطراف محل التغيير لأن الثقل قد حصل بها فكانت أولى بالحذف .

وقد وافق الأخفش : الفراء على ما أورده الرضى فى شرح الشافية [4] والزمخشرى فى المفصل [5] وابن يعيش فى شرحه عليه . ووجهة نظر المؤيدين لهذا الرأى أن ذلك متفق مع قاعد التخلص من التقاء الساكنين إذا كان أو لهما حرف مد ، كما أن التاء قد جاءت عوضا عن حرف أصلى فى المصدر كعدة ، وزنة ، وضعة .

هذا وقد وقف ابن جنى فى المنصف ، وأبو حيان فى الارتشاف ، والشيخ طنطاوى فى تصريف الأسماء ، موقف المحايد ، حيث لا يترتب على هذا الخلاف أثر سوى اختلاف الوزن ، فإقامة ـ على رأى سيبويه ـ على وزن إفعلة ، وعلى رأى الأخفش : إفالة .

أما السؤال الثانى : فيجيب عنه سيبويه بقوله [6] « وإن شئت لم تعوض وتركت الحروفَ على الأصل . قال تعالى : ﴿ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ ﴾ .

١- جـ ١ ص ٢٩١ .
٢- جـ ٢ ص ٧٥ .
٣- جـ ٢ ص ١٦٧ .
٤- جـ ٤ ص ٦٤ .
٥- جـ ٦ ص ٥٧ ، ص ٥٨ .
٦- جـ ٢ ص ٢٤٣ .

وقالوا : أريته إراء ، مثل أقمته إقاماً ، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا » . ويقول الأزهرى [1] : « حكى الأخفش : أجاب إجابا » .

أما الفراء فإنه يرى أن هذه الهاء لازمة لا تسقط أبدا إلا إذا ورد المضاف إليه بعده كما فى الآية [2] ، ويقول الرضى مؤيدا رأى الفراء [3] « وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة » وعلى ذلك جرى أبو حيان فى الارتشاف [4] .

وأرى أنه ينبغى لفت النظر إلى ما قاله سيبويه السابق ، حيث حكى عن العرب أنهم قالوا : أريته إراء ، وما ورد عن الأخفش أجاب إجابا ، وليس فى هذا ولا فى ذاك إضافة ولا يمكن الطعن فيما رواه سيبويه حتى يسوغ للرضى أن يقول : إن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة .

بقى علينا الآن أن نعرف ما شذ عن هذه القاعدة المقيسة لمصدر هذا البناء، وقد كان أبو حيان أجمع النحاة لهذه الشواذ ، ومنها . أريته إرى ، وإراءة ، أقرضته قرضاً [5] وأغلقته غلقا ، وأعطيته عطاء ، وأفتاه فتوى ، أو : فتيا ، وأبقيت بقوى ، أو بقيا وأطاق طاقة ، وأطاع طاعة وأغار غارة .

والحقيقة أن ما جمعه أبو حيان من هذه الشواذ يستحق المناقشة [6] فمعظمها له فعل ثلاثى يفيد ما أفاده المصدر ، وما لا يحتاج إلى تأويل أو حكم بالشذوذ أولى مما يحتاج ، وإذا كان هناك أصل لهذه المصادر من الثلاثى ، فما الذى يلجئنا إلى اعتبارها مصادر شاذة لغير الثلاثى ؟! كل ما هناك أنه إذا جاءت هذه المصادر عقب غير الثلاثى كانت من باب اسم

١- جـ ٢ ص ٧٥ .

٢- شرح الرضى على الشافية جـ ٤ ص ٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٦ ص ٥٨ .

٣- جـ ١ ص ١٦٥ .

٤- ص ١٣٠ من المحقق بكلية اللغة العربية .

٥- ومنه قوله تعالي : { من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا } .

٦- راجع هذه المناقشة بالتفصيل فى رسالتنا للدكتوراه .

المصدر كاغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءاً ، و «تبتل إليه تبتيلا» كما سيأتى .

هذا وباستقراء القرآن الكريم تبين لى أنه قد ورد فيه خمسة وعشرون مثالا لوزن الإفعال من صحيح الآخر ومعتله [١] ، ومثال واحد من الأجوف فى ثلاثة مواضع ، أحدها بالتاء [٢] والآخران بدون تاء [٣] .

مصدر « فاعل »

صياغة المصدر التى لا تنكسر أبدا لهذا الفعل هى « المفاعلة » يقول سيبويه عنها : إن الميم عوض عن ألف «فاعل» والهاء عوض عن ألف الإفعال ، ولأن هذه الصيغة الواردة لهذا المصدر ليست هى القياس المعهود على الطريقة الثانية فى القياس كما سبق ، نطق بعض العرب بهذا الأصل المرفوض فقالوا : قاتل قيتالا على مثال : افعال ، وخفف البعض هذه الصيغة بحذف الياء التى هى بدل عن ألف «فاعل» فقالوا بكثرة : قاتل قتالاً ، وخاصم خصاماً ، وجاهد جهاداً .

هذا هو ما استقر عليه سيبويه والمبرد فى المقتضب [٤] وجاء الزمخشرى فى المفصل [٥] فاختصر كما هو شأن المتون ، فقرن الفعال بالمفاعلة ، ولم ينبه إلى أن الفعال لغة قوم كما فعل سيبويه ، ولذلك نبه إلى ذلك شارحه ابن يعيش ، وسار على طريقة الزمخشرى ابن الحاجب فى الشافية [٦] وابن مالك فى التسهيل [٧] والألفية ، ويبدو أن الشيخ خالد فى التصريح [٨] قد فهم من اقتران الصيغتين فيما سبق أنهم يرون قياسيتهما فقرر أن «فاعل»

١- هى : إحسان ، إخراج ، إيمان ، إصلاح ، إمساك ، إكراه ، إلحاف ، إسلام ، إبكار ، إسراف ، إعراض ، إطعام ، إصباح ، إملاق ، إرصاد ، إحرام ، إنفاق ؛ إلحاد ، إشراق ، إسرار إدبار ، إكرام ، إنشاء ، إيتاء ، إيلاف .

٢- راجع الآية ٨٠ من سورة النحل .

٣- ٧٣ الأنبياء ، ٣٧ النور .

٤- جـ ١ ص ٧٣ ، جـ ٢ ص ٩٩ . ٥- جـ ٦ ص ٤٧ .

٦- جـ ١ ص ١٦٧ . ٧- ص ٢٠٦ . ٨- جـ ٢ ص ٧٦ .

قياس مصدرها الفعال والمفاعلة . موافقا فى ذلك لابن هشام فى التوضيح وكذلك فعل السيوطى فى الهمع [1] .

والحق مع سيبويه والمبرد وابن يعيش ، فكثير من الأفعال لا يتأتى لها مصدر قياسى على «فِعال» مثل : جالس ، ياسر ، قاعد .

ويبدو أن هذه اللغة التى استعملت هذه الصيغة كانت قوية الانتشار حتى إن القرآن الكريم قد ورد بها دون سواها ، إذ لم يرد فيه مصدر على المفاعلة مطلقاً ، وكل ما ورد فيه من مصادر هذا الفعل جاء على صيغة فِعال [2] .

مصدر « فَعَّل » :

يقرر سيبويه أن مصدر هذا الفعل إذا لم يكن معتل الآخر أو مهموزه يأتى على زنة «تَفْعيل» نحو أدّب تأديبا ، وهذّب تهذيبا ، وعلّم تعليما ، وعظّم تعظيما ، وعذّب تعذيبا ، وكسّر تكسيرا . وأن التاء فى أول المصدر بدل من تضعيف العين فى الفعل ، أما الياء التى قبل آخر المصدر فإنها بمنزلة الألف التى فى الإفعال والفعلال فغيروا فى أوله ، كما غيروا فى آخره ، إذ إن التغيير يشجع على التغيير .

أما إذا كانت لام الفعل ياء ، أو واوا ، أو همزة ، فإن ياء التفعيل التى هى بدل من ألف الإفعال تحذف ، ويعوض عنها التاء فى آخر المصدر ، وذلك لأن ما آخره واو لابد من قلبها ياء لوقوعها بعد ياء التفعيل ، وما آخره همزة يجوز إبدالها ياء قياسا مطردا ، لأنها همزة متحركة بعد ياء زائدة ، فصارت الهمزة كأنها ياء ، ويترتب على ذلك ـ سواء كان آخر الفعل ياء ، أم واواً قلبت ياء ، أو همزة يجوز قلبها ياء ـ أن يجتمع فى آخر المصدر ياءان

١- جـ ٢ ص ١٦٧ .

٢- منها : شقاق ، نداء ، قصاص ، عقاب ، جدال ، حساب ، خصام ، قتال ، ضرار ، مساس ، بغاء ، طباق ، رباط ، جهاد ، نفاق ، فراق .

ـ لو نطقنا به على وزن التفعيل ـ مثال ذلك لو قلت فى مصدر «عزّى» : تعزيى ، وفى مصدر «قوّى» : تقوييو ثم تقوييى ، وفى مصدر «جزأ» تجزيئ يمكن أن تتحول إلى تجزيى ، ولما كان العرب يرون فى ذلك ثقلا يجعل نطق الكلمة صعبا ، حذفوا ياء التفعيل لأنها زائدة ، وقريبة من الطرف ، وعوضوا عنها التاء ، فقالوا : تعزية ، تقوية ، تجزئة . وهذه التاء كما يقول سيبويه لازمة لا تفارق المصدر فى إضافة أو غيرها لأنه لم يسمع ذلك بخلاف تاء «إقامة» .

ومما يقوى رأى سيبويه فى هذا أن العرب حين نطقوا بمصدر الصحيح على «تفعلة» لم يحذفوا شيئا من الأصول فقالوا : تبصرة ، تذكرة ، تجربة .

ويرى سيبويه كذلك أن ناسا من العرب تنطق مصدر «فعّل» على القياس المطرد للافعال والفعلال ، أى كسر أول الفعل وزيادة ألف قبل الآخر ، فقالوا : كلّمته كلاّما ، وحمّلته حمّالا ، وجاء فى القرآن الكريم : ﴿وكذبوا بآياتنا كِذّابا﴾ . كما جاء هذا المصدر نفسه بهذه الصيغة فى نفس السورة «النبأ» ، قال تعالى : ﴿لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذّابا﴾ ولم يرد فى القرآن سواهما ، وقد قرئ فيهما بتخفيف الذال ، ويرى «الرضى» أن الأفضل حينئذ أن تكون مصدرا للفعل «كاذب» وأقيم مقام مصدر «كذّب» كما فى قوله سبحانه ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾ ويرى غيره أنها مصدر للفعل الثلاثى كذب مثل كتب كتابا .

ولم يزد المازنى فى تصريفه [1] ولا ابن جنى فى المنصف على ما قاله سيبويه ، غير أن ابن جنى قد نبه إلى مجئ الصحيح على «تفعلة» كتقدمة ، وتجربة وإلى مجئ المعتل على «تفعيل» على الأصل بقلة ليريك كيف كان سبيل غيره فى المعتل كقول الراجز :

فهى تُنزّى دلوها تنزيّا ... كما تُنزّى شهلة صبيا

١- جـ ٢ ص ١٩٤.

كذلك لم يزد المبرد في المقتضب [1] على ما قاله سيبويه ، وجاء الزمخشرى فى المفصل [2] فخالف هذه القاعدة ـ التى ترى أن قياس الصحيح «تفعيل» وأن ما ورد منه على «تفعلة» قليل ـ بأن أشرك التفعلة مع التفعيل فى قياسية الصحيح وغيره ، إد يقول « وفى فعّل تفعيل ، وتفعلة ، وعن ناس من العرب : فعّال » وفى موضع آخر [3] يفرد المعتل بأنه يأتى على «تفعلة» ، ويرى أن هذه التاء ليست عوضا عن ياء التفعيل ، ولكنها عوض عن اللام الساقطة ـ ويتابعه شارحه ابن يعيش فى قياسية التفعلة مع التفعيل للصحيح ثم يقول ولكن التفعيل هو الأصل لأنه هو اللازم ، ويختلف معه فى المحذوف فيرى أنه الياء الزائدة كما قال سيبويه

وقد سار ابن الحاجب في الشافية على رأى الزمخشرى وابن يعيش فى قياسية التفعلة فى الصحيح ، أما الرضى فإنه يفصل القول على النحو الآتى:

* التفعيل فى غير الناقص والمهمور الآخر مطرد قياسى

* التفعلة كثيرة فى الصحيح والمهمور الآخر لكنها مسموعة .

ويرجح أبو حيان فى الارتشاف [4] رأى سيبويه بأن التفعلة فى الصحيح شادة كالتجربة أما فى المهمور فقياسى مطرد . ولكن التفعيل أكثر وأجود .

وجاء الشيخ خالد فى التصريح [5] فقال بضدما قاله أبو حيان عن مهموز الآخر ، حيث قال : «ومن غير الغالب تخطيئاً وتهنيئاً » ويعود إلى ما قاله سيبويه بأنه لا يجوز فى التفعلة إلا ما سمع ويرى السيوطى فى الهمع [6] ما رآه الزمخشرى وابن يعيش وابن الحاجب فى قياسية التفعلة ـ وينفرد الشيخ طنطاوى بتعليل عدم جوار حدف تاء «تفعلة» مع جوازه فى «إقامة» بأن حدف التاء فى التفعلة يهدد الكلمة بالنقص إذ سيصير آخر الكلم بعد

1 جـ ٢ ص ١
2 حـ ٦ ص ٤٧
3 جـ ١ ص ٥٧
4 ص ١١٤ من المحقق
5 ، ٠ ص ٧٤
6 جـ ٢ ص ٣٦٧

حذف التاء ياء معرضة للزوال عند عدم الإضافة أو الإضافة إلى ما فيه «أل» إذ ستعامل معاملة المنقوص ، وفى ذلك إجحاف بالكلمة ، ولهذا لم يسمع بدون تاء ، وينفرد كذلك بتعيين هؤلاء الناس الذين ينطقون بمصدر «فعّل» على «فعّال» وهم اليمنيون .

وباستقراء القرآن الكريم تبين لى أن رأى سيبويه وأبى حيان فى شذوذ مجئ المصدر الصحيح من فعل على « تفعلة » بعيد عن أسلوب القرآن الكريم ، وأن أقرب الآراء إليه هو رأى الرضى الذى يرى كثرة مجيئه مع عدم قياسيته ، فإن ما ورد فيه على التفعيل اثنان وأربعون مثالاً [1] كلها لصحيح الآخر ، وما ورد على «تَفْعِلَة» تسعة أمثلة ، منها أربعة لصحيح [2] الآخر ، وخمسة لمعتل الآخر [3] ، ولم يرد مهموز الآخر فى الوزنين معاً ولكنى أميل إلى كثرة التفعلة فيه عن التفعيل بخلاف الصحيح .

مصادر ما زاد على أربعة

إذا زادت حروف الفعل على أربعة ، فلا يخلو الأمر إما أن يبدأ بهمزة وصل وإما أن يبدأ بتاء زائدة ، وقد اتفق جميع النحاة على أن قياس مصدر ما يبدأ فعله بهمزة وصل : أن يكسر الحرف الثالث من الفعل ، ويزاد ألف قبل آخره ، مثل : اجتمع اجتماعا ، وانتقل انتقالا واستخرج استخراجاً ، واخشوشن اخشيشاناً .

ولا يستدرك على هذه القاعدة إلا ما كان على وزن «استفعل» وكان أجوف ، كاستقام واستعان ، واستبان ، فإن عين الفعل تقلب ألفا بعد نقل

١- منها : تصريف ، تكبير ، تخسير ، تكذيب ، تسنيم ، تقتيل ، تقرير ، تأثيم ، تأويل ، تبتيل ، تبذير تثبيت . تثريب .. تحرير . تذكير .

٢- هى تهلكة . تذكرة ، تبصرة ، تحلة .

٣- هى تحية ، تصدية . توصية . تسمية . تصلية .

حركتها إلى الفاء الساكنة ، فيجتمع ألفان ، تحذف إحداهما ويعوض عنها التاء فى آخره فتقول : استقامة ، استعانة ، استبانة . كما مر فى إقامة وإبانة ، والخلاف فى الألف المحذوفة هنا كالخلاف هناك .

* والأجوف من الوزنين : « انفعل ، افتعل » إن كان الفعل معلا أعِلّ المصدر مثل : انقياد ، اختيار ، وإن صح حرف العلة فى الفعل صح فى المصدر كانطوى انطواء ، واجتور اجتواراً .

* والمضاعف يفك ادغامه مثل ارتد ارتدادا ، وإن كان قبل المدغم ألف قلبت ياء نحو : احمار احميرارا ، أما إن كان قبل الآخر مدغم صحيح فإنه يبقى على حاله نحو ازّمّل ازّمّالاً (١)

أما مصدر ما بدئ بالتاء : فقياسه إن كان آخره صحيحاً أن يضم ما قبل الآخر ، مثل تقدُّم ، تعلُّم ، تأدُّب وإن كان آخره معتلا قلبت هذه الضم كسرة وصار من باب المنقوص كتعدى تعدّيا ، وترامى تراميا ، إذ لو بقيت الضمة لقلبت اللام واوا ، فيؤدى إلى ما لا نظير له فى العربية وهو الاسم المعرب الذى آخره واو لازمة مضموم ما قبلها

* واليمنيون الذين يقولون فى « كذب» كذاباً ، يقولون فى مصدر تحمل : تحمّالا ، وتملق تملاقا ، وتقطع تقطاعا ، وتكلم تكلاما (٢) .

ولا فرق فى هذه القواعد بين ما كانت أصول فعله ثلاثة ، وزاد عليها حرفان أو ثلاثة كاقتدر ، واستغفر ، وتكبر ، وتقابل – وما كانت أصوله أربعة وزاد عليها حرف أو حرفان كتدحرج واطمأنّ

وإن كان الفعل على «افّاعل وافّعّل» اللذين أصلهما : «تفاعل ، وتفعّل» ضم ما قبل الآخر وعوملا معاملة الأصل فنقول : اطاير اطايرا

---

(١) راجع الارتشاف ص ١٩٢ ص ١٩٣ مخطوطة المدينة بدار الكتب المصرية .

(٢) راجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٣ ص ٢٤٤ والمزهر جـ ص ٨٤ .

واطّـيّـر اطّـيُّـرا .

* مثال مصدر افتعل اجتماع ، وانفعل انطلاق ، وافعل احمرر وافعالّ : اصفيرار . وافعنلل : اقعنساس ، وافعوّل : اجلوّاد . وافعلل اطمئنان ، واستفعل الصحيح . استخراج ، والأجوف المعل استعانة ، والأجوف الذى صحت عينه : استحواذ

* ومثال مصدر تفعّل : تكلُّم ، وتفاعل تخاصُم ، وتفعلل تدحرُج وتفيعل : تشيطُن ، وتمفعل : تمسكُن

* وقد شذ من مصادر افتعل فى الأجوف احتاط حيطة ، اغتاب غيبة ، اختار خيرة .

* كما شذ من مصادر افتعل الصحيح اتأد تؤدة ، اختلف خلفة اتقى تقاة .

* وشذ فى اقشعر واطمأن . قشعريرة ، طمأنينة ، وفى استقى استقاء بدون تاء ، وفى استراح : راحة ، وفى تكبر كبرياء ، وفى تطيّر طيرة ، وفى توضأ : وضوء ، وفى تجبر جبروت ، وفى تطهر : طهور ، وفى تأنّى أناة . وسيأتى أن هذه المصادر الشاذة قسم من أقسام اسم المصدر . كما سبقت الإشارة إلى ذلك

هذا وقد ورد فى القرآن الكريم من مصادر ما زاد على أربعة أحرف من النوع الأول : الافتعال [١] والانفعال [٢] والاستفعال [٣] ومن النوع الثانى : التفعل [٤] ، والتفاعل [٥]

١- ورد منه سبعة أمثلة هى اتخاذ اختلاف اتباع ابتغاء انتقام افتراء اختلاق

٢- ورد منه مثالان هما انفصام انبعاث .

٣- ورد منه خمسة أمثلة هى استبدال استغفار استعجال استحياء استكبار

٤- ورد منه ثمانية أمثلة هى تقلب . تربص تعفف تضرع تخوف تحصن تغيظ تبرج

٥- ورد منه أحد عشر مثالا هى تشاور تناوش تخاصم تفاخر تكاثر تحاور تعاسر تفاوت . تراض تلاق . تناد

ملحقـــات المصـــدر العـــام

١ - المصـدر المـيمى :

لا فرق فى الدلالة ، ولا فى العمل ، ولا فى الاستعمال بين هذا المصدر والمصدر العام [١] ، كل ما هناك أن هذا المصدر يبدأ بميم زائدة ، وله طرق فى الصياغة تخالف القواعد السابقة للمصدر العام وليس منه مصدر «المفاعلة» الذى سبق الحديث عنه عند التعرض لمصدر غير الثلاثى مع أنه يبدأ بميم زائدة ، لأن التاء فى آخره لازمة ، ولكلٍّ قاعدة تحكمه .

وقد تعرض سيبويه لهذا التطابق بين المصدر العام والمصدر الميمى فى الاستعمال عند حديثه على ما يكون من المصادر مفعولا [٢] ثم فصل فى الجزء الثانى طرق صياغة هذا المصدر [٣] ، سواء كان للثلاثى أم لغيره تفصيلا دقيقا ، بحيث كان جهد من أتى بعده مقصوراً على الشرح والتوضيح .

صـوغه للثـلاثى : [٤]

فى مصدر الثلاثى قسم الفعل إلى خمسة أقسام «١» صحيح «٢» مثال

١- انظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ١١٩ . والمقتضب للمبرد جـ ٢ ص ١١٩ ؛ جـ١٢٠ ؛ ويرى الأستاذ عباس حسن فى النحو الوافى جـ ٣ ص ١٩٣ أن المصدر الميمى يمتاز عن المصدر الأصلى بقوة دلالته على المعنى المجرد . ولم يقل بذلك أحد فيما أعرف . والمصرح به عند الجميع أنهما واحد .

٢- جـ ١ ص ١١٩ .

٣- جـ ٢ ص ٢٤٦ ، ص ٢٠٥ .

٤- من الغريب بعد ما قاله سيبويه أن ابن يعيش لم يتعرض فى شرحه على المفصل لصوغ المصدر الميمى للثلاثى : وكذلك ابن هشام فى التوضيح ، والشيخ خالد فى التصريح لم يتعرضا إلى صوغه إلا عرضا عند حديثهما عن عمل المصدر واسمه . واعتبره التوضيح اسم مصدر (جـ ٢ ص ٦٣) وجزم الشيخ خالد بأنه مصدر كما فى شرح الشذور ، وتناوله الأشمونى فى خاتمة بعد حديثه عن اسم المصدر (جـ ٢ ص ٣١١) .

واوى «٣» مثال يائى «٤» ناقص يائى «٥» ناقص واوى . ثم قسم الصحيح إلى ثلاثة أنواع من حيث حركة عين المضارع : كسرا ، وفتحا . وضما . ومع أن صيغة المصدر الميمى لهذه الأقسام الثلاثة واحدة إذ هى «المفعَل» بفتح العين ، فإن سيبويه يفصل ليمثل للوزن المقيس ؛ وينبه إلى المسموع من كل قسم :

ـ فما كان مكسور العين فى المضارع يمثل له بقوله تعالى : ﴿أين المفر﴾ يريد : أين الفرار . وقوله سبحانه : ﴿وجعلنا النهار معاشا﴾ أى جعلناه عيشا . ثم ينبه إلى السماعى منه بقوله : « وربما بنوا المصدر على «المفْعِل» بكسر العين كما بنوا المكان عليه» وذلك مثل قوله عز وجل : ﴿إلي ربكم مرجعكم﴾ أى رجوعكم . وقوله : ﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذي فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ أى فى الحيض .

وربما ألحقوا تاء التأنيث بالمفعل بفتح العين مثل المهلكة . والمقدرة والمأدبة والمعتبة والمظلمة [1] . كما ألحقوا تاء التأنيث أيضاً بالمفعل بكسر العين مثل : المغفرة .

ـ وما كان مفتوح العين فى المضارع ، إذا أردت المصدر فتحته أيضا كالنوع السابق ، فإنه إذا جاء مفتوحا فى مكسور العين « فهو فى المفتوح أجدر أن يفتح » مثل . المشرب ، والمحيا ، والمأمن ، والمغرم ، والمشهد . ثم ينبه إلى المسموع فيقول : « وقد كُسِر المصدر كما كُسِر فى الأول قالوا : علاه المَكْبِر بكسر الباء » .

وقد أنثوا كما أنثوا الأول فقالوا : محمدة بفتح الميم ، وأنثوا المسموع أيضاً فقالوا محمدة ، بكسر الميم الثانية .

١- فى شرح الرضى على الشافية جـ ١ ص ٧٠ أن المهلكة والمقدرة والمأدبة وردت بتثليث العين أى بالضم والفتح والكسر وأن المعتبة والمظلمة وردت بالفتح والكسر .

ـ وما كان مضموم العين في المضارع « فهو بمنزلة ما كان «يَفْعَل» منه مفتوحا » أى أنه على «مَفْعَل» بفتح العين أيضاً ، ولم يبنوه على «مَفْعُل» بضم العين لأنه ليس فى كلامهم هذا الوزن [1] فقالوا : مَقْتَل ، مقام ، مردّ ، مكرّ ، وقد كسروا المصدر فى هذا أيضا فقال بنو تميم : أتيتك عند مطلع الشمس بكسر اللام ، وأهل الحجاز يفتحون اللام . وألحقوا التاء بهذا النوع أيضا فقالوا : المدعاة ، المسكنة ، المفازة ، المقربة .

ـ **أما المثال الواوى** : فإن كان ماضيه بفتح العين فإن مضارعه لا يجئ إلا بكسرها ولما كان معتلا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ، فألزموه المفْعِل بكسر العين وجها واحدا ، وذلك كالموعد ، والموبق ، وكذلك إذا كان بكسر العين فى الماضى والمضارع معاً كموثق لأنه معتل أيضاً ، فالمضارع فى الجميع : يعد ، يبق ، يثق .

وألحقوا به التاء أيضاً فقالوا : الموعِدة ، الموجدة ، الموعِظة .

وإن كان ماضيه بكسر العين ومضارعه بفتحها كوجل يوجَل ، ووَحِل يَوْحَل ، فأكثر العرب على كسر العين فى المصدر أيضاً كَموْجِل ، ومَوحِل ، مَوْطِئ ، وذلك نظرا إلى أن الفعل من هذا الباب قد يعتل فتقلب الواو ياء مرة فيقولون : يَيْجَل ، وألفاً مرة أخرى فيقولون : ياجل ، وتعتل لها الياء قبلها حتى تكسر فيقولون : ييجل بكسر الياء الأولى ، فلما كانت كذلك شبهوها بالأول وهو مكسور العين فى المضارع . وهناك ناس

١- يقول سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٦ : ليس فى الكلام مفعل بضم العين . واستدرك عليه ابن خالويه فى كتابه «ليس فى كلام العرب ، ص ٤ ، ص ٥ أربعة مصادر هى : مكرم ، معون ، ميسر ، مألك «من ألك بمعنى أرسل» ويشير ابن خالويه إلى حجة البعض بأن مكرم جمع مكرمة وكذلك معون ، ومألك ، ويرد عليهم بقراءة عطاء : «فنظرة إلى ميسره» بهاء الضمير وضم السين ، ومن عجب أن الرضى فى شرح الشافية جـ ١ ص ١٦٨ يجزم بأنه لم يرد مضموم العين إلا مكرم ومعون ، وقال عنهما إنهما نادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة ومعونة ، ويضيف التسهيل ص ٢٠٨ إلى ما ذكره ابن خالويه كلمة «مهلك» بضم اللام .

من العرب لا يسلّمون بهذا التشبيه فينطقون المصدر بالفتح لأنهم يصحّحون الفعل ، فيقولون « يَوْجَل » . ولذلك قال الجميع «مودّة» لأن الواو تسلم ولا تنقلب ، وكذلك قالوا : «مَوْلى» لأنه معتل اللام .

ـ **وأما المثال اليائى** : فإنه بمنزلة غير المعتل لأنه يتم ولا يعتل ، فجاءوا به على «مَفْعَل» بفتح العين ، وأضافوا لها التاء أيضاً فقالوا : «ميسرة ، ميمنة» من اليسر واليمن . وسمع فى هذا النوع ضم العين كما فى قراءه نافع [1] : «فنظرة إلى مَيْسُرَة» بضم السين ، وهى لغة أهل الحجاز ، وما ورد منها قليل .

ـ **وأما الناقص اليائى** : فيبنى على «مَفْعَل» بالفتح أيضاً كالصحيح ، لأنه معتل ، والألف والفتحة أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، فقالوا : مجرى ، مسعى ، محيا ، مثوى ، وألحقوا التاء أيضاً فقالوا مرضاة ، وسمع مكسوراً أيضاً غير أنهم حين كسروا العين أضافوا التاء حتى لا يلحق الكلمة اعتلال كما فعلوا فى «الشقاء والشقاوة» حيث أثبتوا الواو مع وجود التاء ، وقلبوها همزة مع عدم التاء ، فقالوا هنا أيضاً معصية ومحمية .

ـ والناقص الواوى يلزمه الفتح كذلك لأن المضارع مضموم العين وهو معتل كالناقص اليائى فتقول : مرسى ، معلى ، مدعى . من الرسوّ والعلوّ والدعوة .

وألحقوا التاء كذلك فقالوا : مدعاة .

ولم يتعرض سيبويه إلى مجئ هذا النوع بالكسر أو بالضم . كما لم يتعرض إلى مصدر الأجوف اليائى ، والذى انفرد بالحديث عنه هو ابن مالك فى التسهيل ، حيث ذكر فى الأجوف اليائى ثلاثة آراء هى :

١ـ أنه كغيره من الصحيح .

١- البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٤٠ .

٢ـ أنت مخيّر بين معاملته معاملة الصحيح أو معاملته معاملة المثال فلك أن تفتح عينه وأن تكسرها

٣ـ الحكم فى ذلك هو السماع ، فليس لنا أن نقيس على ما نطق به العرب ، وقد رجح ابن مالك هذا الرأى الأخير تمشيا مع ما ذكره سيبويه عن المسموع فيما سبق . ومن أمثلة المفتوح : الملام ، المنام ، المقال ، ومن أمثلة المكسور : المصير ، المحيض ، المحيص ، المزيد ، فلو سرنا على الرأى الثانى كان لنا أن نقول : المسار ، والمسير ، والمحاض ، والمحيض ، والمصار ، والمصير وهكذا . دون أن نحكم على مكسور العين بأنه مسموع .

ويرى الرضى أن دخول التاء على المفْعَل والمفعِل شذوذ ، ودخولها مع مخالفة القاعدة شذوذان ، أى أن كلمة المرحمة شاذة شذوذا واحداً ، بدخول التاء ، أما كلمة معصية فهى شاذة من جهتين : دخول التاء، ومخالفة القاعدة . ومع ذلك يقول : [1] « قد يجئ فى الناقص المفعِل بكسر العين مصدرا بشرط دخول التاء كالمعصية والمحمية ، وجاء فى الأجوف المعيشة » .

هذا منطق الرضى عند دخول التاء ، وسبق ذكر رأى سيبويه فى أن إلحاق التاء سماع حيث كان دائماً يقول : « والحقوا التاء فقالوا » ، أما استعمال القرآن الكريم فباستقرائى له وصلت إلى :

١ـ ما ورد فيه صالحا لمعنى المصدرية مما بدئ بميم زائدة ، لغير المفاعلة للثلاثى ، كان على الترتيب الآتى من حيث المواضع والأمثلة والأوزان المتعددة :ـ

مَفْعَل : بفتح العين ورد منه سبعة وعشرون مثالا هى : مشرب ، مآب ، ممات ، مقام ، منام ، معاذ ، متاب ، مساق ، معاش ، مفاز ، محيا ، مأمن ، مقعد ، مغرم ،

١- جـ ١ ص ١٧٠ .

مجرى [1] ، مرسى [2] ، مردّ ، مهلك [3] ، مطلع [4] ، مشهد ، منسك [5] مرحب ، مثوى ، مدخل ، مخرج ؛ ميسر [6] ؛ مفرّ .

- **مَفْعَلَة** : بفتح العين أيضا ، ورد منه أربعة عشر مثالا هى : مسكنة ، ميسرة ، مرضاة ، مفازة ، مودّة ، مخمصة ، محبّة ، معرّة ، ميمنة ، مشأمة ، مسغبة ، متربة ، مقربة ، مرحمة .

- **مَفعِل** : بكسر العين ورد منه ثلاثة عشر مثالا هى : موعد ، مهلك ، منطق ، محيص ، مصير ، ميسر ، محيض ، مرجع ، موثق ، موبق ، مزيد ، منسك ، موطئ .

- **مَفعِلَة** : بكسر العين أيضاً ، ورد منه ستة أمثلة هى : موعظة ، مغفرة ، معذرة ، موعدة ، معصية ، معيشة .

- **مَفعُلَة** : بضم العين : ورد مثالان هما : مثوبة ، ميسرة .

- **مَفعُل** : بضم العين أيضاً ورد مثال واحد هو : ميسر فى قراءة عطاء .

٢- ما ورد بكسر العين يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام :

* **الأول** : قياسى لأنه من المثال الواوى وهو الموثق ، والموعد ، والموبق ، والموطئ .

* **الثانى**: قياسى على الرأى الثانى الذى أورده ابن مالك فى التسهيل

١- فى النشر جـ ٢ ص ٢٨٨ : قرأ حمزة والكسائى وخلف وحفص بفتح ميم مجراها . وقرأ الباقون بضم الميم فتكون من غير الثلاثى ، وفى الجلالين بحاشية الجمل جـ ٢ ص ٣٩٢ : مجراها ومرساها بفتح الميمين وضمهما .

٢- فى البيضاوى ص ٢٩٣ : وقرأ أبو بكر بفتح الميم واللام .

٣- فى الجلالين بحاشية الجمل جـ ٤ ص ٥٥٩ : بفتح اللام وكسرها .

٤- فى البحر جـ ٦ ص ٣٦٨ : بالفتح قرأ الجمهور ، وقرأ بكسرها الأخوان .

٥- فى الكشاف جـ ١ ص ٥٥٨ : قرئ بالضم والفتح بمعنى المصدر .

٦- فى البحر جـ ٢ ص ٢٤٠ : قرئ بفتح السين وضمير الغيبة فى قوله تعالى : {فنظرة إلى ميسره} .

وأبو حيان في الارتشاف ، وهو الذى يجيز فى الأجوف اليائى فتح العين وكسرها ، ويشمل : المصير ، المحيض ، المحيص ، المزيد

ـ الثالث : سماعى كما قال سيبويه ، ولا نصفه بالشاذ كما قال الرضى ويشمل : الميسر ، المرجع ، المهلك ، المنطق ، المنسك .

وإذن فما جاء فى شرح الشافية من شذوذ إلحاق التاء بالمفعَل والمفعِل بأنه شذوذ غير متفق مع أسلوب القرآن الكريم ، ونتيجة الاستقراء السابق توضح ذلك ، وكل ما نستطيع أن نصف به ما فيه تاء ، أنه مقصور على السماع لأنه كثير الاستعمال ، ماعدا المفعلة بضم العين فهى نادرة كما كان ضم العين بغير التاء نادراً كذلك .

ـ وخلاصة القاعدة فى الثلاثى أنه ينى على «مفعل» بفتح العين ماعدا المثال الواوى والأجوف ، فإن مصدر المثال الواوى على «مفعِل» بكسر العين سواء كانت عين المضارع مضمومة كوضؤ ، أو مكسورة لفظا كوعد ، أو مكسورة تقديرا كوضع ، أما إذا كانت عين المضارع مفتوحة فتحا أصليا كوجل : فأكثر العرب يصوغونه على «مفعِل» أيضا بكسر العين ، ولغة طئ تفتح العين أما الأجوف ففيه الآراء الثلاثة السابقة .

صوغه لغير الثلاثى :

يصاغ المصدر الميمى لغير الثلاثى كما يصاغ اسم المفعول تماما ، أى بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، ويقول سيبويه عن ذلك : « وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول ، فيضمون أوله كما يضمون المفعول » ويمثل لذلك بقول أمية ابن أبى الصلت :

الحمد لله مُمسانا ومصُبحنا   بالخير صبّحنا ربى ومسانا

ومثله أيضاً قوله الشاعر :

أظلوم إن مُصابكم رجلا   أهدى السلام تحية ظلم

وقد جاء منه فى القرآن الكريم بقراءاته المختلفة خمسة عشر مثالا تحتمل معنى المصدرية ، هى :

مستقرّ ، مُدْخَل ، مُخْرج ، مُجْرى ، مُرْسَى ، مُهْلَك ، مُكْرَم ، مُقَام ، مُقامة ، مُنْزَل ، منقلَب ، مُمزّق ، مُتقلّب ، مُنتهى ، مُزدجر .

ومما يلفت النظر أن التاء أيضا قد ألحقت بغير الثلاثى فى « مُقامة » .

٢ـ اسم المصدر

مما يشغل أذهان الخالدين فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة تحديد المفهوم الدقيق لاسم المصدر فقد أطلقه الأقدمون من النحاة واللغويين على كثير من الكلمات التى لا يجمعها إطار واحد ، وكثيرا ما نرى فى معاجم اللغة بعد أن تحدد معنى المادة ، وتأتى بمصدرها ، أنها تردف ذلك بهذا التعبير «والاسم منه كذا ...» ولم يدلنا أحد من الباحثين فى علم المعاجم عن المراد بهذا التعبير ، ولهم فى ذلك عذر ، فمناهج أصحاب المعاجم مختلفة ، وتعبيرهم هذا أيضاً ليس محدد المعالم ، متميز السمات ، ومن هنا طرح هذا الاصطلاح على مجمع اللغة ، ومازال يبحث له عن حل يكشف غموضه ، ويفك طلاسمه ، ولم يصل بعد إلى رأى قاطع أو قول حاسم

ولذلك أقدم محاولتى تلك ـ وهى مدعومة بالنقل والعقل ـ لعلها تسهم فى توضيح بعض الحقائق أمام المجمع ليتسنى له أن يتخذ القرار العلمى المناسب (١) .

١- لقد طرحت هذه المحاولة فى رسالة الدكتوراه ، وأقرتنى عليها لجنة المناقشة وتولى فضيلة المشرف ايداعها بالمجمع إذ هو عضو فيه

وسأبدأ هذه الحقائق باستعراض النصوص التى تفيد فى هذا المجال ، وتنويعها فهى الأساس الذى عليه نعتمد ، وهى الخيوط التى منها ننسج ، فليس صحيحا ما جزم به الأساتذة محققو شرح الرضى على الشافية [1] من أن الأقدمين لم يفرقوا بين المصدر واسمه ، وأنهم كانوا يعتبرون كل ما دل على حدث مصدرا ، وأن هذه التفرقة من اصطلاح متأخرى النحاة ، ذلك أن سيبويه نفسه ، وكذلك المبرد وابن يعيش ، قد استعملوا اصطلاح «اسم المصدر» ، وتارة يعبرون عنه بأنه اسم وضع موضع المصدر [2] ، أو أنه اسم فى معنى المصدر.

النوع الأول : « علم الجنس وما دل على السبب »

حين تعرض سيبويه لعلم الجنس الواقع موقع المصدر أطلق عليه تعبير «اسم المصدر» [3] ومثل له بقول النابغة :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا ... فحملتُ بـرّة واحتملْتَ فجار

وقول الشاعر :

فقال امكثى حتى يسارِ لعلنا ... نحج معاً قالت أعاما وقابله

وقال عن «فجارِ» و «يسارِ» إنهما معدولتان عن الفجْرة والميسرة والمبرد يسمى ذلك أيضاً اسم مصدر ، ويمثل له فى المقتضب [4] بقول الجعدى :

وذكرت من لبن المحلق شربة ... والخيل تعدو بالصعيد بداد

وبقراءة الفراء فى قوله تعالى : ﴿ فإن لك فى الحياة أن تقول لا مساس ﴾ بفتح الميم وكسر السين الثانية .

١- هم فضيلة الشيخ محمد نور الحسن ، وفضيلة الشيخ محمد الزفراف ، وفضيلة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد جـ ١ ص ١٦٠ .

٢- فى المقتضب جـ ٣ ص ٣٦٨ ومنه ما يقع فى موضع المصدر نحو قولك الخيل تعدو بداد يافتى ومعناه بددا . وسيأتى أنه فى هذا المثال نفسه يسميه اسم مصدر فى موضع آخر .

٣- جـ ٢ ص ٣٨ .

٤- جـ ٣ ص ٣٧١ .

وبهذه الأمثلة أيضاً : فجار ، بداد ، يسار مثل الزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه [1] .

ويستطرد الرضى وهو يتحدث عن مصادر الثلاثى ومجيئها للعيوب أو بمعنى المفعول فيقول : [2]

«ويجيء المفعلة» لسبب الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام : « الولد مَبْخلة ، مجبنة ، محزنة ».

النوع الثانى : « ما يدل على انتهاء الغاية أو الحرفة أو الكثرة » .

يشير سيبويه [3] إلى نوع آخر يفرق بينه وبين المصدر العام بقوله : «وجاءوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال «فِعَال» نحو الصِّرام ، والجزاز ، والجداد ، والقطاع ، والحصاد ، فإذا أرادوا الفعل على «فَعَلْت» قالوا : حصدته حصدا ، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية » .

ويقول عما دل على الحرفة [4] : « وقالوا التجارة والخياطة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة » .

ويعقد سيبويه بابا لما تُكَثِّر فيه المصدر من «فعلت» فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر[5] كما إذا أردت معنى تكثير الفعل ، وذلك قولهم فى اللعب التَّلْعاب ، وفى الصفق التَّصفاق ، وفى الرد الترداد. وعن وزن الفعّيلى يتحدث سيبويه أيضاً [6] عن الفرق بين قولك كان بينهم رمى ، وقولك كان بينهم رمِّيا بتشديد الميم والياء وكسر الراء فيقول : ولا يكون الرميًّا واحدا وكذلك الحجيزى والحثيثى فهى لكثرة الرمى والحجز والحث .

النوع الثالث : «ما يدل على أثر المصدر أو ما يتحقق به الحدث »

يفصل سيبويه القول فى ذلك على أساس اختلاف المعنى بين المصدر

١- جـ ٤ ص ٥٣ . ٢- جـ ١ ص ١٦٢ . ٣- جـ ٢ ص ٢١٧ .
٤- جـ ٢ ص ٢٢١ . ٥- جـ ٢ ص ٢٤٥ . ٦- جـ ٢ ص ٢٣٨ .

وبينه ، مع اختلاف اللفظ أو اتفاقه فيقول [(١)] « ومما جاء مخالفا للمصدر معنى قولهم . أصاب شبْعه ، وهذا شِبْعه «بكسر الشين وإسكان الباء» إنما يريدون قدر ما يشبعه ، وتقول : شبعت شِبَعا وهذا شِبَع فاحش «بكسر الشين وفتح الباء» إنما تريد الفعل .. وقالوا لُعنة الله «بضم اللام» الذى يُلْعَن واللعنة «بفتح اللام» المصدر ثم يقول : « وقد يجئ غير مخالف : تقول : رويت ريّا ، وأصاب ريّه ، ونهل نهَلا وأصاب نهله ، وقالوا : قته قوتا والقوت الرزق ، كما قالوا الحلب «بفتح اللام» فى الحليب والمصدر ، وقد يقولون الحلب وهم يعنون اللبن وقالوا الخلق فسووا بين المصدر والمخلوق ، فاعرف هذا النحو وأجره على سبيله » .

ويشرح هذا النوع ابن يعيش [(٢)] وهو يتحدث عن اسم المصدر بقوله : «السراء والضراء بمعنى المسرة والمضرة ، والنعماء بمعنى النعمة ،قال تعالى : ﴿ ولئن أذقناه نعماء بعد ضراءَ مسته ﴾ . والصواب أنها أسماء للمصادر وليست أنفسها ، فالسراء : الرخاء ، والضراء الشدة ، والنعماء النعمة ، فهى أسماء لهذه المعانى ، فإذا قلنا إنها مصادر كانت عبارة عن نفس الفعل الذى هو المعنى ، وإذا كانت أسماء لها كانت عبارة عن **المحصل لهذه المعانى**.
ويزيد أبو حيان فى الارتشاف [(٣)] هذا النوع وضوحا بقوله عنه :« ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة ، والكحل ، والرِّمى ، والطِّحن ونحوها وهى أسماء أخذت من مواد الأحداث ووضعت لما يثاب به ويدهن به ولما يكرم به ، وللجملة من القول ولما يكحل به ، ولما يرعى ولما يطحن » .

ويوضح السيوطى فى الهمع أن هذا النوع هو الذى منع البصريون إعماله إلا فى الضرورة وجوزه قياسا أهل الكوفة وبغداد إلحاقا بالمصدر .

١- جـ ٢ ص ٢٢٨ .
٢- شرح المفصل جـ ٥ ص ١١٠ .
٣- مجلد ٢ ص ١٠٤٤ من المحقق

وينقل الشيخ يس في حاشيته على التصريح [1] عن أمالي ابن الحاجب ما يؤيد بعض ما ذكره بقوله : « وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظا أحدهما للفعل والآخر للآلة [2] التي يستعمل بها الفعل كالطهور ، والطهور «بالفتح والضم» والأُكل والأَكل «بالضم والفتح» فالطهور «بالضم» المصدر ، والطهور «بالفتح» اسم لما يتطهر به ، والأَكل «بالفتح» المصدر ، والأُكل «بالضم» ما يؤكل » .

وليس بعيدا عن هذه المعاني قول سيبويه [3] « وقالوا درأته درءاً ، وهو ذو تدرأ ، أي ذو عدة ومنعة ، لا تريد العمل » .

النوع الرابع : « ما لم يجر على فعله »

هذا نوع يتفق سيبويه والمبرد على إطلاق «اسم المصدر» عليه ، وقد يعبران عنه بأنه اسم بمنزلة المصدر [4] ويوافقهما على ذلك السيرافي في شرح الكتاب [5] ، وكذلك كل من أتى بعدهم من النحاة .

يقول سيبويه عن كلمة «تبيان» بكسر التاء ، إنها «من بيّنت ، كالغارة من أغرت ، والنبات من أنبت» ويعقب السيرافي : « يريد أن التبيان ليس بمصدر بينت ، وإنما مصدره التبيين والتبيان اسم جعل موضع المصدر » . ويقول في موضع آخر من الكتاب [6] : « والطمأنينة ، والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر «اطمأننت ، واقشعررت» كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت » وفي موضع ثالث : [7] «قالوا الفقر كما قالوا الضعف ، ولم نسمعهم قالوا فقر كما لم يقولوا في الشديد شدد، استغنوا باشتد ، وافتقر» .

١- جـ ٢ ص ٦٢ .
٢- ليس المرا اسم الآلة الاصطلاحي ولكن ما يتحقق به الحدث .
٣- جـ ٢ ص ٢٢٩ .
٤- جـ ٢ ص ٢٤٥ من كتاب سيبويه .
٥- مجلد ٢ مخطوطة المدينة ص ٩٢ .
٦- جـ ٢ ص ٢٤٦
٧- جـ ٢ ص ٢٢٥

ويمثل له المبرد في المقتضب [1] بكلمة «سلام» فإنها اسم بمعنى المصدر ، ولو كان على سلّم لكان تسليما . وابن خالويه في كتابه «ليس» [2] بقولك : عذبته عذابا ، والوجه تعذيبا ، وأعطيته عطاء ، والوجه : «إعطاء» . والرضى في شرح الشافية [3] بقشعريرة وطمأنينة كسيبويه ، وفي شرح الكافية [4] بقولك : كلمته كلاما .

وينبه أبو حيان في الارتشاف [5] إلى الخلاف في التسمية بين النحويين واللغويين في الاصطلاح فيقول : « وهذه المصادر التي شذت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة : أسماء مصادر ، ويسميها بعض اللغويين : مصادر لفعل لم تجر عليه ، ولا مشاحّة في الاصطلاح » .

تعريف ابن مالك وما أدى إليه :

هذا ما قاله الأقدمون ، وتابعهم عليه بعض المتأخرين ، غير أن ابن مالك في التسهيل قد حصر مدلوله في تعريف تابعه فيه معظم من أتى بعده ، حيث قسمه إلى عَـلَم ، وغير علم . وعرف غير العلم بقوله [6] : « ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله » . وهو بهذا يقصره على المصادر التي شذت عن قياس غير الثلاثي والمصادر التي لا أفعال لها ؛ وأعلام الأجناس .

وينقل الصبان [7] رأى الشيخ خالد [8] ويقول عنه إن الدماميني نقله عن ابن يعيش وغيره ، وهو أن مدلول المصدر هو الحدث ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ، ثم ينقل رأياً آخر ، بقوله : وقيل مدلوله الحدث كالمصدر ولكن دلالته عليه عن طريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن نقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة .

١- جـ ٣ ص ٣٦٨ .
٢- ص ٤٢ .
٣- جـ ١ ص ١٧٧
٤- جـ ١ ص ١٠٤ .
٥- ١٩٥ من الخطوطة .
٦- ص ١٤٢
٧- جـ ٢ ص ١
٨- التصريح جـ ٢ ص ٦١ ، ٦٢ ، ٩ .

الخــــلاصـــــة

واعتمادا على كل ما سبق ، واستنتاجا منه ، وإضافة إليه أقول إن من المعروف نحويا وصرفيا كما سبق أن المصدر لا يدل إلا على مجرد الحدث ، وأن له فعلا من لفظه يجرى عليه ، وأن ما دل على الحدث وعلى شئ آخر ليس بمصدر ، فالمشتقات من الأسماء تدل على الحدث والذات ، ومادل على وقوع الحدث مرة واحدة نسميه اسم المرة ، ومادل مع وصفه على هيئة صاحبه يسمى اسم الهيئة ، ومادل على الحدث وملابساته نسميه المصدر الصناعى ... فبماذا نسمى مادل على الحدث مصحوبا بشئ آخر لا يدخله فى تلك الأبواب الصرفية ، أو دل على الحدث وليس له فعل من لفظه؟ هذا السؤال هو مفتاح الحل لهذه القضية

وفى النصوص السابقة ، فى الأنواع الثلاثة الأولى حكم النحاة على أمثلتها بأنها اسم مصدر لأنها دلت على الحدث وعلى **علميته** كفجار ويسار ، أو على **الحدث وانتهاء الغاية** كالحصاد أو **الحرفة** كالخياطة أو **الكثرة** كالترداد والحثيثى ، أو على **الحدث وأثره ومحصلته** كالثواب لما يثاب به ، والعطاء لما يعطى ، والحلب للحليب ، أو على **الحدث وما يتحقق به** كالوضوء ، والطهور ، والتدرأ ، لما يتوضأ به ويتطهر ولما يدافع به من عدة ، والجامع لهذا كله إنما هو دلالة الكلمة على الحدث وعلى شئ آخر يتعلق بالحدث ولكنه لا يدخله فى الأبواب الصرفية

وفى نصوص النوع الرابع كان الواضح فيها أن المصدر الموجود ليس جارياً على الفعل المستعمل كأقرض قرضاً أو ليس له فعل مطلقاً كويل ، وبهرا بمعنى : تعسا .

وبناء على ذلك نستطيع تعريف اسم المصدر بأنه «مادل على الحدث مع زيادة معنى مرتبط بالحدث لا يدخله فى الأبواب الصرفية أو ليس له فعل

يجرى عليه؛ وبهذا يشمل ما سبق من أمثلة وأنواع

أمثـلة لاسم المصـدر :

- فجار ، بداد ، يسار ، مساس ، مجبنة ، مبخلة ، مجهلة ، مشغلة ، محزنة . هذه الأمثلة داخلة فى نطاق اسم المصدر لدلالتها على الحدث ، وعلى علَميته لهذا الحدث أو على الحدث وسببه .

- الصِّرام ، الحصاد ، الجزاز - والتجارة ، والزراعة ، والخياطة - والتقتال ، والتلعاب ، والترداد - والحثيثى ، والحجيزى ، والرمّـيّا - والنزوان ، والغليان ، والخفقان .

يمكن إدخال هذه الأمثلة وأشباهها فى اسم المصدر قياسا على ما قاله سيبويه فى معنى انتهاء الزمان والحرفة والكثرة ؛ والجامع بينها دلالتها على الحدث وعلى معنى متصل بها كانتهاء الزمن ، والحرفة ، والكثرة ، وحالة الاضطراب عند الحدث .

- الكلام ، والطعام ، والعطاء ، والسلام ، والمتاع ، والنبات ، والجهاز . والرزق والزى . والذبح . والرجس . والرغى . والطحن . والأكل . والطعم والخبـز . والدهن . والقـوت . والزور . والسـوء - واللُّـعْنة . والضـحكة . والسبـة . والحلب . والنهل . والخبط - والصـلاة . والزكـاة . والصـدقـة . والنفقة . والطاعة . والطاقة . والخلق .

كل هذه الأمثلة داخل فى مفـهوم اسم المصـدر لأنها دلت على الحدث ونتيجته وأثره ومحصلته ، ودلالته على هذا الأثر متفقة مع دلالة اسم المفعول لكنه ليس بصيغة اسم المفعول .

- الوضوء . والطهور والدهن . والكحل . والثواب . والوثاق . والبلاء . الحجة ، والعدة ، والأسوة والزلفة . والعبرة . والحيلة . والنعيم . والوصية. هذه الأمثلة كذلك من اسم المصدر لدلالتها على الحدث وما يتحقق به .

ـ الطمأنينة ، والقشعريرة ، والعذاب ؛ والكلام ؛ والعطاء ، والسلام والبلاغ ، والنبات ؛ والفقر ؛ والكبرياء ؛ والقرض ؛ والكَره ؛ والويل ، والويح؛ وأفة ، وتفة «بمعنى نتنا» وبهرا «بمعنى تعسا»

هذه كذلك داخلة فى باب اسم المصدر لأنها لم تجر على فعلها أو لا فعل لها البتة .

ومما يلفت النظر أن كثيرا من الأمثلة فى النوع الثالث كالكلام والسلام والعطاء والوثاق ؛ والوصية ؛ والحديث ، والنعيم ؛ داخلة فى اسم المصدر أيضاً بمفهوم النوع الرابع لأنها لم تجر على أفعالها ؛ وإذن فهى داخلة فى الباب من جهتين .

ولعلنا بعد ذلك قد أدركنا أن هذا التعريف الجديد يعطى المضمون الصحيح لتعريف المصدر المتفق عليه بين جميع الصرفيين بأنه لا يدل على غير الحدث ؛ وبأن له فعلا يجرى عليه ، كما أنه يفسر لنا ما يريده اللغويون على اختلاف مناهجهم فيما يقولون عن بعض هذه الأنواع الداخلة فى اسم المصدر ، وتكون الخلاصة أن اسم المصدر له قسمان متميزان يعتمد أحدهما على اللفظ وهو كونه مصدرا لغير فعله ؛ والثانى معنوى ويضم كل ما خرج عن المعنى المصدرى البحت مما لم يدخل فى الأبواب الصرفية وبهذا أيضاً يمكن تفسير كثير من الغموض فى بعض الألفاظ القرآنية .

٣- اسم المرة

هو الاسم المصوغ على وزن خاص للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة ، وإذن فهو لا يدل على مجرد الحدث ، ولكنه يصاغ صياغة خاصة للدلالة على أن هذا الحدث قد وقع مرة واحدة ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن سيبويه قد علل اعتداده بوزن «فَعْل» قياسا وأصلا لمصادر الثلاثى بأنك حين تريد الدلالة على الوحدة تجئ به وتزيد التاء عليه ، وبذلك يشبه اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، فكما تقول التمرة واحدة التمر والنخلة واحدة النخل تقول الجلسة واحدة الجلوس .

صوغه للثلاثى :

من هنا يحكم سيبويه [1] بأن القياس المطرد الذى يجئ عليه اسم المرة للفعل الثلاثى أبداً هو « فَعْلَة » حتى إذا ورد سماعا مجيئه على غير هذا الوزن نحو أتيته إتيانة ولقيته لقاءة ، فإن ذلك قليل لا يعول عليه ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المصدر زائدا على حروف فعله كالجلوس والذهاب ، أو مماثلا لها كالقتل والضرب ، فإنها سواء فى بناء المرة على « فَعْلة » وحذف الزائد؛ فتقول فى الجميع : جلسة ، وذهبة ؛ وقتلة ، وضربة .

ثم يشير سيبويه إلى شذوذ كلمتين جاءتا على غير هذا الضبط ، إحداهما جاءت على وزن «فَعَلة» بفتحتين ، ولما كانت معتلة الآخر قلبت واوها ألفا حسب القاعدة الصرفية حين تتحرك الواو وينفتح ما قبلها ، وهى «غزاة» - أما الثانية فقد وردت على وزن «فِعْلَة» بكسر الفاء وهى «حِجّة» يراد بها عمل سنة [2] .

وهكذا يتضح أن صوغ اسم المرة للثلاثى يأتى دائما على «فَعْلَة» ولم يشذ عن ذلك سوى غزاة وحجة ، ولكن هل يصاغ من أى فعل مهما كانت دلالته؟ وماذ نصنع إذا كان المصدر العام فى آخره تاء ؟ .

- للإجابة على السؤال الأول ينبغى أن نشير إلى ما تفرد به أبو حيان فى الارتشاف أنه رأى فى كتاب «البسيط» (وصاحبه ابن العلج) أن لحوق هذه التاء ليس قياسا ، فلا يقال : «فهمة ، ولا علمة» وقد نسب الشيخ يس فى

١- جـ ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

٢- ينبه سيبويه فى هذا الموضع إلى أن هناك أسماء تدل على بعض الأنواع والأجزاء ولا يراد منها الدلالة على المعنى المصدرى الذى يدل عليه اسم المرة فلا ينبغى الاشتباه فيها فنسميها اسم مرة وذلك مثل البنة (الريح الطيبة) . والشهدة ، والعسلة .

حاشتيه على التصريح [1] هذا الملحظ القيم إلى أبى حيان ، ومع أن أبا حيان نفسه يصرح بأنه نقله عن البسيط . ويوضح الشيخ يس المراد من ذلك بأن اسم المرة يصاغ مما يتأتى أن يكون له مرة ، وهى الأحداث الصادرة من الجوارح المدركة بالحس ، نحو قومة ، ضربة ، قعدة ، أكلة ، أما مصادر الأفعال الباطينة والجِبِلِّيّة الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل ، فلا يقال من علمته : علمة ، ولا صبرته : صبرة ، وقد أشار إلى ذلك أيضاً الشيخ الصبان فى حاشيته على الأشمونى [2] ولم ينسبه لأحد .

وبهذا نعلم **الشرط الأول** وهو أن يكون الفعل غير قلبى ، أما **الشرط الثانى** ، فيحدده الشيخ خالد فى التصريح بأن يكون الفعل متصرفا تاماً ، فلا يأتى من الأفعال الجامدة كعسى وليس ، ولا من الأفعال الناقصة مثل كان ، وكاد - ويزيد الشيخ طنطاوى على ذلك : أن لا يدل الفعل على صفة ثابتة فلا يصاغ من الحسن والخبث ، وأرى أنه لا داعى لهذا الشرط حيث يدخل فى مفهوم غير القلبى .

- وللإجابة على السؤال الثانى ينبغى الرجوع إلى ما قاله ابن الحاجب فى الشافية [3] حيث يخص صوغه على «فَعْلَة» بالثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه ، ويشرحه الرضى بأن ذا التاء تبقيه على حاله نحو دريت دراية ، ونشدت نشدة ، ولا تقول : دَرْيَة ولا نشدة بفتح النون . ثم يقول الرضى : « هكذا قال المصنِّف ولم أعثر فى مصنَّف على ما قاله » ، بل أطلق على الجميع أن المرة للثلاثى المجرد على فَعْلَة أيا كان ، ثم يقول : « والذى أرى أنك ترد ذا التاء أيضا من الثلاثى إلى «فَعْلَة» فتقول : «نشدت نَشدة بالفتح» .- ويؤيده السيوطى فى الهمع [4] فينقل عن ابن هشام قوله : « ويظهر لى أن نحو كُدرة » مما فيه تاء ، وليس على « فَعْلَة» يجوز أن يرجع به إلى

1- جـ ٢ ص ٧٧ .
2- جـ ٢ ص ٢١٠ .
3- جـ ١ ص ١٧٨ .
4- جـ ٢ ص ١٦٨ .

«فَعْلَة» للدلالة على المرة .

هذا فيما جاءت التاء فى آخره ، وليس على وزن «فَعْلَة» أما إذا كان المصدر العام متفقا فى الوزن مع وزن اسم المرة مثل :الصيحة ، الجهرة ، القسوة، البغتة ، الكثرة ، الكرة ، الغفلة ، الصنعة ،الغمرة ، النشأة ، اللذة . فإننا مضطرون إلى التمييز بينهما بالوصف فنقول : سكرة واحدة ، النشأة الأولى . وقد يستغنى عن الوصف بالقرينة والسياق .

ومن أمثلة اسم المرة فى القرآن الكريم : الكرّة ، المرّة ، الدعوة ، الميلة اللومة ، الرجفة ، القبضة ، النفخة ، الجلدة ، الفعلة ، الخطفة ، الزجرة ، الموتة ، النظرة ، البطشة ، النزلة ، الوقعة ، الأخذة ، الدكة .

صوغه لغير الثلاثى :

أما اسم المرة لغير الثلاثى فإنه يصاغ بإضافة تاء إلى المصدر العام إذا لم يكن مصوغا بالتاء ابتدا. يقول سيبويه عن ذلك : « ولأنك ترى فعلة واحدة فلابد من علامة التأنيث فتقول : أعطيت إعطاءة ، واحترزت احترازة ، وانطلقت انطلاقة ، واستخرجت استخراجة ، وروحته ترويحة ، وتقلب تقلّبة ، وتغافل تغافلة ، واقشعررت اقشعرارة .

فإذا كان المصدر العام بالتاء ميزنا المرة بالوصف كذلك مثل : راميته مراماة واحدة ، وزلزلته زلزلة واحدة ، واستقام استقامة واحدة ، وأقلته إقالة واحدة ، ووصيته توصية واحدة . وليس الوصف بلازم أيضاً ولكنه أغلبى كثير ، فقد تفيد القرائن معنى الوحدة ولا تحتاج إلى وصف .

وإذا كان للمصدر صيغتان جئ باسم المرة على الوزن الأغلب ، فتقول : قاتلته مقاتلة ، ولا تقول : قتالة ، ودحرجته دحرجة ولا تقول : دحراجة .

هذا ولم يرد فى القرآن الكريم ما يمكن حمله على اسم المرة لغير الثلاثى.

٤ـ اســم الهيئـة

هو ما صيغ على وزن خاص للدلالة على نوع من الحدث ، لفاعله وصف خاص وهيئة معينة عند وقوعه ، وهذا الوزن الخاص هو فى الثلاثى «فِعْلَة» بكسر الفاء .

وبهذا نعلم أن الصيغة لا تدل على الحالة أو الصفة ، ولكن الوصف أو القرينة هما اللذان يحددانها ، أما الصيغة فلا تدل إلا على نوع الحدث [1].

وقد مثل «سيبويه» لذلك بثلاثة أساليب لبيان تلك الهيئة :

١ـ أن يضاف الوصف إلى اسم الهيئة مثل : علىّ حَسَن الطِّعْمة .

٢ـ أن يضاف اسم الهيئة إلى الوصف مثل : إنها قِتْلَة سوء .

٣ـ أن تنوب « ألْ » العهديّة عن الوصف مثل بئست المِيتَة .

وقد زاد الرضى فى شرحه للشافية [2] أسلوبين آخرين لبيان تلك الصفة هما :

٤ـ أن يذكر الوصف نعتا لاسم الهيئة نحو : جلست جِلْسَة حسنة .

٥ـ أن تكون الصفة معلومة بقرينة الحال كقول النابعة :

ها إنّ تَاعِذْرَة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

أى عذر بليغ .

ويمكن الزياة على ذلك مثل :

٦ـ معرفة الصفة بقرينة المقال كأن يسبق اسم الهيئة كلام يشرح المراد

١- راجع كتاب التبيان لفضيلة الشيخ كحيل ، وقد خالف فى ذلك الشيخ خالد فى التصريح ، وابن الحاج فى حاشيته على المكودى ، والشيخ طنطاوى .

٢- جـ ١ ص ١٨٠ .

منها مثلا ذلك ما روى عن أبى حفص عمر بن أبى سلمة قال : « كنت غلاما فى حجر رسول الله ﷺ ، وكانت يدى تطيش فى الصحفة ، فقال لى رسول الله ﷺ : « يا غلام سمّ الله تعالى ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك ، فما زالت تلك طِعْمتى بعد » [1] .

وهذه الصيغة التى أشرنا إليها هى المطردة ما لم يرد المصدر العام على وزنها ، كما مثل سيبويه لذلك بنشْدَة ، وشِعْرة [2] ، ودِرْيَة ، وقِحّة ، وكما ورد فى القرآن الكريم من أمثلة للمصدر العام الذى جاءت صيغته متفقة مع وزن اسم الهيئة ، وعددها اثنا عشر مثالا هى: ذِلّة ، فِتْنَة ، فِدْية ، نِحْلَة ، خِيفة ، ذِمّة ، كِسْوة ، جِنّة ، جِزْية ، غِلْظَة ، شِقوة ، عِدّة [3].

فإذا كان كذلك وأردنا الإتيان باسم الهيئة من هذا المصدر ، ركزنا على الوصف بيانا للهيئة والنوع معاً بدلا من دلالة الصيغة على النوع والوصف على الهيئة ، فنقول : إنها فتنة عظيمة ، وكسوة جميلة ، وغلظة حانية ، وأكبر شقوة ، ونشدة الملهوف . هذا وقد ورد فى القرآن الكريم ستة أمثلة نص العلماء على أنها للهيئة وهى :

صِبْغة ، فِطْرة ، خِطْبَة [4] ، سيرة ، خِلْفة ، عِيشة [5] .

ـ أما صوغ اسم الهيئة لغير الثلاثى فلم يتعرض سيبويه ، ولا الزمخشرى، ولا ابن يعيش ولا الرضى ، ولا أبو حيان إلى إمكان صياغة اسم الهيئة لغير الثلاثى ، ولا شروط صوغه للثلاثى ، كما أن ابن الحاجب فى الشافية [6] قد أدمج حديثه عن المرة والهيئة ومثل لهما من الثلاثى بضربة ، وقِتلة ، ثم

١- فى رياض الصالحين للنووى ص ٦٢ : متفق عليه .

٢- مصدر شعر ، وقد سبق أن قلنا أن لهذا الفعل اثنا عشر مصدرا منها هذا .

٣- راجع رسالتنا جـ ٢ ص ٢٠٧ .

٤- من اعتبر الخطبة اسم هيئة يرى أنها مأخوذة من الخطب وهو الأمر العظيم ، وصيغت هكذا لما يصحبها من هيئة الفرح والترقب لآثارها .

٥- راجع المصدر السابق جـ ٢ ص ٢١٧ .

٦- جـ ١ ١٧٨ .

قال : «وما عداه على المصدر المستعمل نحو إناخة وإن لم تكن تاء زدتها» ، وهذه العبارة وإن خصها الرضى فى شرحه باسم المرة ، يمكن أن نشم فيها رائحة التعميم والشمول لاسم الهيئة أيضاً ، وكذلك كان أبو حيان فى الارتشاف غير حاسم إذ حكم بالشذوذ على صوغ اسم الهيئة على «فعلة» من غير الثلاثى ، وحكى من هذا الشاذ قولهم : هو حسن العمة ، من اعتم أو تعمم . وهى حسنة الخمرة من اختمرت (أى لبست الخمار) ونحن بالطبع لانشك فى شذوذ هذين لأنهما قد بنيا على صيغة الثلاثى ، مع أن فعلهما غير ثلاثى ، وبهذا يبقى السؤال قائما ، وهو : هل غير الثلاثى له صيغة قياسية كان يمكن البناء عليها ؟ .

ـ يصرح السيوطى فى الهمع بأنه لا تكون الهيئة من غير الثلاثى ، وشذ حسن العمة والخمرة والقمصة (من تقمص) والنقبة (من تنقب) . وتعقيب السيوطى هنا بشذوذ العمة والخمرة يوحى بأن الشذوذ قد يكون راجعا لصوغها على وزن الثلاثى أيضاً .

ـ أما الشيخ خالد فى التصريح [1] فيقول : « ولا يبنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة لأن بناء الفعلة لا يتأتى فيه ، إذ يلزم من ذلك هدم الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها ، فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الأصلى .

وكأن الشيخ خالد فى حديثه هذا يلفت النظر إلى أننا فى الثلاثى أمكننا أن نميز بين المرة والهيئة بفتح الفاء فى المرة وكسرها فى الهيئة ، ولكننا فى غير الثلاثى لا نستطيع التمييز بينهما ، فكلاهما سيكون بالتاء ، وسيكون المرجع إلى القرائن والصفات ،فما الذى يدعونا ويدعو العرب إلى زيادة التاء! ولماذا لا نترك مصدر غير الثلاثى بوضعه الأصلى ، ثم نعبر عن الهيئة

١- جـ ١ ص ٨٠ .

بالوصف كما فعلنا فى المصدر العام حين يأتى للثلاثى على وزن اسم الهيئة ، وهو رأى له وجاهته ، وبخاصة أننا لم نسمع مثالا للهيئة من غير الثلاثى جاء مزيدا بالتاء لهذا الغرض ، ولكن الشيخ طنطاوى فى تصريفه (١) يصرح بأن الشروط التى ذكرناها فى اسم المرة حين نصوغه للثلاثى ، يجب اشتراطها أيضا فى اسم الهيئة للثلاثى كما أن اسم المرة والهيئة متفقان فى كيفية صياغتهما لغير الثلاثى ، أى بزيادة التاء على المصدر العام ، وأن التمييز يكون بينهما بالقرائن ، والغريب فى ذلك أنه يقول عنه : إنه رأى الجمهور ، أما رفض بنائه لغير الثلاثى فينسبه إلى ابن مالك ، ويعلل له باللبس المستمر بين المرة والهيئة ، فى غير الثلاثى ، ووجه الغرابة أننا عرفنا من العرض السابق لآراء النحاة أن الذى يحتمل كلامه إمكان صوغ اسم الهيئة من غير الثلاثى هو ابن الحاجب فى متن الشافية فقط ، فهل يمثل ابن الحاجب رأى الجمهور مع عدم تعرض سيبويه وابن يعيش والرضى وأبى حيان لذلك ، كما عرفنا أن الذى صرح برفض بناء اسم الهيئة من غير الثلاثى هو الشيخ خالد فى تصريحه . والسيوطى فى الهمع ، فهل نقلاه عن ابن مالك ، أم أن النسبة إلى ابن مالك جاءت من قوله فى الألفية : « وشذ فيه هيئة كالخمرة » مع أن «الخمرة» شاذة على كلا الرأيين ! .

من هنا أختار رأى الشيخ خالد فى رفض صوغه لغير الثلاثى .

١- ص ٨٠ .

٥ـ المصـــدر الصنـاعى

ـ لما كانت دلالة المصدر العام مقصورة على المعانى المجردة للأحداث بحيث لا يستفاد منها ما يحيط بتلك الأحداث من خصائص وأحوال قد تكون مراعاتها جزءاً لا يتجزأ من تصور طبيعة الحدث ، ولما كانت دلالة أسماء الأعيان لا تتعدى التعريف بحقائقها المجردة أيضاً .

ـ ولما كانت الياء المشددة التى تزاد للنسب فى آخر الاسم تلصق المنسوب بالمنسوب إليه ، وتعطيه خصائصه وملابساته ، كما إذا نسبت ولداً إلى أبيه فإن كثيراً من صفاته تتضح لمن عرف طبع أبيه ، وذلك كما سيأتى فى باب النسب فى القسم الثانى .

ـ ولما كانت ياء النسب تلك تجعل المنسوب كالصفة المشبهة أو كاسم المفعول ولو كان قبل الياء جامداً ، أى أن العرب تعامله معاملة المشتق فيقولون : نحوى أخوه ، أى منتسب أخوه إلى النحو .

ولما كان العرب يستعملون هاء التأنيث فى آخر الكلمة للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، ويسميها النحاة «تاء النقل» كما فى «مقدمة» و «حقيقة» .

ـ ولما كانت مقتضيات الحضارة تستدعى فتح آفاق اللغة لتستوعب كل جديد مبتكر ، ولتظل اللغة وافية بحاجات المجتمع فى تخاطبه وتفاهمه وتعليمه ، وتعلمه ، دون تضييق عليه بوضعه فى قوالب فكرية تعبر عن سطح ما تراه ، بلا تعمق فى محتواه .

لما كان هذا وذاك من حقائق اللغة وقضاياها .. رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى جلسته الثانية والثلاثين فى دور الانعقاد الأول أن يستند إلى هذه المبادئ اللغوية المسلمة فى التقعيد لمصدر جديد يستطيع أن يصنعه كل

محتاج إليه ليدل على حقيقة الشئ وما يحيط به من خصائص وأحوال ، وسموه «المصدر الصناعى» وحددوا طريقة تكوينه بإضافة ياء النسب وتاء النقل إلى الكلمة المراد صنع هذا المصدر منها .

وعن أسباب هذا القرار ورد فى مجلة المجمع [1] « ولم يك من طبيعة العرب فى جاهليتها وصدر إسلامها الاستقصاء والتغلغل فى البحث ، وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأى اسم كان ، عبروا عنه بوسائط أخرى غير هذا الاسم ، ولما زاولوا العلوم وتعمقوا فى البحث اضطروا إلى وضع صيغة تدل فى جملتها على معنى زائد على اسم الجنس ، مصدراً كان أو غير مصدر ، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلى اسم الجنس كفيلة بهذا ، وهى تدل على الحال الزائدة على أصل الحقيقة ، لأن النسبة ربط بين المنسوب والمنسوب إليه فى الجملة ، والتخصيص الدقيق تفيده القرائن وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب فى قوة المشتق وهم يريدون المعنى المصدرى أو المعنى الحاصل بالمصدر ، أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليتمحض اللفظ لمعنى المصدر أو الحاصل به » ومن الكلمات الواردة عن العرب : الجاهلية ، الألوهية ، الربوبية ، الرهبانية ، العروبية ، الأعرابية ، اللصوصية ، العنجهية ، الرجولية ، الفروسية ، الذهبية ، الخشبية ، القابلية ، المفهومية ، الكمية ، الكيفية ، الماهية .

وأحب أن أضيف إلى ما استندوا إليه من أمثلة ، ما وجدته فى المراجع الآتية :ـ

ـ فى كتاب سيبويه [2] « وكذلك التقدمية لأنها من التقدم » .

ـ فى فصيح ثعلب [3] « وشيخ بين الشيخوخية » .

١- مجلة المجمع جـ ١ ص ٢١٢ والقرار جـ ١ ص ٣٥ .
٢- جـ ٢ ص ٣٤٨ .
٣- ص ٣٢ .

ـ في اللسان مادة : و ل د قال ثعلب : الأصل الوليديّة كأنه بناه على لفظ الوليد ، وهي من المصادر التي لا أفعال لها .

ـ في التسهيل لابن مالك أوزان : فعوليّة ، وفُعلية ، وفيعولية .

ومثل الدماميني بخصوصية ، بفتح الخاء وضمها ، وسخرية . وتصلح الشيخوخيّة مثالا للأخيرة وهي على وزن فعلولية لا فيعولية (١) .

ـ في اللسان : مادة ع ن ن : والعِنّين الذي لا يأتي النساء ولا يريدهن ، بين العنانة والعنينة ، والعنينية .

من هذه الأمثلة يتبين أن ياء النسب وتاء النقل قد دخلت على المصدر كالتقدم والشيخوخة ، وعلى الأدوات كما ، وكيف ، وعلى المشتقات كالجاهل والمفهوم . ولهذا أطلق علماء المجمع وأباحوا صنعه من أي كلمة مهما كان نوعها .

وقد شاع استعمال هذا المصدر في الحياة المعاصرة كالوطنية ، والقومية والحرية ، والاشتراكية ، والإنسانية ، والعسكرية ، والبطولية ، والعالمية .

هذا وقد ورد من المصدر الصناعي في القرآن الكريم مثالان هما الرهبانية، والجاهلية .

*****

١- هذا الوزن خطأ صرفي واضح وقد وقع فيه ابن مالك في التسهيل ولم ينبه إليه محققه وليس له وجه ، فالياء في الشيخ أصلية .

المشتقات من الأسماء

في مبحث « **الجمود والاشتقاق** » تعرضنا للمعنى المقصود من الاشتقاق عند كل من اللغويين والصرفيين ، والنحويين ، وعرفنا الخلاف حول أصل المشتقاتِ أهو المصدر ، أم الفعل ، وأشرنا إلى مشتقات الأسماء في عرف النحويين الذين يركزون على ضبط آخر الاسم والعوامل المؤثرة في هذا الضبط ، فيقصرونها على ما يشتمل على حدث وصاحبه ، ويعمل عمل الفعل إما في ظاهر ، أو ضمير بارز ، أو مضمر مستتر يعود على ما جرت عليه ، وذلك إنما يتحقق في أربعة من المشتقات هي : اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . لأنها هي التي تنوب عن الفعل في العمل .

أما الصرفيون فإنهم يبحثون في بنية الكلمة وتغيير حروفها أو صيغها ، فهم إذن لا يقصرون مهمتهم على الحرف الأخير من الكلمة ، لكن بكل حروفها من حيث الأصالة والصيغة ، ولذا زادوا على هذه الأربعة ثلاثة أخرى هي : اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة . وهم حين ينظرون إلى هذه المشتقات السبعة إنما يركزون على تمييز الصيغ وكيفية الاتيان بها للدلالة على المعنى المخصص لكل وزن على حدة .

ولأننا نبحث في علم الصرف سنتناول الحديث عن المشتقات الصرفية السبعة وما ألحق بها ، وما دخل في مفهومها ، من حيث تحديد معناها وطرق صياغها ، وما ينبغي أن يتحقق في المصدر الذي تصاغ منه .

****

أولا : اســم الفــاعل ومــا ألحـق بــه [1]

هو « لفظ صيغ من المصدر للدلالة على من صدر منه أصل الحدث أو تعلق به على جهة التجدد والحدوث » .

بهذا يتحدد معناه ، ويتميز عن غيره ، فاسم المفعول مصوغ للدلالة على من وقع عليه الحدث لا على من صدر منه أو امتزج به ، والصفة المشبهة تصاغ للدلالة على ثبوت الحدث ودوامه لا على تجدده وحدوثه ، واسم التفضيل يدل على زيادة فى الحدث الا على أصل الحدث ، وأسماء الزمان والمكان والآلة تدل على زمان الحدث أو مكانه أو آلته ، لا على من صدر منه الحدث أو قام به .

ومن هذا التعريف يتضح أيضا أنه شامل للحدث الذى يتسبب فيه المرء ويحدثه بإرادته وقصده ، كضارب ، وفاهم ، وللحدث الذى يتعلق بالشخص الذى يقوم به دون إرادته وقصده، كنامٍ ، وفانٍ ، وجائع ، وخائف، وهائب ، فإن النمو والفناء ، والجوع ، والخوف، والهيبة ، تقوم بالشخص دون تدخله، ومن هنا جاء فى التعريف : « من صدر منه أصل الحدث أو تعلق به » .

ومن الممكن تحديده بعبارة أخصر مما سبق كما حدده ابن هشام فى التوضيح بقوله : « ما دل على الحدث ، والحدوث ، وفاعله » فالدلالة على «الحدوث» تخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل ، فإنهما يدلان على الثبوت والدوام - والدلالة على «فاعله» تخرج اسم المفعول ، وأسماء الزمان والمكان والآلة ، لأنها لا تدل على الفاعل ، غير أنه لا يشمل النوع الثانى الذى يمتزج بالشخص بدون فعله كما سبق ، إلا عن طريق المجاز المتكلف .

١- راجع فى هذا همع الهوامع جـ ٢ ص ١٦٩ ، وأوضح المسالك ص ٤٣١ ، ٤٤١ وتصريف الأسماء ص ٨٤ ، التبيان فى تصريف الأسماء ص ٤٦ ، وشذا العرف ص ٥ والوافى فى علم الصرف ص ١٥ .

ومن أمثلة ما ينطبق عليه هذا التعريف : الخالق ، البارئ ، الخافض ، الرافع ، الباسط ، الباعث ، الواجد ، الماجد ، المحاسب ، المحسن ، المنعم ، المتفضل .

كيفية صوغه من الثلاثى :

سبق أن عرفنا أن الأفعال الثلاثية من حيث التعدى واللزوم لها خمسة أبنية : فعل بفتح العين : لازما ومتعديا ـ فعل بكسر العين : لازما ومتعديا ـ فعل بضم العين ولا يكون إلا لازما ـ فإذا أردنا صوغ اسم الفاعل من مصدر هذه الأفعال الثلاثية جئنا به على وزن «فاعل» إذا كان الفعل مفتوح العين مطلقا ، سواء كان متعديا أم لازما ، وإذا كان الفعل مكسور العين : متعديا فقط أى أنه يستحوذ على ثلاثة أوازن من الخمسة لأن الحدث فى هذه الصيغ الثلاث للفعل يكون من شأنه التجدد والحدوث والانتقال ؛ فيتناسب مع ما يدل عليه اسم الفاعل ، أما إذا كان الفعل مكسور العين لازما ، أو مضموم العين فإن الحدث غالبا يدل على الثبوت والدوام ، ولذلك كان الذى يأتى من مصدرهما للدلالة على الحدث وصاحبه هو «الصفة المشبهة باسم الفاعل» ولو كانت صيغته متفقة مع وزن الفاعل ، كما سيأتى .

ـ من أمثلة اسم الفاعل المصوغ من مصدر المتعدى المفتوح العين :
ضارب ، ناصر ، غافر ، مالك ، كاتب ؛ رافع ، عابد ، عارف ، آكل ، داع ، واق ، طاو ، قائل ، بائع ، رائع ، رادّ ، عادّ ، شادّ ، واعد ، وارد ، واصل ، والد ، حاسد ، عامر ، هادٍ .

ـ ومن أمثلة ما صيغ من مصدر اللازم المفتوح العين :

قاعد ، جالس ، شارد ، راكع ، ساجد ، تائب ، قائم ، نائب ، خائب ، ساع ، نام ، قاض ، سام ، نادّ ، جادّ ، صاد ، واثق ، وافد ، ياسر ، حاقد .

ـ ومن أمثلة ما صيغ من مصدر المتعدى المكسور العين :

شارب ، راكب ، سامع ، فاهم ، عالم ، آمن ، خائف ، هائب ، لاق ، راق ، راض ، عامل .

ماشذ عن هذه القاعدة :

هذا هو القياس الغالب فى صوغ اسم الفاعل ، ولا يقدح فيه ما ورد على زنة «فاعل» :

ـ مما فعله مكسور العين لازم مثل : سالم ، ضاحك ، آثم ، نادم ..

ـ ومما فعله مضموم العين لازم مثل : فاره ، عاقر [1] .

ـ ومما فعله غير ثلاثى مثل : أيفع الغلام فهو يافع ، وأبقل المكان فهو باقل ، وألقح الهواء فهو لاقح ومن قوله تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ وأطاح به الموت فهو طائح . وأمحل البلد فهو ماحل ، وأعشب الموقع فهو عاشب ، وأغضى الليل إذا أظلم فهو غاض ، وأقرب المسافر إذا طلب الماء ليلًا فهو قارب ، وأورس الشجر إذا أصفر ورقه فهو وارس .

ما يحدث للأجوف والناقص :

ولعلنا قد أدركنا ما يحدث للأجوف والناقص من خلال الأمثلة السابقة ففى الأجوف لابد من قلب حرف العلة همزة ، وقاعدة ذلك فى باب الإعلال : أن الواو والياء إذ وقعتا عيناً لاسم فاعل فعل أُعلّت فى الفعل كان لابد من قلبها همزة ، فإن الإعلال فى الفعل مشجع على الإعلال فيما عداه ، كما سبق فى المصدر ، ومن هن مر علينا فى الأمثلة السابقة : قائل ، بائع ، رائع ، تائب ، قائم ، خائب ، نائب ، خائف وأصلها قبل

١- يحصر ابن خالويه فى «ليس» ص ١٩ ما ورد من هذا النوع فى هذين الاسمين ، وينبه إلى أن طاهر ، حامض ، مما له فعل مفتوح العين .

القلب : قاول ، بايع ، راوع ، تاوب ، قاوم ، خايب ، ناوب ، خاوف . وفى **الناقص** : صار الإعلال الذى يحدث فيه علما على ما قيس عليه ، فإننا نسمع كثيرا فى بعض الكلمات من يقول إنها أُعلّت إعلال قاضٍ ، ومعنى هذا أن اسم الفاعل حين يصاغ من مصدر الفعل الناقص يصير اسما منقوصا آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، وما دامت الياء هى آخر الاسم فإنها مطالبة بتحمل حركات الإعراب ، فإذا كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً كانت الياء مضمومة أو مكسورة وكلتا الحركتين ثقيلة على الياء ، فتحذفان ، فتبقى الياء ساكنة ، ولما كان الاسم متمكنا فى الإعراب ، ولا شئ يمنع عنه التنوين ، ولما كان التنوين ساكنا فإن الياء الساكنة تلتقى بالتنوين الساكن ، فيؤدى بنا ذلك إلى ضرورة التخلص من هذا المحظور - حيث لا يمكن نطقها - بحذف الياء فى حالتى الرفع والجر فقط ، أما فى حالة النصب فإن الفتحة على الياء ليست ثقيلة ، فتبقى الفتحة والياء معا ، وقد مر علينا من أمثلة الناقص : داعٍ ، واقٍ ، طاوٍ ، ساعٍ ، نامٍ ، قاضٍ ، سامٍ ، لاقٍ ، راضٍ ، وهى جميعا صيغ لاسم الفاعل فى حالتى الرفع والجر فقط ؛ وهى جميعا محذوفة الياء ، أما فى النصب فإننا نقول فيها : رأيت داعيا ، وواقيا ، وطاويا ، وساعيا ، وناميا ، وقاضيا ، وساميا ، ولاقيا ، وراقيا ، وراضيا .

صوغه من غير الثلاثى :

كما كانت صياغة المصدر من غير الثلاثى مقيسة مطردة ، ولم يتخلف عن قاعدتها إلا النادر الشاذ ، كذلك أتى اسم الفاعل من غير الثلاثى على طريقة واحدة مطردة هى : أن تأتى بالفعل المضارع من الفعل الماضى ، المبنى للمعلوم ، ثم نبدل حرف المضارعة فيه ميما مضمومة ، ثم نكسر الحرف الواقع قبل الحرف الأخير إذ لم يكن مكسورا ، ولا فرق فى ذلك

بين الفعل المبدوء بتاء ، والمبدوء بهمزة ، غاية ما هنالك أن المبدوء بالتاء يكون ما قبل آخره فى المضارع مفتوحا فيكسر ؛ أما المبدوء بهمزة فإنه مكسور بطبيعته ، فالفعل : «تكلم» مضارعه : «يتكلم» بفتح اللام ، نقول في اسم الفاعل منه : « مُتكلِّم » ، بكسرها ، الفعل « أحسن » مضارعه «يـحْسِنُ» بكسر السين ، نقول فى اسم الفاعل منه « مُـحْسِن » بكسرها أيضاً .

ـ ومن أمثلة ذلك ما فى أسماء الله الحسنى : المؤمن ، المهيمن، المتكبِّر ؛ المصَّور ، المعزّ ، المُذلّ ، المقيت ، المحصى ، المبْدئ ، المعـيـد ، المحيى ، المميت ، المقَتدر ، المَقدِّم ، المؤخِّر ، المتعَالى ، المنتقم ، المقسط ، المغنى . ومن غيرها فى كتاب الله تعالى موسِع ، مقتر ، منيب ، منفق ، مسلم ، ملاق ، مخلص .

ـ وهذا أيضا هو المسار المستقيم على ألسنة العرب جميعا ، ولا يؤثر فيه ما ورد شاذا من نطق بعض أسماء الفاعلين بفتح ما قبل الآخر مثل : رجل مهتر [1] وآخر ملفَج [2] ومن قـوله ﷺ : « ارحموا ملفجيكم » وامرأة محصنة [3] ومنه قوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ وإنسان مسهب [4] .

وبالتأمل فى هذه الأسماء يعلم أنها جميعا ماعدا المحصن الذى ورد أيضاً بكسر الصاد فى قوله تعالى ﴿ محصنين غير مسافحين ﴾ ـ أفعالها لازمة ، ومعروف أن اسم المفعول لا يصاغ من اللازم إلا بحرف جر ، فكان هذا قرينة على أن المراد منها اسم الفاعل .

هذا وقد نابت صيغة «فعيل» عن صيغة «مفاعل» كثيراً ، فقد ورد

١- ذاهب عقله من كبر أو مرض أو حزن .

٢- مفلس .   ٣- متزوجة .

٤- ثرثار يطيل كلامه بلا فائدة .

عنهم : جليس بمعنى : مجالس ، وحليف بمعنى محالف ، وخليط بمعنى : مخالط ، ورفيق بمعنى : مرافق ، ونديم بمعنى : منادم ، وحسيب بمعنى : محاسب ، وعنيد بمعنى : معاند ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله حسيبا ﴾ وقوله : ﴿ وخاب كل جبار عنيد ﴾ وأكيل بمعنى: مؤاكل ، وسمير بمعنى مسامر .

كما ورد بمعنى « مُفْعِل » قليلا مثل : بديع بمعنى : مبدع . قال تعالى : ﴿ بديع السموات والأرض ﴾ . وأنيس بمعنى : مؤنس ونذير بمعنى: منذر ، وأليم بمعنى : مؤلم .

التبادل بين المصدر واسم الفاعل :

لعلنا ما زلنا على ذكر مما قلناه في باب «المصدر» عن التبادل الواقع بين الأب وأبنائه أى بين المصدر والمشتقات منه ، وعرفنا هناك أن المصدر قد ينوب عن اسم الفاعل لغرض بلاغى كقوله تعالى : ﴿ قل أرأيتم أن أصبح ماؤكم غورا ﴾ أى : غائرا ، وقولهم : فلان عدل ، أى : عادل وجاء محمد ركضا ، أى : راكضا ، وقوله ﷺ : « إن لبدنك عليك حقا .. وإن لزورك عليك حقا » أى لزائريك . وقوله تعالى : ﴿ ونبئهم عن ضيف إبراهيم ﴾ أى ضائفيه ، وكقول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هى إقبال وإدبار

أى : مقبلة ومدبرة .

كما عرفنا أن اسم الفاعل قد ينوب عن المصدر فى مثله قوله تعالى : ﴿ ولا تزال تطلع علي خائنة منهم ﴾ أى خيانة ، وقوله سبحانه : ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ أى كذب ، وقوله جل ذكره ﴿ لا تسمع فيها لاغية ﴾ أى : لغو ، بدليل قوله فى آية أخرى : ﴿ لا لغو فيها ﴾ وقولهم : عوفى

فلان عافية ، وهذه حسنة الدالّة ، أى : الدلال .

وقلنا هناك إن باب النيابة مفتوح على مصراعيه فى اللغة ، فخير لنا أن نقول بهذا التبادل ، من أن نتورط فيما تورط فيه بعض النحاة إذ قالوا : إن المصدر يأتى بزنة الفاعل ، أى أنهم يحكمون على اسم الفاعل النائب عن المصدر بأنه وضع مصدرا على هذه الصيغ ، وبهذه النظرة الضيقة تختلط الصيغ ، ولا تتبين معالم الدلالات ، وتضيع الأغراض البلاغية لمثل هذا التبادل .

وكما حدث هذا بين الأب وابنه ، حدث بين الأبناء ، فقد ناب اسم الفاعل عن اسم المفعول فى مثل قوله سبحانه : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ أى : مرضية وقوله تعالى : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ أى : مدفوق ، وقوله الحطيئة :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

أى : المطعوم المكسو .

وبعض المحققين يرون أن هذا من باب النسب بغير الياء على زنة «فاعل» أى ذات رضا ، وذو دفق ، وذو طعام ، وذو كساء ، وسيأتى ذلك فى القسم الثانى من باب النسب بمشيئة الله تعالى .

*****

مـا ألحـق باسـم الـفـاعـل

« صيـغ المبـالغة »

مر بنا عند تعريف اسم الفاعل أن خصصناه بالدلالة على أصل الحدث ، ومعنى هذا أن التركيز فيه علي وقوع الحدث من صاحبه ، بصرف النظر عن كثرته أو قلته ، فحين أقول : إن فلانا قاتل ، لا يستفيد السامع إلا أن حدث القتل قد وقع منه ، دون معرفة وقوعه مرة واحدة ، أو بكثرة واضحة ، فإذا أردنا النص على إفادة هذه الكثرة فى الكم أو فى الكيف حوّلنا صيغة اسم الفاعل إلى ما يسمّى « بصيغ المبالغة » .

والغالب أن الذى يصلح لهذا التحويل هو اسم الفاعل المصوغ من مصدر الفعل المتعدى .

ـ أما الصيغ فقد تضارب الصرفيّون فى بيان القياسىّ منها والسماعى ، والذى أستطيع استخلاصه من كلامهم أنها تترواح أيضاً بين : مقيس ، وغالب وسماعىّ ، ونادر ، كما وصلنا إلى ذلك أيضاً فى صيغ مصادر الثلاثى ، ولكن اصطلاح «الغالب» هنا لا يعنى سوى أنه كثير الاستعمال ، أى أن هذه الصيغ منها ما ورد بأكثريّة فصحّ القياس عليه ، ومنها ما ورد بكثرة لم تصل إلى حد القياس ، ومنها ما ورد بقلة ، ومنها ما ورد بندرة .

ـ فالذى نال حظ الاستعمال بأكثريّة : بناء « فَعّال » وقد قاسه مجمع اللغة من اللازم والمتعدى على سواء [1] : مثل غفّار ، علاّم ، أوّاب ، توّاب ، قهّار ، جبّار ، وهّاب ، رزّاق ، فتّاح ، عبّاس ، لبّاس ، قتّال، شرّاب ، أكّال وقد تضاف التاء لتأكيد المبالغة مثل : فهّامة ، علاّمة ، نسّابة .

١- القرار فى مجلة المجمع جـ ٢ ص ٣٥ وحجته فى ص ٥٢ وما بعدها ونسب إلى بعض البصريين أن الصيغ الخمس : فعال ، ومفعال ، وفعول ، وفعيل ، وفعل قياسية ، ونسب الشيخ يس إلى أبى حيان القول بقياسية الثلاثة الأولى فقط راجع التبيان ص ٥٠ .

ويأتى شذوذا من غير الثلاثى مثل : درّاك ، حسّاس ، سأّر من «أدرك» و «أحس» و «أسأر» [1] .

- أما ما ورد بكثرة لا تصل إلى حد القياس فأربع صيغ :

١- فُعَلة : بضم الفاء وفتح العين مثل قوله تعالى : ﴿ويلٌ لكلِ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ وقوله : ﴿كلاّ لَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمَة﴾ . أى كثير الهمز واللمز والحطم ، ومثل قولهم : فلان ضُحَكَة [2] هُزأة ، لُعَنة ، أى كثير الضحك ، والهزء ، واللعن .

٢- مِفْعال : مثل : منحار ، مهذار ، مكسال ، مسماح ، أى كثير النحر ، والهذر ، والكسل ، والسماحة .

وقد صيغ هذا الوزن بهذا المعنى من غير الثلاثى نادرا مثل : مِعْطاء ، مِعْوان .

٣- فعول : مثل غفور ، شكور ، صبور ، ودود ، رءوف ، ضروب ، عدوّ ، بغىّ .

- وصيغ كذلك من غير الثلاثى نادرا مثل زهوق .

ومما ينبغى لفت النظر إليه أن هذه الأوزان الثلاثة يستوى فيها المذكر والمؤنث فتقول شريعة مسماح ، وفتاة صبور ، وأمة بغىّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما كانت أمّك بغيّا ﴾ . كل ذلك بدون التاء وواضح أن الوزن الأول فيه التاء ولكنها ليست للتأنيث فتقول : محمد ضُحَكة ، وزينب همزة ، لا فرق بين المذكر والمؤنث .

٤- فعيل : مثل سميع ، عليم ، خبير ، رحيم ، حفيظ ، قدير ، شهيد .

١- أبقى شيئاً فى الكأس .

٢- فى شرح الشافية للرضى جـ ١ ص ١٦٢ بتصرف : وجاء فعلة بفتح العين للفاعل مرادا بها المبالغة .

- ومن الصيغ السماعية الواردة بقلة :

١- فَعِل ، مثل : حَذِر [1] ، مَزِق ، مَلِك .

٢- فُعَّال ، بتشديد العين مثل : وُضّاء أى كثير الوضوء ، وكبّار ومنه قوله تعالى : ﴿ ومكروا مكرا كبّارا ﴾ .

٣- فِعِّيل : بكسر الفاء وتشديد العين مثل : سكّير ، شرّيب ، سكّيت ، صدّيق ومنه قوله تعالى : ﴿ إنه كان صديقا نبيًّا ﴾ .

- ومن الصيغ الواردة بندرة واضحة :

١- فاعلة : بتاء المبالغة مثل راوية ، نابغة .

٢- مِفْعيل : بكسر الميم مثل : معطير ، محضير : أى كثير العطر ، كثير الحضر وهو الجرى ويستوى فى هذا الوزن المذكر والمؤنث كمفعال وبعضهم يجعله من باب النسب بغير الياء كما سيأتى فى القسم الثانى .

٣- فَعْلان : مثل رحمان ونحن نميل إلى أنه من الصفة المشبهة بعد تحويل الفعل إلى «كرم» للمبالغة .

٤- فاعول مثل فاروق .

*****

١- خلط كثير من الصرفيين فى أمثلة هذا الوزن والذى قبله بين ما هو من صيغ المبالغة وما هو من الصفة المشبهة ، واقتصر الكثير منهم فى التمثيل للمبالغة على «حذر» وبعضهم أدخل نهم ، وهو خطأ والفيصل بينهما أن المبالغة من المتعدى والصفة المشبهة من اللازم .

ثانيا : الصفة المشبهة باسم الفاعل [1]

هي « لفظ صيغ من مصدر فعل لازم لغير تفضيل دلالة على ثبوت الحدث لصاحبه » وبهذه القيود يتحدد معناها ، ولا يدخل معها ما عداها ، فهي لا تصاغ إلا من اللازم ، واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى ، وهي تدل على ثبوت الحدث وهو يدل على حدوثه وتجدده . وهي لغير تفضيل فلا يدخل معها اسم التفضيل وإن دل على ثبوت الحدث ، وهي تدل على ثبوت الحدث لصاحبه ، أما اسم المفعول وأسماء الزمان والمكان والآلة فإنها لا تدل على ذلك .

وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل :

كلاهما يدل على الحدث وصاحبه ، فالفاهم ذو فهم ، والجميل ذو جمال ، وكلاهما يؤنث غالباً بالتاء ، ويثنى ويجمع جمعاً سالماً إذا استثنينا وزنى أفعل ، وفعلان فإنهما فى الصفة المشبهة كما سيأتى يؤنثان بغير التاء ولا يجمعان جمع سلامة .

الفرق بينها وبين اسم الفاعل :

١ـ هي تدل على ثبوت الحدث ودوامه ، وهو يدل على تجدده وانتقاله.

٢ـ لا تصاغ إلا من اللازم وهو يصاغ من اللازم والمتعدى .

٣ـ هي يستحسن إضافتها إلى مرفوعها ، وهو ممتنع إضافته إلى مرفوعه .

٤ـ هي قد تجرى على المضارع فى حركاته وسكناته مثل طاهر القلب ، وكثيرا لا توافقه مثل : فرح ، وجميل ، وعطشان . أما هو فلابد من مجاراته وموافقته للمضارع .

١- راجع الهمع جـ ٢ ص ١٦٩ وتصريف الأسماء ص ٩٦ .

صوغها للثلاثي :

اضطربت أقوال بعض الصرفيين فى قياسية صوغها [1] ، وأحسن ما استطعت أن أصل إليه فيها أنها أيضا منها ما هو قياسى ، ومنها ما هو كثير غالب ، ومنها ما هو قليل ، ومنها ما هو نادر كما كان الحال مع المصدر للفعل الثلاثى ، وصيغ المبالغة ، والأساس الذى بنى عليه العرب كثرة استعمالهم معقول ومتسق مع تعريفها ، فهى لا تصاغ إلا من اللازم ، واللازم ثلاثة أوزان : فَعِل بكسر العين ، وفَعُل بضمها وكلاهما تدل الأحداث الواردة على وزنهما على الثبوت والدوام . ولذلك اختصت بهما الصفة المشبهة حتى يتسق معناها مع معنى الحدث أما الوزن اللازم الثالث فهو فَعَل بفتح العين ، والغالب فى أحداثه التجدد والتنقل كالجلوس والقعود والقيام ، والركوع ، والسجود ، كما مر فى اسم الفاعل ولذلك قل أن تأتى منه الصفة المشبهة ، وعلى ذلك يأتى التقسيم :

الأول : ما جاء بأكثرية يصلح القياس عليها ، ويختص ذلك بالفعل الثلاثى اللازم المكسور العين . وتأتى منه على أوزان ثلاثة :

١ـ فَعِل : بفتح الفاء وكسر العين : ويدل الوصف فيه على الأدواء والعيوب الباطنة : مثال ذلك : جشع ، بطر ، نهم ، فرح ، حزن ، غضب ، شكس [2] ، لبق ، قلق ، أرج ، دنف [3]، رذِل ، نكد ، أشر ، خرف [4] . ويؤنث هذا الوزن بالتاء فيقال : جشعة ، فرحة ، قلقة وهكذا

١- يطلق الشيخ الحملاوى فى شذا العرف الأوزان الغالية ويجملها ١٢ اثنان منها من باب فرح ، وأربعة من باب شرف ، وستة مشتركة بينهما ص ٧٧ . ويقول الشيخ كحيل إن صوغها من اللازم مع كثرته ليس له قياس مطرد ماعدا فعل بكسر العين الدال على العيوب الظاهرة والحلى فله وزن أفعل .

٢- سئ الخلق .

٣- عاشق ولهان

٤- ذاهب العقل للكبر .

٢ـ أَفْـعَل : ويدل الوصف منه على الألوان والعيوب الظاهرة ، والحلى : مثال ذلك أزهر ، أشهب ، أخفش [١] ، أعور ، أعمى ، أحور ، أجهر ، أحمق ، أبيض ، أزرق ، أسود ، أحمر ، أصفر ، أدعج ، أقرن ، أحول . ويؤنث هذا الوزن بألف التأنيث الممدودة فيقال فيها: زهراء ، شهباء ،عوراء ، عمياء ، حوراء ، حمقاء ، بيضاء ، زرقاء ، دعجاء ، قرناء . وقد يأتى المذكر بلا مؤنث إذا كان الوصف خاصا بالذكورة مثل : آدَر [٢] ، أمرد وقد يأتى المؤنث بلا مذكر إذا كان الوصف خاصا بالإناث مثل : عجزاء ، رتقاء ، شوهاء وقد يأتى الوصف من مادة واحدة على الوزن الأول والثانى فيكون الأول دالا على المعنى الباطنى ، والثانى على المعنى الظاهر حيث ورد من مادة العمى ؛ عمٍ ، وأعمى ، فالأول لعمى البصيرة والثانى لعمى البصر .

٣ـ فَـعْلان : ويدل الوصف منه على امتلاء ، أو خلو ، أو حرارة باطنة مثل : شبعان ، سكران ، صديان ، ريان حرّان ، عطشان ، غرثان [٣] .

ـ ويـؤنث هذا الـوزن بألف التـأنيث المقـصورة ، فـيقـال : عطْـشَى ، شَـبْعى ، سكْـرَى ، صديا ، حرّى ، غرثى .

ـ وقد يأتى المذكر بلا مؤنث إذا كان الوصف خاصا بالذكر مثل لحيان .

ـ وقد يؤنث بالتاء مثل : ندمانة ، وسيفانة .

ـ وقد يأتى من مفتوح العين اللازم نحو جوعان وجوعى .

هذا وقـد ورد الوصف من المادة الواحـدة على أكـثـر من وزن من هذه الأوزان ، فدخل بعضها على بعض :

* فجاء من مصدر «الحدب» الوصف : أحدب وورد له أيضا : حَدِب

١- ضيق العينين ضعيف البصر .
٢- كبير الأدرة وهى الخصية .
٣- جائع .

بكسر الدال ، مع أن الحدب عيب ظاهرى يتمثل فى خروج الظهر ودخول الصدر فكان حقه وزن «أفعل» [1] وكذلك ورد فى هذا المعنى قولهم : أقْعَس ، وقعِس ، وأكْدر ، وكدِر ، مع أنهما من العيوب الظاهرة أيضاً .

* ورد من «العطش» الوصف : عطشان على القياس فى الدلالة على الخلو ، وورد كذلك : عَطِش بكسر الطاء . وكذلك : صديان ، وصَدِ ، وغضبان ، وغضب ، وعجلان ، وعجل .

* وجاء مع وزنَ « فَعْلان » صيغة «أفْعل» فقالوا : هيمان ، وأهيم .

* وسمعت الأوزان الثلاثة فى المادة الواحدة مثل : شَعِث ، وأشعث، وشعثان .

ومما جاء من الأوصاف المشبهة على غير هذه الأوزان الثلاثة المقيسة من باب «فَعِل» أيضا قولهم :

بخيل ، سقيم ، سعيد ، طبيب ، أنيق ، لبيب ، نقِىّ ، تقىّ ، شقِىّ ، ذكىّ . والجميع على وزن «فعيل» .

كما جاء على غير هذا الوزن أيضا حيث قالوا : كهل ، حَىّ ، حُرّ ، نُكْر ، صِفْر اليدين ، لحم نِىء ، رجل فان ، إنسان غيور ، وأمر عجاب [2] .

الثانى: ما جاء بكثرة لا تصل إلى حد القياس عليها :

ويأتى غالبا من باب «فَعُل» بضم العين ، وأوزانه كثيرة أشهرها ما يأتى :

١ـ فَعيل : مثل جميل ، شريف ، رزين ، طويل ، كريم ، لطيف ، شريف ، رشيق ، شجيع ، حليم ، عظيم ، جليل ، سفيه ، مجيد .

١- انظر شرح الرضى على الشافية جـ ١ ص ١٤٦ .

٢- بعض النحاة يعد الفعال بضم الفاء والفعال بضمها وتشديد العين من صيغ المبالغة لاسم الفاعل ، ولكننا إذا طبقنا قاعدة صوغ اسم الفاعل من المتعدى واللازم المفتوح العين ، وصوغ الصفة المشبهة من الباقى وصلنا إلى أنها مبالغة للصفة المشبهة كما سيأتى .

٢ـ فَعْل : مثل ضخم ، شهم ، سهل ، صعب ، عذب ، سمح ، نذل، فخم .

٣ـ فَعَال : مثل رجل جبان . وامرأة حصان ، فتاة رزان ، وفعل حرام . وسحاب جهام [١] ، وسيف كهام [٢] .

٤ـ فاعل : مثل طاهر ، عاقر ، باسل ، ماجد ، نابه ، كامل .

٥ـ فَعِل : مثل خَشِن ، فطِن ، نجِس .

٦ـ فِعْل : مثل غِرّ ، عِفْر [٣] مِلْح .

٧ـ فَعَل : مثل حَسَن ، بطل .

٨ـ فُعُل : مثل جار جُنُب ، وناقة سُرُح .

٩ـ فُعال : مثل شجاع ، فُرات ، كبار ، طوال ، عجاب [٤] .

١٠ ـ فَعُول : مثل وقور ، حصور .

١١ـ فُعْل : مثل صُلْب ، وغمْر [٥] .

١٢ـ أفعل : مثل أحرش ، وأخشن .

ومن الواضح أن بعض هذه الأوزان مستعمل بكثرة تفوق بعضها الآخر . كما يلفت النظر أن ثمانية أوزان منها تشترك مع أوزان الصفة المصوغة من الفعل اللازم المكسور العين ، ذلك الذى أتت منه الأوزان المقيسة فى النوع الأول وهى :

١- لا ماء فيه . ٢- الكليل غير القاطع.

٣- خبيث .

٤- فى شرح الرضى على الشافية جـ ١ ص ١٤٨ أن هذا الوزن يكثر مجيئه مبالغة لفعيل التي فعلها مضموم العين كطويل وطوال وشجيع وشجاع ، ويشير إلى مجئ هذا الوزن أيضاً صيغة مبالغة لفعيل التى فعلها غير مضموم العين فيقول: « ويقل فى غير هذا الباب مثل عجيب وعجاب » أى أنها مبالغة للصفة المشبهة : طويل ، شجيع ، عجيب وتبقى كلمة ماء فرات للصفة لا لمبالغتها

٥- غير مجرب .

١ـ **فَعْل** : ورد من مكسور العين على غير قياس مثل كَهْل ، ومضمومها مثل ضخم .

٢ـ **فِعْل** : ورد من مكسور العين على غير قياس مثل صِفْر ، ومن مضمومها مثل غِرّ .

٣ـ **فُعْل** : ورد من مكسور العين على غير قياس مثل حُرّ ، ومن مضمومها مثل صُلْب .

٤ـ **فَعِيل** : ورد من مكسور العين على غير قياس مثل بخيل ، ومن مضمومها مثل شريف .

٥ـ **فَعُول** : ورد من مكسور العين على غير قياس مثل غيور ، ومن مضمومها مثل وقور .

٦ـ **فاعل** : ورد من مكسور العين على غير قياس مثل رابح ، ومن مضمومها مثل طاهر .

٧ـ **فَعِل** : ورد من مكسور العين على القياس مثل فرح ، ومن مضمومها مثل خشن .

٨ـ **أفْعَل** : ورد من مكسور العين على القياس مثل أعرج ، ومن مضمومها مثل أحرش .

الثالث : ما سمع بقلة من باب فَعَلَ اللازم المفتوح العين ، إذ الأصل فيه أن يدل على تنقل وتجدّد وحدوث كالقيام والقعود ، والجلوس والنوم والصعود والهبوط ، أى أنه وزن خاص فى معظمه باسم الفاعل ، ولكنه قد أتى منه قليلا ما يدل على الثبوت والدوام ، ولذلك نعتبره سماعيا ، وذلك مثل وزن «فيعل» من الأجوف ، وقد وردت منه أمثلة كثيرة .

جيّد ، ميّت ، طيّب ، هيّن ، ليّن ، ضيّق ، سيّد ، شيّق .

كما ورد على «فعيل» مثل : حريص ، عفيف ، خفيف [1] وعلى «فَعَل» بفتحتين مثل : عَزَب ، حَكَم . وعلى فَعْل كشيخ ، وعلى فَعْلان كجوعان وعلى أفعل كأشيب ، وعلى فعول كعجوز ، وعلى فَعَال كجواد ، وعلى فيعل من الصحيح كصيرف .

الرابع : ما سمع بندرة ملموسة من الفعل المتعدى ، إذ عرفنا فى تحديد مفهوم الصفة المشبهة أنها تصاغ من اللازم ، والحقيقة أن الوارد من المتعدى ليؤدّى معنى الصفة المشبهة هو ما نُزّل فيه المتعدى منزلة القاصر بمعنى أن المتكلم به أراد التركيز على الحدث ودوامه ، وصرف النظر عما يقع عليه الحدث ، أو يتعلق به ، وإذن فالمسألة تقديرية نسبّية ولنضرب لذلك مثلا ، حين يقول الله تعالى : ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ نرى الفعل هنا «يعلم» وهو فعل متعدٍّ لاثنين ، ولكنه هنا نُزّل منزلة القاصر ، بمعنى أنه يريد إثبات صفة العلم لله وحده ، فإذا أردنا صوغ الصفة المشبهة من هذا المعنى قلنا : عليم ، أما قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ﴾ فإن المفعول به هنا واضح ، والفعل متعد لواحد ، ولذلك حين نصوغ منه وزن «فعيل» على «عليم» يكون صيغة مبالغة لاسم الفاعل : عالم .

وهكذا نجد من النوع الرابع هذا : رحمان ، رحيم ، خبير ، بصير ،عليم.

صوغها من مصدر غير الثلاثى :

مما سبق تأكد لنا أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام ، وعرفنا فى صوغها من مصدر الثلاثى أنها تنقاس وتكثر فيما يدل مصدره على الثبات واللزوم وهو الفعل اللازم ، وكذلك نقول فى صوغه من مصدر غير الثلاثى

١- بعض الصرفيين يقول : وقد أتى اسم الفاعل على فعيل مثل عف فهو عفيف وهذا راجع إلى أن الأصل فى هذا الباب أن يأتى منه اسم الفاعل لا الصفة ، والصحيح أن هذا الوزن صفة سماعية كما ذكرنا .

أى أنه إذا دل على الثبوت والدوام صغنا منه صفة شبهة على وزن اسم الفاعل ، أى بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر ، والتمييز حينئذ بين اسم الفاعل والصفة يكون تقديريا ، فإذا دلت الكلمة على التجدد والحدوث كانت اسم فاعل ، وإن دلت على الثبوت وأمكن إضافتها إلى مرفوعها كانت صفة مشبهة ، وذلك مثل : مرتفع القامة ، معتدل المزاج ، مستقيم العقل ، منكسر الفؤاد ، مبيض الوجه ، مطمئن القلب .

وهذا هو ما ارتآه جمهور الصرفيين ، غير أن الزمخشرى وابن الحاجب [1] يريان أن ما أتى على وزن اسم الفاعل سواء كان من الثلاثى أو غيره ، فإنه اسم فاعل ولا يقال له صفة مشبهة ؛ تمييزا بين الصيغ وحرصا على عدم اختلاطها ، فضامر البطن ، وطاهر القلب ، ومطمئن النفس ، ومستقيم الرأى . كل ذلك عندهما من باب اسم الفاعل ولا أثر لدلالته على الثبوت من حيث التسمية ، فإننا نستطيع أن نقول إنها أسماء فاعلين عوملت معاملة الصفات المشبهة .

غير أن الجمهور يرد على الزمخشرى وابن الحاجب ومن تبعهما بأن الجميع متفق على أن الصفة المشبهة هى التى يستحسن إضافتها إلى مرفوعها أى أنها تضاف إلى السببىّ وترفعه ، بخلاف اسم الفاعل ، والأمثلة السابقة فيها هذه الميزة ، فلا يمكن اعتبارها من باب اسم الفاعل .

وبذلك نصل إلى أن الخلاف فى حقيقته لا يعدو التسمية ، ولا أثر له ولكنه يقودنا إلى الحديث عن إمكان تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة إذا أريد به الثبوت ، وتحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل إذا أريد بها التجدد والحدوث .

١- الهمع جـ ٢ ص ١٦٩ .

تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة

إذا أريد من الحدث دوامه وثبوته ، أمكننا تحويل اسم الفاعل إلى باب الصفة المشبهة بشرطين : أولا أن يكون الفعل الدال على الحدث لازما لأن الصفة المشبهة تصاغ من اللازم . ثانيا : أن يكون مرفوع اسم الفاعل سببيا ، بحيث يتصل به ضمير يعود على ما جرت عليه الصفة ، مثل : سام عقله ، شامخ نسبه ، ظاهر فضله ، ضاحك سنه ، مطمئن قلبه ، وذلك يوافق تماما قولك : محمد حسن وجهه ، جميل فعله ، أو يتصل به أداة التعريف نائبة عن هذا الضمير في حالة إضافة الصفة إلى مرفوعها : مثل : تائب القلب ، هادئ البال ، واضح القسمات ، متيقظ الضمير ، مستريح النفس .

أما إذا كان الفعل متعديا لواحد ، فإن الجمهور يمنع التحويل لما يؤدى إليه من اللبس بين الفاعل والمفعول به ، فالعهد باسم الفاعل أن يضاف إلى مفعوله لا إلى فاعله مثل فاهم الدرس ، عارف الفضل ، بخلاف الصفة المشبهة التى تضاف غالبا إلى مرفوعها كما سبق . وبعض الصرفيين يجيز ذلك إذا أمن اللبس مثل : ﴿ إن ربك واسع المغفرة ﴾ . محمد راحم القلب ـ ويرى ابن عصفور أن هذا يمكن حدوثه إذا نزل المتعدى منزلة القاصر ، كما فى هذين المثالين .

تحويل الصفة إلى اسم الفاعل :

إذا أحب المتكلم أن يفيد الوصف معنى التجدد والحدوث والانتقال أمكنه أن يحول هذا الوصف إلى باب اسم الفاعل ، فإذا كانت صيغة الوصف متفقة مع صيغة اسم الفاعل مثل ضامر، طاهر ، باسل، ماجد ، نابه ، فإنك تستطيع الدلالة على هذا الحدوث بإضافة الزمن إلى الجملة فتقول عليٌّ ماجد اليوم ، أو كان محمد باسلا أمس، أو أريدك أن تكون نابها أثناء

الامتحان. وبهذه القرائن نفهم أن المراد هنا هو اسم الفاعل لا الصفة المشبهة .

أما إذا كان وزن الصفة غير متفق مع وزن اسم الفاعل كان فى إمكاننا تحويل هذا الوزن إلى وزن اسم الفاعل ليدل على التجدد من أول الأمر بلا قرينة أو إضافة زمن. مثال ذلك: فرحان ، جوعان ، أعمى ، أعرج ، ضيّق ، سيّد ، حسن ، جزع ، خشن - إذا أردت منها معنى التجدد والحدوث قلت : فارح ، جائع ، عام ، عارج ، ضائق ، سائد ، حاسن ، جازع ، خاشن وهكذا .

ومن هنا يتبين سر رائع من أسرار القرآن الكريم حين يخاطب نبينا ﷺ : « فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك » إذ لو قال : ضيّق به صدرك ؛ لكان الضيق ثابتا ملازما لصدر الرسول ﷺ وذلك متناقض مع حلمه وخلقه العظيم .

*****

ثـالثـا : اسـم المفـعول

« هو اسم يصاغ على هيئة خاصة ليدل على ما وقع عليه فعل الفاعل »

وقد تعمدنا التعبير بـ «ما وقع عليه فعل الفاعل» ليشمل العاقل وغيره ، فقد يكون الذى وقع عليه الفعل عاقلا كإنسان مضروب وقد يكون غير ذلك كأمر معلوم وشئ مجهول وهكذا .

وكان مقتضى هذا التعريف أن يسمى «اسم المفعول به» غير أن الصرفيين توسعوا بحذف الجار وهو «الباء» فاستتر الضمير الذى كان مجرورا بهذا الحرف ، ولما كان الجار والمجرور واقعين موقع نائب الفاعل لاسم المفعول - إذ ينوب عن الفعل المبنى للمجهول فى احتياجه إلى نائب فاعل - وقد حذف الجار ناب هذا الضمير المستتر عن الفاعل وذلك شائع فى تعبيراتنا عن المحصول الزراعى مثلا ، وأصله : المحصول عليه من الزراعة ففيه مجاز بالحذف على جهة التوسع .

من أى مادة يصاغ ؟

لا نستطيع أن نصوغ هذا النوع من المشتقات إلا من مصدر الفعل المتعدى إلا مفعول به من حيث دلالته على ما وقع عليه فعل الفاعل ، أى على المفعول به .

ولما كان يمكن أن ينوب الظرف أو الجار والمجرور عن الفاعل بشرط التصرف والاختصاص على ما هو مقرر فى علم النحو .. جاز أيضا أن يصاغ من مصدر اللازم الذى يتحقق فيه هذا الشرط ، **فالأول** : كالمفهوم ، والمقتول ، **والثانى** : كالمجلوس فوقه والمحصول عليه .

كيف يصاغ من مصدر الثلاثى ؟

يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى الصحيح بأقسامه الثلاثة : السالم ، والمهموز ، والمضاعف ومن المثال ، على وزن «مفعول» . **مثال السالم** : معلوم ومسموع ، ومثال **المهموز** مأكول ومقروء ، ومثال **المضعف** مردود وممنون ، **والمثال الواوى** : موضوع ، وموعود ، **والمثال اليائى** : ميسور وميمون .

أما مصدر الفعل الثلاثى الأجوف والناقص فحين نصوغ اسم المفعول منه يحدث فيه بعض التغيير وإن كان الوزن الأصلى لا يختلف فهو على وزن مفعول أيضاً فى الأصل . **فأما مصدر الأجوف** فلا يخلو من أن يكون واويا أو يائيا .

فالأجوف الواوى كالقوم واللوم حين يصاغ منه اسم مفعول على وزن مفعول سيكون : مقوولا ، وملووما ، فيترتب على هذا وجود ضمة على الواو الأولى وهى الأصلية وذلك ثقيل فى لسان العرب ، فتنتقل هذه الضمة إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها وهو القاف فى المثال الأول واللام فى الثانى ، فيلتقى ساكنان هما : الواو الأصلية ، والواو الزائدة فى صيغة اسم المفعول ، ولا طريق للتخلص من هذا الالتقاء إلا بحذف أحدهما .

وهنا وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش ، فيرى سيبويه أن الأحق بالحذف هو الواو الزائدة لأن الأصلية لها مكانتها التى ينبغى الحفاظ عليها ، ولأن بقاء الأصلية هو الذى يعرفنا الواوى من اليائى .

ويرى الأخفش حذف الأصلية جريا على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين ، ولأن الزائدة هى علامة المفعولية .

ويترتب على هذا الخلاف أن سيبويه يزن الكلمة بعد الحذف على :

«مَـفْـعُل» والأخفش يزنها على «مفول» والصيغة على الوزنين لا تتأثر فهى: مقول ، وملوم .

على أن بعض العرب قد نطقوا بالواوين متجاوزين عن ثقل النطق فسمع منهم : ثوب مصوون ، وفرس مقوود ، ومسك مدووف «أى مبلول» ومريض معوود .

وقد قاس بعض النحاة على هذا المسموع غير أنه قليل ونادر ، والجمهور يقفُ عند المسموع ولا يجيز القياس عليه فالقياس على الأكثر .

أما الأجوف اليائى كالبيع والكيل فعند صوغ اسم المفعول منه على وزن مفعول يصير مبيوعا ومكيولا فيترتب على ذلك وجود الضمة على الياء وذلك مستثقل أيضا عند العرب فتنتقل الضمة كذلك إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء فى البيع والكاف فى الكيل فتجتمع الياء والواو ساكنتين ولابد من حذف إحداهما كما سبق فى الواوى ، ويأتى الخلاف أيضاً فى المحذوف فإذا طبقنا مذهب سيبويه يصير اسم المفعول على : مـبـيـع فتتغير الضم المنقولة كسرة للحفاظ على سلامة الياء التى يناسبها كسر ما قبلها فتتحول إلى : مبيع ومكيل بوزن «مَـفْـعِل» . وإذا طبقنا منهج الأخفش فى حذف الياء الأصلية فلابد من قلب الضمة المنقولة كسرة أيضاً وقلب واو مفعول ياء لكسر ما قبلها حتى يتبين اليائى من الواوى ووزنها حينئذ «مفيل» .

على أن بنى تميم يطرد عندهم نطق اسم المفعول من الأجوف اليائى صحيحاً دون تغيير فيقولون « مديون ، مبيوع ، معيون (أى مصاب بالعين) ، مغيوم . قال العباس بن مرداس على هذه اللغة :

قد كان قومك يحسبونك سيدا   وإخال أنك سيد معيون [1]

١- يروى بالغين المعجة بمعنى أنه مغطى على عقله من قولهم : غين عليه ، وذلك من ناحية المعنى أوضح غير أن معظم الروايات بالعين .

وقال علقمة :

حتى تذكر بيضات وهيّجه   يوم رذاذ عليه الدجْن مغيوم

* وقد شذ عن هذه القاعدة قولهم : ماء مشيب والقياس : مشوب لأنه واوى وقولهم غار منيل والقياس منول لأنه من النوال ، وقولهم فلان مهوب والقياس : مهيب لأنه من الهيبة (١) .

* وأما **الناقص** فلا يخلو أيضا من أن يكون يائيا أو واويا .

* فإن كان يائيا قلبْت واو مفعول ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء ثم كسرْت ما قبلها لمناسبة هذه الياء وادغمتها . فيصير اسم المفعول من الرمى على : مرمىّ ، ومن القضاء على مقضىّ . ومن الجزاء على مجزىّ ، ومن الغشية على مغشىّ . قال ﷺ : « المرء مجزىّ بعمله » . وقال تعالى : ﴿ ينظرون إليه نظر المغشىّ عليه من الموت ﴾ .

وإن كان واويا فله ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : إذا كانت عين الفعل واوا ، فيجب قلب لام الفعل ياء تخلصا من اجتماع ثلاث واوات **الأولى** عين الفعل ، **والثانية** واو مفعول **والثالثة** لام الفعل ، واجتماع ثلاث واوات فى آخر الكلم أمر مكروه ومستثقل ، وحينئذ تجتمع الواو التى هى واو مفعول مع الياء التى أصلها الواو ، والسابقة ساكنة فتقلب الواو ياء وتدغم فى الياء الأخيرة ويصير اسم المفعول من القوة: مقويًا عليه .

الحالة الثانية : إذا لم تكن عين الفعل واوا لكنها مكسورة فهنا يجوز التصحيح والقلبَ ياء ، والقلب أرجح ، وذلك كصوغه من الرضا وفعله «رضى» عينه مكسورة وليست واوا ، وحينئذ يكون التصحيح على : مرضوو فندغم الواوين وتصير مرضوا ومع أن هذا هو الأصل نراه فى الاستعمال

١- راجع البيان فى تصريف الأسماء للدكتور أحمد كحيل .

العربى قليلا أما الشائع فقلب الواو الأخيرة ياء فتجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فتقلب الواو وهى واو مفعول إلى ياء وتدغم الياءان فتتحول إلى : مرضىّ بعد قلب الضمة كسرة لمناسبة الياء ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿ ارجعي إلي ربك راضية مرضية ﴾ .

الحالة الثالثة : إذا كانت عين الماضى مفتوحة فالأمران جائزان والتصحيح أرجح وأشهر وذلك كاسم المفعول من الغزو والدعاء تقول فيهما : مغزوّ ، مدعوّ ، ويجوز على قلة : مغزىّ ، ومدعىّ ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

وقد علمت عِرْسى مُلَيْكَةُ أننى　　　أنا الليث معديًا علىّ وعاديا

كيف يصاغ من غير الثلاثى ؟

يصاغ من مصدر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف على وزن الفعل المضارع وإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، أى كما فعلنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى غير أن ما قبل الآخر هنا مفتوح وهناك مكسور وذلك مثل : معلَّم ، مستعان به ، مستخرج ، مهذب .

ويلاحظ أن الفعل إذا كان أجوف أو مضعفا فإن فتح ما قبل الآخر لا يظهر وهنا يختلط اسم الفاعل واسم المفعول ويعتمد التمييز بينهما على القرائن ومعطيات الأسلوب وذلك مثل : مختار ، ممتاز ، محتلّ ، مشتد . فإن قدرت ما قبل الآخر مفتوحا كان اسم مفعول وإلا كان اسم فاعل ومن البدهىّ أن الفتح والكسر لا يؤثر فى الصيغة الأخيرة حيث إنه فى الأجوف لابد من قلب الياء ألفا سواء كانت مكسورة أو مفتوحة فالشرط هو الحركة (تتحرك الياء وينفتح من قبلها) والحركة يستوى فيها الفتح والكسر . وفى المضعف أيضاً يتأتى الادغام بين المثلين سواء كان ما قبل الآخر كسرة أو فتحة .

هل تنوب صيغة الثلاثى عن غيرها ؟

قرر كثير من الصرفيين أن بعض أسماء المفعول قد استغنى العرب فيها بصيغة الثلاثى عن صيغة غيره فوردت بزنة مفعول مع أن الفعل غير ثلاثى كما قالوا فى مسعود ومحزون ومزكوم ومجنون ومحموم إن أفعالها رباعية هى : أسعده ، وأحزنه ، وأزكمه ، وأجنه ، وأحمه . غير أن الفاحص المدقق فى اللغة يعلم أن هذه الأسماء لها أفعال ثلاثية متعدّية بالحركة أى بتغيير الصيغة فمسعود اسم مفعول من : سعده الله ومنه قوله تعالى : ﴿ وأما الذين سُعِدوا ففي الجنة ﴾ .

فقد بنى الفعل للمجهول بعد تغيير صيغته من باب «فرِح» إلى باب «قتل» . وكذلك محزون له فعل ثلاثى هو : حزنه الله يحزُنه ، مغيرة صيغته أيضاً كما حدث فى سعد . ومنه قوله تعالى : ﴿ لا يحزنهم الفزع الأكبر ﴾ ومِزكوم ومِجنون ومحموم لها أفعال ثلاثية مبنية للمجهول دائماً هى : زُكم، جـنّ ، حـمّ .

وكذلك قالوا إن صيغة «مرقوق» شاذ إذ لم يرد لها ثلاثى مع أن كتب اللغة تذكر لها فعلا ثلاثيا لازما يتعدى بالحركة وتغيير صيغته ، ففى المصباح المنير : يتعدى بالحركة وبالهمزة فيقال : رققته أُرقّه من باب قتل ، وأرققته فهو مرقوق ، وفى اللسان رق العبَد وأرقه ، واسترقه بمعنى واحد . وإذن لا شذوذ ولا نيابة (١) .

تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة :

اسم المفعول أيضاً يدل كاسم الفاعل على التجدد والحدوث ، فإذا أردنا منه الدلالة على المعنى الثابت الدائم حولناه إلى باب الصفة المشبهة بشرط كونه من مصدر المتعدى لواجد ، حتى يكون له مرفوع واحد يمكن إضافته

١- راجع الأثر المعنوى والأعرابى لتغيير صيغة الثلاثى للمؤلف .

إلى الوصف ، كما يشترط فيه أن يكون مرفوعه سببيا كما سبق فى اسم الفاعل المحول .

أما عن كيفية التحويل فإننا لا يمكننا تغيير صيغة اسم المفعول حتى لا ينقلب المعنى من دلالته على من وقع عليه الحدث إلى من وقع منه ، ولذلك تبقى صيغة اسم المفعول كما هى بدون تغيير فى اللفظ ، ومثال ذلك مع الضمير : مشكور فعله ، مؤدّب خادمه ، مهذبة أخلاقه ، مرفوعة هامته ، ومع الإضافة : مهزول الفصيل ، مجلوّ الوجنات ، محجوب الغنى ، مرفوع الرأس ، مصطفى الأفعال .

ويترتب على هذا التحويل من ناحية الإعراب أن ينتقل المرفوع من باب النيابه عن الفاعل إلى باب الفاعل ، فإن اسم المفعول ـ كما هو معروف ـ يرفع نائبا للفاعل ، أما الصفة المشبهة فإنها ترفع الفاعل ، ولذلك تقول فى إعراب : «مشكور فعلُه» : «فعلُه» فاعل للصفة ، لا نائب فاعل لاسم المفعول . وهكذا .

وقد أكد على هذا صاحب التصريح ، غير أنى أريد أن ألفت النظر إلى أن هذه التسمية شكلية إعرابية فقط ، فالمرفوع فى مثل هذه الأمثلة واقع عليه الحدث سواء أعرب فاعلا أو نائب فاعل . فكلمة «فعله» هى التى وقع عليه الشكر ، وليست هى التى فعلت الشكر .

ـ فإذا كان اسم المفعول من متعد لأكثر من واحد ، لم يمكن تحويله إلى باب الصفة ، حتى لا يحدث اللبس حين الإضافة كما تقدم فى تحويل اسم الفاعل .

وهكذا يتبين أن الفيصل بين الصفة المشبهة وغيرها من المشتقات أمران أساسيان :

أحدهما : الدلالة على الثبوت ، **والثانى** : استحسان إضافتها لمرفوعها

السببى ، وبذلك لا أجد معنى لما ورد فى «شذا العرف» وغيره من أن ما جاء من مصدر الفعل اللازم المكسور العين له ثلاثة أحوال باعتبار نسبة الصفة إلى موصوفها :

١ـ ما يحصل ويسرع زواله كفرح وطرب .

٢ـ وما يحصل ويزول ببطء كعطشان وشبعان .

٣ـ ما وضع على البقاء والدوام كالألوان والعيوب مثل أسمر ، وأحمق .

وذلك لأن المفهوم حسب القاعدة المشار إليها ، والتى كررناها كثيرا أنك حين تقول عن شخص إنه فرحان أو شبعان ، فإنك قد أثبت له صفة الفرح الدائم والشبع المستمر ، أى أنه لا يبدو عليه الحزن والجوع ، فهو مستبشر دائماً ، شبعان باستمرار ، بدليل أننا إذا أردنا معنى التجدد حولناهما إلى فارح وشابع كما سبق ، وليس هناك إذن تقسيم ، ولا داعى له ، فكل ما يأخذ لقب « الصفة المشبهة » لابد أن يكون ثابتا دائماً .

*****

رابعـــا : اســم التفضــيل

معنـــاه :

هو اسم مصوغ على «أفْعل» ولو تقديرا ، للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها .

* بهذا التعريف تتبين معالم الصيغة الدالة على التفضيل ، فقولنا مصوغ على «أفعل» : أخرج كل المشتقات ماعدا الصفـة المشبـهـة الواردة على «أفعل» التى مؤنثها «فعلاء» . وقد خرجت هذه الصيغة أيضا بالقيد الثانى وهو : للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها لأن الصفة المشبهة لا تدل على الزيادة ولا على المقارنة .

* وكمـا خرج بالقيـدين السابقين كل ماعدا الصفـة المشبـهـة ، دخل بكلمة «ولو تقديرا» كلمتان كثر استعمـالهما لدى العرب فحذفوا منهـما الهـمزة للتخفيف ، فبدتِ صورتهـما بعيدة عن هذا الوزن ، وهمـا « خير وشر » . قال تعالى ﴿ والآخرة خير وأبقي ﴾ وقال ﷺ : « خيركم خيركم لأهله » . وقال سبحانه : ﴿ إن شـر الدواب عند الله الصـم البكم الـذين لا يعقلون ﴾ . وقال ﷺ : « تجدون شر الناس ذا الوجهين » .

وقـد ورد استعمالهما بالهمـزة عـلى الأصـل قلـيلا ، قـال رؤبة :

بلال خـيــر الناس وابن الأخـيــر

وقرأ قتادة قوله تعالى : ﴿ سـيعلمـون غدا من الكذاب الأشـر ﴾ بفـتح الشين وتشديد الراء .

* وألحق الصرفيون بهاتين الكلمتين كلمة ثالثة حذفت منها الهمز أيضاً بقلّه ، وهى كلمة «حَـبّ» التى أصلها : «أحب» قال الأحوص :

قـد زاده كلفـاً بالحب أن منعت وحبّ شئ إلى الإنسان ما منعا

أما ظهور الهمزة فيها فهو الغالب ، قال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ . وقال ﷺ : « أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس ، وأحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مسلم تكشف عنه كربة ، أو تقضى عنه دينا ، أو تسد عنه جوعا » .

* ومما يستحق لفت النظر أن صيغة «أفعل» التى نص عليها فى التعريف صيغة خاصة بالمذكر ، أما المؤنث فصيغته «فُعلى» . مثلا صيغة المذكر : محمد أفضل من زكريا ، وأبو بكر أولى الصحابة بالخلافة . ومثال المؤنث : الدراسات العليا هي مرحلة النضج الفكرى ، وسعاد فضلى أخواتها .

شروط صياغته :

يشترط فى صياغة اسم التفضيل ما يشترط فى صوغ فعلى التعجب ، ويمكن لمن عرف شروط أحدهما أن يطبقها على الآخر ، فكل ما جاز صرغ اسم التفضيل منه جاز بناء فعلى التعجب منه أيضاً .. وهذه الشروط الواجب تحققها فى كلا البابين هى :

الأول : أن يكون للكلمة فعل مستعمل ، حتى يتأتى التصرف فى المادة بزيادة أو نقص فلا يبنى تفضيل ولا عجب من اليد أو الرجل أو الأسد ، حيث لا فعل لها . وشذ قولهم . هو أقمن بالإحسان ، وأجدر بالمكافأة ، وأول الناجحين ، وقولهم : اشتر أحنك الشاتين [1] ، وقولهم : ما أفرسه ، يريدون : ما أشد فروسيته . ذلك أنهم بنوا كل ذلك من : قمين ، وجدير ، وأول ، وحنك ، وفرس ، ولم يعرف لهذه الكلمات فعل مستعمل يدل على

١- أى أوسعهما حنكا فذلك مظنة كثرة الأكل وسرعة النمو .

ما دلت عليه تلك الكلمات .

الثاني : أن يكون هذا الفعل متصرفاً تصرفاً كاملاً ، فلا يمكن بناء التفضيل أو التعجب من فعل جامد على هيئة وحدة . مثال ما جمد على هيئة الماضي : عسى ، ليس ، نعم ، بئس ، وهب بمعنى جعل . ومثال ما جمد على هيئة الأمر : هب بمعنى اعتقد ، وتعلم بمعنى اعلم . ومثال ناقص التصرف : ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما انفك ، مادام ، يدع ، يذر ذلك أن الفعل الجامد ملازم لحالة واحدة لا ينفك عنها فيستحيل بناء صيغة التفضيل منه ، والفعل الناقص التصرف مجالاته التى يتحرك فيها محدودة ومعروفة لا يمكن أيضاً تعديها وتجاوزها .

الثالث : أن يكون فعله مما يقبل التفاوت والزيادة فصياغة التفضيل أساساً مطلوبة للدلالة على هذا التفاوت بين شخصين أو شيئين ، فإن لم يكن الحدث أهلا لهذا المعنى لم يمكن صوغ التفضيل منه بأى وسيلة ، فلا يبنى من الفناء والعمى والموت وغروب الشمس وشروقها . إذ لا مزية لفاعل على آخر فيها حتى يفضل عليه [1] .

الرابع : أن يكون الفعل مبنيا للفاعل ، لأن دلالة اسم التفضيل كدلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة ، أى على الحدث وصاحبه الذى وقع منه أو تعلق به ، وهذا هو المتفق مع صيغة الفعل المسند إلى الفاعل ، أما المبنى للمجهول فإنه مسند إلى المفعول ، فإذا صغنا منه اسما للتفضيل مباشرة جاء اللبس فى المعنى بين الدلالة على المفعول والدلالة على الفاعل .

* وهناك أفعال ملازمة لصيغة المبنى للمجهول ، ولم يأت منها فعل مسند للفاعل كقولهم : زُكِم ، زُهِى ، عُنِى ، بضم الأول فى الجميع وكسر الثانى . وهناك أفعال أيضاً لا يحدث فيها هذا اللبس المعنوى مثل

١- شرح الكافية جـ ٢ ص ١٩ .

قولهم : العود أحمد وهو من حُمِد بالبناء للمجهول . لأن العود فى الحقيقة محمود لا حامد . وقولهم : « أشغل من ذات النحيين» فذات النحيين كانت مشغولة بهما ، وكذلك من فضل عليها . من أجل ذلك قرر بعض الصرفيين أن العلة التى شرطنا هذا الشرط لتحقيقها منتفية فى هاتين الحالتين فيجوز عندهم بناء التفضيل مما لازم البناء للمجهول ، ومما لم يلبس ، وهو رأى وجيه ، وقد ورد من ذلك أيضاً : هو أعنى بحاجتك ، وهو ألوم منى على هذا الخطأ ، أى أنه معنى بحاجتك أكثر منى ، وملوم على هذا الخطأ أشد منى ، وقولهم : هو أزهى من ديك ، وأشهر من نار على علم [1] وهما من «زهى وشهر» المبنيين للمجهول .

ومثل ذلك أيضاً إذا جاء التفضيل من مبنى للمجهول ، وجاء بعده الفاعل الحقيقى مجروراً بالى التبيينية ، فإن الصياغة صحيحة عند كثير من النحويين لورود أمثلة كثيرة لذلك فى اللغة ، ومنها قوله تعالى ﴿ رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه ﴾ وقوله ﷺ : « أبغض الحلال عند الله الطلاق » وقولك : أسوأ عمل إلى نفسى ما دخله الرياء ، وقولك : ذكرك أشهى إلىّ من الرجيق » .

أما إذا تعدت هذا الصيغ باللام التبيينية لا بـ «إلى» فإنها تكون قياسية لأنها حينئذ تدل على فاعل الحدث مثل : المؤمن أحب لدينه من نفسه ، والفاسق أحب لمنصبه من دينه

الخامس : أن يكون الفعل مثبتا : ذلك أنه لو بنى من المنفى لم يظهر فى ـ المعنى أن الكلام منفى ، فصيغة التفضيل خاصة بالمثبت ، وليس لها فرع يفيد النفى ومن هنا يأتى اللبس .

وطردا لهذه العلة المعقولة رأى الجمهور أنه لا فرق بين الأفعال الملازمة

١- أى جبل .　　　٢- تصريف الأسماء (ص ١١٨) .

للنفى مثل : «ما نبس ببنت شفة» [1] و «ما عاج بالدواء» [2] والأفعال المنفية بعد أن كانت مثبتة نحو : ما فهم ، لم يتعلم ، ومفهوم ذلك واضح فى أن بعض النحاة يجيز بناء التفضيل مما لازم النفى لوجود قرينة تمنع اللبس .

السادس : أن يكون الفعل تاما ، فإن الأفعال الناقصة ـ كما هو معروف فى النحو فى باب النواسخ ـ قد اختلف فى دلالتها على الحدث ، فبعضهم يوافق المناطقة فى أنها لا تدل على حدث مطلقا وما هى إلا قيد زمنى للحدث وبعضهم يرى أن لها حدثا كاملا كبقية الأفعال التامة ، وما سميت ناقصة إلا لأنها لا تكتفى بمرفوعها ، والجمهور من المحققين كالإمام الرضى يرون لها حدثا مقيدا بالخبر ، وهذا التقييد هو سر النقص أى أن الحدث فى الحقيقة مكون منها ومن الخبر معا ، فقولك : «كان محمد عالما» ليس الحدث هنا هو العلم ، ولكنه «كون محمد عالما» وعلى هذا الخلاف تنبنى قضية صلاحية هذا الفعل لأن يتعلق به المجرور والظرف .

فلما كان هذا الخلاف محتدما هكذا حول وجود حدث لهذا الفعل الناقص وعدمه ، والأحداث ـ كما نعلم ـ هى التى تزيد وتتفاوت ويحصل فيها التفضيل .. اشترط الصرفيون ألا يكون الفعل ناقصا مثل :كان ، صار ، أمسى ، كاد وأوشك .. إلخ .. وبعض النحويين القائلين بكمال الحدث فى الفعل الناقص يجيزون صوغ التفضيل من مصدره وإن لم يسمع فيقولون محمد أصير إلى الخير منى [3] .

السابع : أن يكون الفعل ثلاثيا مجردا حتى يمكن إضافة الهمزة على أصوله الثلاثة فيصير على زنة «أفعل» لصيغة المذكر ، أو إضافة ألف التأنيث

١- أى ما تكلم بكلمة .
٢- أى ما انتفع بالدواء .
٣- شرح الكافية جـ ٢ ص ١٩٧ .

المقصورة إلى آخره فيصبح «فعلى» لصيغة المؤنث .. أما إذا كان رباعى الأصول واردنا ادخال الهمزة عليه كنا مضطرين لحذف بعض حروفه الأصلية ، والمجرد الرباعى إذا حذف أحد أصوله لا يدل على معناه الموضوع له ، فإذا أردت أن تبنى «أفعل» من «قشعر» فقلت : أقشع ، وحذفت الراء ، لم يدلنا هذا اللفظ على معنى القشعريرة ، وكذلك إذا كان الفعل رباعيا أو خماسيا أو سداسيا وأصوله ثلاثة فإنك لا تستطيع حذف الزوائد وبناء الصيغةعلى الأصول لأن الحروف الزائدة لا تأتى اعتباطا بلا فائدة ، ولكنها تجتلب لأداء معنى من المعانى المقصودة فى الحدث ، فإذا حذفتها ضاع هذا المعنى المقصود ، ومثال ذلك قولك : «استنصر» لو بنيت منها «افعل» على «أنصر» ضاع معنى الطلب المستفاد من السين والتاء المحذوفتين ومن هنا شذ قولهم : هو أخصر من كذا لأن الفعل هو «اختصر» وهو خماسى ومبنى للمجهول ففيه شذوذان .

ولا أظن أن هذه العلة خروجا على المنطق المعقول ولذلك لم ينقل عن العرب مخالفات كثيرة لهذا الشرط فى صياغتهم للتفضيل مما فعله رباعى مجرد أو مزيد بغير الهمزة ، أما الأفعال الثلاثية المزيدة بالهمزة ، فى أولها مثل : أعطى ، وأكرم ، وأقسط ، وأعلم ، فقد ورد بناء اسم التفضيل من مصدرها كثيراً ، قالوا : هذه الليلة أظلم من سابقتها ، والمعنى يحتم أن التفضيل هنا للاظلام ، أى أن الفعل هو «أظلم» لا «ظلم» وقالوا هذا المكان أقفر من غيره ، والفعل هنا أقفر لا قفر ، وقالوا : أنت أكرم لى من فلان والأسلوب يشير إلى معنى الاكرام والجود لا معنى الكرم والأصالة بخلاف قولك : فلان أكرم نسبا من فلان ، فهذا من الثلاثى . وقالوا : هو أعطاهم وأولاهم بالمعروف والواضح أن الثلاثى من هذين الفعلين لا يدل على معنى الإعطاء والجدارة فالفعل «عطا» يدل على مد العنق ، والفعل : «ولى» يدل على تولى المسئولية فهما إذن من الرباعى وقال تعالى ﴿ ذلك أقسط

عند الله ﴾ وفعلها : أقسط بمعنى أزال الظلم ومؤداه العدل . لا من «قسط» التى معناها : جار وظلم .

وبناء على هذه الكثرة الواردة فى اللغة رأى المحققون وعلى رأسهم سيبويه أن بناء التفضيل جائز من هذا الفعل باطلاق . بمعنى حذف همزته ووضع همزة التفضيل مكانها [1] والمازنى وجماعة من اتباعه يمنعون باطلاق أيضا مستدلين بأن الحذف الزائد يضيع معناه ، ويحكمون على ما ورد بالشذوذ عن القياس . وابن عصفور ومن سار على نهجه يفصلون بين ما كانت همزته للنقل . أى جاءت لتعطى الفعل قوة بمعنى أنه إذا كان لازما جعلته متعديا ، وإذا كان متعديا لواحد جعلته متعديا لاثنين فيمنعون بناء التفضيل منه لأن هذا المعنى سيفوت ادراكه بحذف همزة النقل .. أما ما كانت الهمزة فيه لغير النقل بأن صيغ عليها ابتداء مثل : أظلم الليل ، وأقبل الصبح ، وأقفر المكان ، فإن صوغ اسم التفضيل منه غير ممنوع حيث لا يُفَوِّت معنى مقصودا من هذه الزيادة ، وهذا هو ما أميل إليه [2] .

الثامن : أن يكون الوصف المقيس من الفعل على غير وزن «أفعل» حتى لا يؤدى ذلك إلى اللبس بين الصفة المشبهة المفيدة لاصل الحدث ، واسم التفضيل المفيد لزيادة الحدث ، وهذا ما جعلنا نحرص على النص فى التعريف بما يفرق بينهما فإذا قيل : فلان الأعرج لم نتبيّن ، هل المراد إثبات عرجه فقط ، أم إثبات تفوقه فى هذا العرج ، لو أننا أجزنا بناء التفضيل منه ولذلك لا يبنى من مثل الأحول ، الأحدب ،الأعمى ، الأجهر ، الأعور مما يدل على لون أو عيب أو حلية ظاهرة كما سبق فى الصفة المشبهة .

هذا ما اتفق عليه البصريون بلا تفرقة ، أما الكوفيون فيجيزون صياغته من البياض والسواد على وجه الخصوص لورود ذلك ولانها أصل الألوان ، وذلك

١- حاشية يس ١/٥٠٢ .

٢- التبيان فى تصريف الأسماء ص ٦٨ .

كمـا ورد فى وصـف الحـوض المورود يوم القـيامة بأنه أبيض من اللبن ، وفى وصف النـار بأنهـا أسـود من الـقار ، وكـما فـى قول المتـنبى :

لأنت أسـود فى عـينى من الظلم

وكقول طرفة :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فـأنت أبيـضـهم سـربال طبـاخ

طـريقـة صـوغـه :

إذا تحققت هذه الشروط الثمانية كان لنا أن نصوغ اسم التفضيل قياسا على وزن «أفعل» للمذكر ، وعلى وزن «فعلى» للمؤنث مباشرة مثل : خالد أعلم بالنحو من على ، وفاطمة الصغرى أذكى أخواتها .. وكان لنا أيضاً أن نصوغه بوساطة تدل على الكثرة والزيادة ثم نأتى بالمصدر الصريح بعد هذه الوساطة منصوبا على التمييز المحول من الفاعل فنقول : خالد أكثر علماً بالنحو من على . قال تعالى : ﴿ فهي كالحجارة أو أشد قسوة ﴾ .

أما إذا اختل الشرط الأول : بأن كانت الكلمة لا فعل لها فإن كان لها مصدر مسموع أو كان يمكن الإتيان بمصدر صناعى ، استطعنا صياغة التفضيل على الطريقة الثانية مثل : إبراهيم أكثر جدارة من أحمد ، وعلى أقوى فروسية من عمر .

وإذا اختل الشرط الثانى وهو تصرف الفعل ، أو الثالث وهو تفاوته فإننا لا يمكن أن نصوغ منه اسما للتفضيل لاستحالة ذلك وتناقضه مع مفهومه فالأول جامد لا يتحول عن صيغته ، والثانى ليس فى استطاعته أن يدل على زيادة « إذا لا مزيه لفاعل على آخر حتى يفضل عليه» [1] .

وإذا اختل الشرط الرابع أو الخامس بأن كان مبنيا للمجهول أو منفيا ، فـقـد اختلف النحاة فى مجئ التـفـضـيل منه : قـال بعـضـهم لا يأتى منه

١- الهمع ١٦٥/٢

التفضيل مطلقا لا على الطريقة الأولى ولا على الثانية حتى لا يلتبس بالمعلوم والمثبت ، ولا على الطريقة الثالثة لأن المصدر المؤول معرفة والتمييز لا يأتي معرفة .

وقال ابن هشام : بل يأتي منهما على الطريقة الثالثة وهي أن يأتي بعد الوساطة بمصدر مؤول بدل المصدر الصريح ويقع تمييزا أيضا بصرف النظر عن كون التمييز معرفة ، فإنه قد سمع مجئ التمييز المعرفة في مثل طبت النفس .

وفصل بعضهم بين ما فيه قرينة تمنع اللبس ، وما ليس فيه ذلك ، فإن وجدت القرينة بأن كان الفعل موضوعا على البناء للمجهول مثل : زهي ، وزكم . أو لم يرد إلا منفيا مثل : ما عاج بالدواء ، فإنه يجوز الإتيان بالتفضيل على الطريقة الأولى والثانية ، وما لم توجد فيه القرينة يجوز مجئ التفضيل منه على الطريقة الثالثة مثل : محمد أولى أن يكافأ من أخيه ، على أجدر أن لا يغضب منه أحد ، على أن بعض النحاة يرى في المنفي جواز الإتيان منه على الطريقة الثانية بعد إضافة كلمة (عدم) ولو لم توجد القرينة المانعة .

وإذا انخرم الشرط السادس بأن جاء الفعل ناقصا فالصياغة فيه تخضع لترجيح أحد الرأيين المشهورين في مفهوم النقص ، فمن قال إن الفعل الناقص له مصدر صريح وهو مشتمل على الحدث والزمن كالفعل التام غير أن حدثه لا يتم إلا بالخبر فإنه يبني منه التفضيل على الطريقة الثانية.فيقول : إبراهيم أسرع صيرورة إلى الخير من أبيه ، وعلى الثالثة أيضاً مثل : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .

ومن قال أن الفعل الناقص لا يشتمل على الحدث وليست له دلالة إلا على الزمن رفض الإتيان بالتفضيل منه .

أما الشرط السابع والثامن فإنه إذا اختل أحدهما لجأنا إلى الطريقة الثانية باتفاق وأتينا بالمصدر الصريح من الزائد على ثلاثة ، مثل : محمد أدق اختيارا من صديقه ، ومما جاء وصفه على أفعل مثل : على أكثر عرجا من رفيقه وقد مر التفصيل والتعليل حين تحدثنا عن الشروط .

خامسا : أسماء الزمان والمكان

إذا أراد الإنسان أن يحدد الزمان أو المكان الذى حدث فيه الفعل كان عليه أن يأتى بما يدل على الزمان أو المكان من الظروف ويتبعه بالحدث فيقول مثلا : فى وقت السحر تتنزل الرحمات أو : فى هذا المكان قتل علىّ . هذا هو الأصل غير أن العرب على عادتهم فى الميل إلى الايجاز والاختصار صاغوا من الحدث نفسه وزنا يدل على الزمان أو المكان فيقولون فى التعبير الأول : استغفرت ربى فى منزل الرحمات ، وفى الثانى : هنا مقتل علىّ .

ومن أجل هذا كان مبحث أسماء الزمان والمكان فى باب المشتقات الصرفية ، وإذن فهى « أسماء صيغت للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه » . وهى بهذا التعريف تغاير ظروف الزمان والمكان ؛ ذلك أن الظرف لا يدل إلا على الزمن أو المكان فقط ، وليس له علاقة بالحدث الذى وقع فيها ، أما هذه الأسماء فإنها تدل على الزمان أو المكان بصيغتها وعلى الحدث بمادتها ، ومعنى ذلك أن لاسم الزمان أو المكان دلالة مركبة أما ظرف الزمان أو المكان فدلالة بسيطة .

وحتى لو جاء الظرف على صيغة أسماء الزمان أو المكان فى حالة اتحادهما مع العامل فيهما مثل : جلست مجلس زيد ، فإن كلمة مجلس هنا ليست اسم مكان بالمعنى الاصطلاحى السابق حيث سبقها الفعل الدال على الجلوس فتمحضت للدلالة على الظرفية .

كيفية صوغهما :

إما أن يكون المصدر المصوغ منه اسم الزمان أو المكان مصدرا لفعل ثلاثى مجرد ، أو لمزيد على الثلاثة :

ا ـ فيصاغ من مصدر الثلاثى على زنة « مفْعَل » بفتح العين فى

الحالات الآتية :

١- إذا كان المضارع مفتوح العين مثل : يشرب ويذهب فيأتى على : مشرَب ومذهَب .

٢- إذا كان المضارع مضموم العين مثل : يقتل ويسلك فيأتى على : مقتل ومسلك .

٣- إذا كان الفعل منقوصا مطلقا أيا كانت حركة عين المضارع مثل : يرمى ، يسعى ، يسلو ، فيأتى على : مرمى ، مسعى ، مسلى .

٤- إذا كان الفعل لفيفا مفروقا أو مقرونا مثل : يقى ويأوى فيأتى على : موقى ، ومأوى .

وقد جاء فى القرآن الكريم أمثلة لهذه الحالات منها :

- قوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾ أى مكان شربهم .

- قوله تعالى : ﴿وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾ أى لا مكان يلجأون إليه .

- قوله تعالى : ﴿ذلك مبلغهم من العلم﴾ أى هذا هو المستوى الذى يمكنهم بلوغه من العلم .

وقال : ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ أى مكانا تقوم فيه فيحمدك فيه الناس بالشفاعة العظمى .

وقال : ﴿إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ أى فى مكان يقعدون فيه منعمين فى حضرة الملك الديان .

وقال : ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوي فإن الجنة هي المأوي﴾ أى مكان الإيواء .

وقال عن جهنم : ﴿ فبئس مثوي المتكبرين ﴾ .

كما جاء فى النصوص العربية استعمال هذه الأسماء .

قال الشنفرى :

وفى الأرض منأى للكريم عن الأذى   وفيها لمن خاف القلى متحَوّل

ومما يجدر بالذكر أن التمييز بين اسمى الزمان والمكان يعتمد على القرائن التى ينصبها المتكلم فى أسلوبه ، فحين يقول : الصيف مشرب الماء البارد ، أو يوم الامتحان مندم الكسول ، أو : يوم عاشوراء مقتل الحسين ، لايشك السامع فى أنه أراد اسم الزمان .

وحين يقول : هو منى مقعد القابلة ، أو مناط الثريا ، أو مزجر الكلب لا يتكلف السامع جهدا فى معرفة غرض المتكلم وهو اسم المكان .

ب ـ ويأتى كل منهما على زنة « مفعِل » بكسر العين من مصدر الثلاثى فى الحالتين الآتيتين :

١ـ إن كان المضارع مكسور العين مثل : يضرب ، يبيت ، ينزل . فنقول من ذلك : مضرب ، مبيت ، منزل .

٢ـ إن كان الفعل مثالا واويا حذفت واوه فى المضارع مثل : يعد ، يضع ، يثق فنقول : موعد ، موضع ، موثق .

وقد ورد أيضاً فى كتاب الله وفى النصوص العربية ما يؤيد هذه القاعدة :

ـ قال تعالى : ﴿ وجعلنا لمهلكهم موعدا ﴾ بكسر اللام من «مهلك» والعين من «موعد» .

ـ وقال : ﴿ ولم يجدوا عنها مصرفا ﴾ .

ـ وقال : ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾ .

ـ وقال : ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقر أو أحسن مقيلا ﴾ .

هذا ولعل القارئ على ذكر من أن القاعدة فى المضارع المكسور العين يتخالف فيها المصدر الميمى عن اسمى الزمان والمكان ، فالمهلَك بفتح اللام مصدر وبكسرها اسم زمان أو مكان . والمطير اسم زمان ، والمطار مصدر وإن سمع فيه الدلالة على المكان أيضا .

أما قاعدة المثال الواوى فيتفق فيها الأنواع الثلاثة ، قال تعالى : ﴿ بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا ﴾ الموعد هنا اسم زمان ، والموئل اسم مكان. وقال سبحانه : ﴿ قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ . الموثق هنا مصدر ميمى .

ما شذ عما سبق :

مع كثرة الوارد على نسق هذه القواعد ورد اسم المكان على غيرها : إذ ورد بكسر العين وحقها الفتح فى مثل : مشرق ، مغرب ، منبت وورد بكسرها وفتحها فى مثل : مسجد ، منسك ، محشر ، مطلع ، مفرق ، مسكن ، مسقط . ويرى بعض النحاة وعلى رأسهم سيبويه أن الكسر فى هذه الأمثلة يراد منه اسم مكان خاص غير مرتبط بالحدث ، فالمسجد مثلا اسم لبيت الله ولا تريد منه موضع السجود ، وهكذا .

وقد تلحق التاء بهذا الباب سماعا لتدل على كثرة الحدث فيه مثل : مدرسة ، ومطبعة ، ومقبرة ، ومجزرة .

جـ ـ ويأتى كل منهما على وزن اسم المفعول كالمصدر الميمى إذا صيغ من مصدر غير الثلاثى ، أى نأتى بالمضارع مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، والقرائن حينئذ هى التى تميز بين الصيغ

الأربع : المصدر الميمى ، اسم المفعول ، اسم الزمان ، اسم المكان ، ففى قوله تعالى : ﴿ **لكل نبأ مستقر** ﴾ يترجح اسم الزمان ، وفى قوله : ﴿ **واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى** ﴾ وفى قوله : ﴿ **ويعلم مستقرها ومستودعها** ﴾ وقوله : ﴿ **ولن تجد من دونه ملتحدا** ﴾ وقوله : ﴿ **وحسنت مرتفقا** ﴾ وقوله : ﴿ **لأجدن خيرا منها منقلبا** ﴾ وقوله : ﴿ **حسنت مستقرا ومقاما** ﴾ وقوله : ﴿ **رب أنزلني مُنزلا مباركا** ﴾ فى كل ذلك نطمئن إلى أن اسم المكان هو المراد . وقد تصلح الكلمة الواحدة لأكثر من وجه ، فقوله تعالى : ﴿ **إن للمتقين مفازا** ﴾ تحتمل الصيغة المصدر الميمى واسم المكان واسم الزمان . وقوله : ﴿ **فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه** ﴾ تحتمل المصدرية ، واسم الزمان ، واسم المكان .

هذا وقد أحسن بعضهم فى نظم ضوابط المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان فيما يأتى :

يصاغ من الفعل الثلاثى مَفْعَل	**بفتح إذا ما اعتل باللام مطلقا**
بمعنى زمان أو مكان ومصدر	**كمغزى ومرماه ومرقاه من رقى**
كذاك صحيح اللام حيث مضارع	**أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا**
وإلا ففتح للمراد لمصدر	**وفى غيره كسر فقل فيه منطقا**
وواوىّ فاء صح بالكسر مطلقا	**لدى غير طىّ جاء فاجعله موثقا**
وإن رمت من غير الثلاثى هذه	**فجئ باسم مفعول كمجرى ومرتقى**
وما جاء من لفظ على غير هذه	**فذلك أضحى بالسماع معلقا**

« مَـفْـعَـلة » مـن أسمـاء الأعيـان

سبق أن تحدثنا عن لحوق التاء لاسم المكان إذا أريد الدلالة على كثرة الحدث وتكرره فى هذا المكان كمدرسة ومطبعة ، كما سبق فى أول الكتاب آراء العلماء فى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وأن من أدلة القائلين بهذا الاشتقاق ما ورد عن العرب فى اشتقاقهم من أسماء الذوات الثلاثية وصفا للمكان الذى تكثر فيه هذه الذوات على وزن « مَـفْـعَلة » فيقولون: مأسدة، مذأبة ، مسبعة .

ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة :

إليك جـاوزنا بلاد مـسـبـعـة   إذ الفـلاة أوحـشت فى المعـمـعـة

ـ كما ورد من الأسماء المزيدة على ثلاثة بعد حذف زيادتها نحو : أرض مفعاة أى كثيرة الأفاعى . ومحياة أى كثير الحيات . ومقـثأة أى كثيرة القثاء ، ومبطخة أى كثيرة البطيخ .

ـ بل إن حذف بعض الأصول قد ورد قليلا فقيل فى الأرض التى كثرت فيها العقارب : معقرة .

ومن هنا اختلف الصرفيون فى قياسية صوغ «مفعلة» من أسماء الذوات الثلاثية أو المزيدة. فاعتد بعضهم بكثرة السماع فقاسها سواء كانت هذه الأعيان حيـوانا أم نباتا أم جمادا فيقولون : أرض مضبعة لما يكثر فيها الضباع ، ومقردة لما يكثر فيها القرود ، ومقمحة لكثرة زراعة القمح ، ومحجرة لكثرة الحجارة ، ومرملة لكثرة الرمال . كل هذا من الثلاثى . ويقولون : أرض مكتنة لأرض يكثر فيها نبات الكتان ، ومرمنة لكثرة الرمان .

أما حذف بعض الأصول كما فى العقرب والضفدع والطحلب فلم يقل أحد بقياسيتها بل وردت كلمات معدودة صيغت منها على زنة

(مُـفَـعْـلَـلَة) مثل : مثعلبة ، معقربة ، معنكبة .

ـ ولهذا جاء قرار مجمع اللغة العربية [1] : « تصاغ (مَـفْـعَـلة) قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان سواء كانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد » .

« مَـفْـعَلة » للـدلالة علـى السبب

صاغ العرب أيضا على وزن (مفعلة) قاصدين الدلالة على سبب، حدوث الفعل أو توقع حدوثه وإن لم يقع . ومما ورد فى ذلك : « السواك مطهـرة للفم مرضاة للرب » و « الولد مبخلة مجبنة محزنة » و (ترك العشاء مهرمة) و « الحرب مأيمة للنساء » قال عنترة :

نبئت عمـرا غير شاكر نعمتى　　　والكفـر مـخـبـثـة لنفس المنعم

وقال أبو العتاهية :

إن الشـبـاب والفـراغ والجـدة　　　مـفـسـدة للمـرء أى مـفـسـدة

ومع ورود هذه الأمثلة وتلك النصوص لا نستطيع القول بالقياسية فيها .

****

١- مجلة المجمع جـ ٢ ص ٣٥ .

سادسا : اسم الآلة

على مبدأ الإيجاز والاختصار فى هذه اللغة العريقة يأتى صوغ اسم الآلة أيضا من المصدر ليدل على ما وقع الفعل بوساطته بدلا من ذكر الفعل وآلته . وقد وردت له صيغ كثيرة أشهرها ثلاثة ، تعود إلى أصل واحد هو «مِفْعَل» بكسر الميم ، وهذه الكسرة هى التى تميز بين اسم الآلة وغيره من أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمى .

والصيغة الثانية بزيادة ألف بعد العين فتأتى على « مفعال » .

والصيغة الثالثة بزيادة تاء فى آخره فتأتى على « مِفْعَلَة » .

والأمثلة على هذه الصيغ كثيرة :

* فللصيغة الأولى وهى الأصل : مِبْرد ، مِثْقَب ، مِقَصّ ، مِخْلب ، مِقود ، مِجَنّ ، مِبْضع ، مِشْرَط

* ومثال الصيغة الثانية : مفتاح ، مقراض ، محراث ، منقاش ، منشار ، ملقاط ، مسبار .

* ومثال الصيغة الثالثة : مِسطرة ، مِرآة ، مِبراة ، مِصفاة ، مِكنسة ، مِقرعة ، مئذنة ، مِيضأة ، مقلاة ، مرقاة .

وما ورد من هذه الأمثلة مفتوح الميم فمقصود فيه المكان الذى يستعمل آلة مثل المرقاة وهى درجة السلّم فمن فتحها قصد مكان الرقى ومن كسرها قصد آلة الرقى .

وهذه الصيغ الثلاث لاستفاضتها فى الاستعمال ولشهرتها حكم المحققون بقياسيتها على عكس ما قاله بعض الصرفيين أن اسم الآلة كل صيغه سماعية ، وعلى عكس ما قاله بعضهم الآخر أن الصيغة الثالثة سماعية .

ورأى المحققين أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى قراره الآتى :

« يصاغ قياسا من الفعل الثلاثى على وزن : «مِفْعَل ومِفْعَلة ، ومِفْعَال» للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشئ ، ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة » [1] .

* غير أن هذه الصياغة لا تتم إلا من مصدر فعل ثلاثى متعد دال على علاج حسىّ ، وهذه شروط ضرورية لأن غير المصدر لا يحتاج إلى التوسل باسم الآلة، وغير الثلاثى تفوت معه المحافظة على هذه الصيغ ، وغير المتعدى ليس له مفعول يحتاج إلى آلة يستعين بها صاحبها على إيقاع الفعل عليه ، والذى لا يعالج بالحس لا يقتضى آلة .

وما ورد من غير هذه الصيغ اتفق على شذوذه عن القياس غير أن المسموع منه يحترم ويستعمل ، ومن ذلك :

ـ ما ورد مضموم الميم والعين مثل : مُدُقّ [2] ، مُنْخُل [3] ، مُدْهُن [4] ، مُسْعُط [5] ، مُكْحُلة [6] .

وقد علل سيبويه مخالفة هذه الكلمات للقياس بأن المتحدث بها يريد منها أسماء هذه الأوعية .

ـ ومما ورد سماعا على غير هذه الأوزان : خِياط ، سفّود ، إبرة ، قلم ، سكين ، فأس ، قدوم ، هراوة ، عصا ، رمح ، سيف .

١- مجلة المجمع حـ ١ ص ٣٥ .

٢- آلة الدق .

٣- ما ينخل به الدقيق .

٤- ما يجعل فيه الدهن .

٥- وعاء السعوط وهو الدواء الذى يوضع فى الأنف .

٦- وعاء الكحل .

التـذكيـر والتأنـيث :

المذكر أسبق فى الوجود من المؤنث ، أكد ذلك الوحى السماوى حين تحدث عن خـلقة الإنسان الأول ؛ فأخبر عن نشأة الرجل من تراب وماء ، وعن تبعية المرأة للرجل فى الخلق فقال سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾ من هنا لم يحتج المذكر ـ فى اللغة العربية ـ إلى علامة تدل عليه لأنه الأصـل ، واحتاج المؤنث إلى علامة تميزه لأنه الفرع .

وعلامة التأنيث الأصلية هى التاء ، والفرعية هى الألف : ممدودة أو مقصورة . ولما كانت التاء هى الأصل اختصت بتقديرها عند الاحتياج إلى التقدير حين يأتى الاسم مؤنثا بلا علامة ظاهرة .

فالمـذكر : ما خلا من علامتى التأنيث ودل على مذكر مثل : إنسان ، رجل ، صائم ، أحمد .

والمؤنث : ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة مثل : فاطمة ، حبلى ، حسناء ، زينب .

أقســـام المـــؤنـث

١ـ **مؤنث حقيقى** : وهو من الإنسان والحيوان ما له فرج ، سواء كانت العلامة ظاهرة نحو عائشة ، وليلى ، ولمياء ، ونعجة ، وبقرة ، أم مقدرة نحو : سعاد ، هدى ، هند ، أتان .

٢ـ **مؤنث مجازى** : وهو مالم يكن كذلك ، وقد تكون فيه علامة التأنيث ظاهرة كغرفة ، وبشرى ، وصحراء ، وربما لا تكون فيه علامة مثل : دار ، نار ، شمس ، عين ، أذن ، حرب ، يد ، رِجْل ، ريح . والعلامة فى مثل هذا مقدرة أيضاً .

٣ـ **مؤنث لفظي** : وهو ما فيه علامة التأنيث ولكن مدلوله مذكر كما هي طلحة ، وحمزة ، وعطية ، وطرفة ، ورضوى (اسم جبل) وزكرياء

علامات التأنيث

العلامة الأولى : التاء

سبق أن ذكرنا أن هذه العلامة هي الأصل إذ تزاد ساكنة في آخر الفعل الماضي لتدل على تأنيث الفاعل أو نائبه ، وتزاد في أول المضارع فتكون علامة على المضارعة والتأنيث مع الغائبة ، وتزاد على آخر الاسم متحركة فتدل على تأنيثه سواء كان اسما : كخديجة أم وصفا كصائمة ، وتقدر فيما دل على مؤنث وليس فيه علامة

ويعرف تأنيث الكلمة التي ليس فيها علامة بالسماع ، ومما يدل على ذلك :

١ـ وصف الكلمة بالمؤنث مثل قوله تعالى : ﴿ وتعيها أُذُنٌ واعيَةٌ ﴾

٢ـ مجيء الحال منها مؤنثا مثل قوله تعالى ﴿ ولسُلَيْمان الرّيح عاصفةً ﴾

٣ـ الإخبار عنها بصيغة المؤنث مثل قوله تعالى ﴿ والشَّمسُ تجري لمُسْتَقَرٍّلَها ﴾

٤ـ عود الضمير عليها مؤنثاً مثل قوله تعالى : ﴿ حتَّى تضع الْحرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ .

٥ـ الإشارة إليها بما هو مختص بالمؤنث مثل قوله تعالى ﴿ تلْكَ الدَّارُ الآخرَةُ نجْعَلُها للّذين لا يُريدُون عُلُوّاً في الأرض ﴾

٦ـ إسناد الفعل إليها مؤنثا مثل قوله تعالى ﴿ والْتَفّت السَّاقُ بالسَّاق ﴾

٧ـ لحوق تاء التأنيث بالاسم عند تصغيره مثل أذينة . قديرة . هنيدة

٨- حذف التاء من لفظ العدد المخالف للمعدود فى التذكير والتأنيث مثل : ثلاث أذرع

أنـــواع التـــاء :

الكثيـر الغـالب فى هذه التـاء حين تلحق بآخر الاسم أن تدل علـى الـتأنيث ، ويكون ذلك **غالباً** فى الصفات كاسم الفاعل مثل : صابرة ، واسم المفعول مثل محمودة ، والصفة المشبهة فى كثير من صيغها كجميلة وفرحة ، وفى المنسوب كعربية ومصرية

ويكون ذلك **قليلا** فى أسماء الأعيان إذ الأصل فيها أن يوضع لكل نوع كلمة مستقلة كجمل ، وناقة ، وعير ، وأتان . ومن أمثلة ما ورد : امرأة ، شيخة ، ظبية ، فتاة ، عمّة ، خالة ، إنسانة ، حمارة .

* وقد غلب ترك التاء فى الصفات المختصة بالإناث الواردة على صيغتى : « فاعِل » و « مـفْعِل » إذا لم يقصد منهما طروء الصفة وحدوثها ، وأمثلة ذلك : حائض ، طالق ، فارك ، مرضع ، مطفل . فإن قصد حدوث الصفة لحقتها التاء كما إذا كانت الفتاة صغيرة ثم حاضت أو كانت المرأة زوجة ثم طلقت فنقول : حائضة وطالقة ، وحين تلقم المرأة ثديها لطفلها نقول عنها مرضعة ، أى أن الحائض والمرضع بغير التاء هى ما من شأنها الحيض والإرضاع بصرف النظر عن حصول هذا أو ذاك ، ولهذا يرى الخليل أن هذه الصفات جردت عن التاء لتأديتها معنى النسب «كلابِـنٍ» و «تامر» أى ذات حيض وذات طلاق ، ويرى الرضى أن التـاء هنا فـارقـة بين قـصـد الحـدوث وعدمه ، ولذلك حين أريد التعبير عن شدة الأمر فى يوم الزلزلة قال تعالى : ﴿ يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾ ليدل على أن هذه المرأة قد ذهلت عن طفلها فى حال إرضاعه

* وقد تزاد التاء لمعان أخرى غير التأنيث كالدلالة على الوحدة فى اسم

المرة كالضربة ، والنزلة ، والجلسة . وكما فى اسم الجنس الجمعى كالتمرة والنخلة والشجرة .

* وقد تزاد للمبالغة كراوية ، وعلامة ، ونسّابة ، وهُمَزة ، وضُحكَة .

* وقد تزاد للتعويض كعِدَة ، وهبة ، وإقامة ، وتوصية ، واستقامة ، وأزارقة .

* وقد تأتى للنقل من باب «الصفات» إلى باب «الجوامد» كمقدمة بمعنى التقديم وخاتمة بمعنى الختام وحقيقة بمعنى الحق .

صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث :

١ـ **فَعول** بمعنى «فاعل» مثل امرأة صبور ، شكور ، وبئر شطون (بعيدة) وفتاة بغىّ ، وامرأة قتول ، قال تعالى: ﴿ وما كانت أمك بغيّا ﴾ (١)

وقال عمر بن أبى ربيعة :

قال لى صاحبى ليعلم ما بى أتحب القَتُول أخت الرباب

وأما قولهم : ملولة وفروقة ، فالتاء فيهما للمبالغة لا للفرق بين المؤنث والمذكر إذ يقال : رجل ملولة وفروقة ، كما نقول : علامة و نسابة .

وقد شذ قولهم : امرأة عدوّة حيث حملوها على ضدها وهو «صديقة».

* وأما فعول بمعنى « مفعول » فقد تلحقها التاء نحو : ركوبة ، وحلوبة ، وإن كان الرضىّ يرى أن هذه التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، ومثالها مع ترك التاء : جزور وركوب .

٢ـ **مِفْعال** : تقول امرأة معطار ، ومكسال ، ومعطاء ، ومنحار ، ومهذار ،

١- أصلها : بَغُوىٌ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرها قبل الياء للمناسبة ، والدليل على ذلك عدم تأنيثها بالتاء إذ لو كانت على وزن فعيل للحقتها التاء إذ ستكون على وزن فعيل بمعنى فاعل .

ومئناث « عادتها أن تلد الإناث » ومذكار « عادتها أن تلد الذكور » .

٣ـ مِفْعيل : نحو امرأة معطير ، ومنطيق «فصيحة» ، وحجر محضير «ناقة كثيرة الجرى» وشذ «مسكينة» حملا على فقيرة .

٤ـ فَعيل : بمعنى « مفعول » إن عُلم موصوفه ، ولو بالإشارة أو الضمير ، وعدم التأنيث فيها هو الغالب كامرأة قتيل ، وجريح ، فإن لم يعلم الموصوف ـ بأن استعملت استعمال الأسماء ـ لحقتها التاء خوفا من اللبس نحو : عندى ذبيحة ، ومررت بقتيلة بنى أسد . وكذلك إن جاءت « فَعيل » بمعنى : فاعل نحو رحيم ورحيمة ، وكريم وكريمة ، وجميل وجميلة ، وسعيد وسعيدة ، وهكذا .

٥ـ فَعَال : كامرأة حصان ، وفتاة رزان ، وإنسانة جبان .

العلامة الثانية : ألف التأنيث المقصورة :

هى ألف تزاد فى آخر الاسم تدل على تأنيثه نحو : ليلى ، سلمى ، حُبلى فُضلى . وقد ورد لها أوزان كثيرة ، غير أن بعضها لم يرد عليه سوى ألفاظ معدودة ، وأشهر أوزانها :

١ـ فُعْلى : ويأتى عليها الاسم المؤنث جامدا كحُزْوى (مكان معروف) . ومصدراً كبشرى ورجعى ، وطوبى ، قال تعالى ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ وقال : ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ ﴾ وقال : ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ . وصفة لأفعل التفضيل مثل كُبرى ، وحسنى ، قال تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ . وصفة لغير تفضيل مثل : حبلى ، وخنثى ، وضيزى ، قال تعالى : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ .

٢ـ فَعْلى : ويأتى عليها المؤنث جامدا كلَيْلَى ، وسَلْمى ، ورضوى ، وجمعا كجرحى وقتْلَى ومَرْضَى وصفة : كشبعى وجوعى ، ومصدرا

كرعوى .

٣ـ **فـعْلى** : كذكْرى ، وشـعْرى ، قال تعالى : ﴿ ذكرى وما كنا ظالمين ﴾ وقَال : ﴿ وأنه هو رب الشّـعْرى ﴾ .

٤ـ **فـعّـيلَى** : ولم يجئ عليها إلا المصدر الدال على التكثير كما سبق بيانه فى باب المصادر كحثّيثى ، وخلّيفى ، وخِـصّـيصى ، ورِمّـيّا

٥ـ **فَـعَـالَى** : كصحارَى ، ونصارَى .

٦ـ **فَـعَـلَى** : كبردَى (نهر بالشام) وحمار حـيدَى (نشيط) يسير جـمزى (بسرعة) وفرس وثَـبى (كثير الوثب)

٧ـ **فُـعُـلَّى** : مثل حُـذُرّى (من الحذر) وبُـذُرّى (من التبذير)

هذا وقـد تأتى هذه الألف **للإلحاق** فيشترك مما سبق وزنان تأتى الألف عليها مرة للتأنيث ومرة للإلحاق وهما « فَـعْـلى » بفتح الفاء ، و«فِـعْـلى» بكسرها .

وقـد مرت أمـثلتـهـا للتـأنيث ، ومن أمـثلة الإلحـاق : أرْطى ، عَـلْقى ، ومِعْزى. وقد تحتمل الكلمة التأنيث والإلحاق مثل : تـتْرى ، ذفْرى ، فإن نونت عرفنا أن الألف للإلحاق ، وإن بقيت بدون تنوين عرفنا أنها للتأنيث من حيث إن ما آخره ألف تأنيث يمنع من الصرف كما هو معروف

العلامة الثالثة ، ألف التأنيث الممدودة ،

– يرى «**سيبويه**» أن ألف التأنيث المقصورة هى الأصل للممدودة بمعنى أن الألف الأخيرة فى الممدودة هى علامة التأنيث ، وأن الألف السابقة لها زيدت لغرض المد فالتقى الألفان فقلبت الثانية همزة ، ويرى **الكوفيون** أن الهمزة هى علامة التأنيث دون بدل من الألف ، ويرى **الأخفش** أن الألف والهمزة معاً هى علامة التأنيث

ورأى فريق آخر أن الألف الأولى هي علامة التأنيث وأن الهمزة هي المزيدة للفرق بين مؤنث « أفعل » ومؤنث « فعلان » .

والراجح من هذه الأقوال قول « سيبويه » إذ لم يعهد أن تكون الهمزة علامة للتأنيث كما لم يعهد أن تكون علامة التأنيث حشوا ، كما لم يعهد أن تكون علامة التأنيث من حرفين .

ولها أوزان كثيرة أيضاً أشهرها ما يأتي :

١ـ **فَعْلاء** : وتأتي وصفا كعوراء وعمياء ، وحسناء وحوراء ، وتأتي مصدرا كرغباء ، وسراء ، وضراء[1] ، واسم جمع كطرفاء .

٢ـ **أفعلاء** : كأنبياء ، وأصفياء ، وأتقياء ، وأربعاء .

٣ـ **فُعَلاء** : كخيلاء ، وعشراء ، ونفساء ، وفقهاء ، وعلماء .

٤ـ **فاعولاء** : نحو تاسوعاء ، وعاشوراء .

٥ـ **فاعلاء** : نحو نافقاء ، قاصعاء

٦ـ **فِعلياء** : نحو كبرياء

مر عتبارهم من أسماء المصادر

التثنية والجمع

تنقسم الأسماء عموما من حيث دلالتها على الكمية إلى : مفرد ، ومثنى ، وجمع ، ويتشعب الجمع إلى : جمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم ، وجمع تكسير . وهذا التشعب فى الجمع من جهة سلامة المفرد من التغيير ، ومن جهة نوعه فى التذكير والتأنيث ، فيسمى جمعاً سالماً لمذكر أو مؤنث إذا سلم المفرد من التغيير حين الجمع ، فإذا تكسّر وتغير المفرد فى بنيته عند الجمع كان جمع تكسير .

على أن هناك أقساماً أخرى قد تختلط مع هذه الأقسام عند المبتدئين منها :

اسم الجمع : وهو مالا واحد له من لفظه كنسوة ونساء ، ورهط ، ونفر ، وإبل ، وأبابيل ، وأحاديث ، ومذاكير ، وأباطيل ، ومحاسن ، ومشابه .

واسم الجنس الجمعي : وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بتاء الوحدة أو بياء النسب مثل : تمر وتمرة ، شجر وشجرة ، وبلح وبلحة ، وبقر وبقرة ، وروم وروميّ ، وفارس وفارسيّ .

واسم الجنس الإفرادى : وهو ما يدل على الكثير والقليل مثل : التراب ، الهواء ، الماء ، الخل ، الزيت .

واسم الجنس الآحادى: وهو ما دل على الماهية ولم يقصد منه فرد معين كإنسان وأسد وغلام وكتاب.

وهناك جمع الجمع : وهو ما يدل على تعدد الطوائف والجماعات سواء جاء بطريقة الجموع السالمة كما فى رجالات «جمع رجال» وبيوتات «جمع بيوت» وجمالات «جمع جمال» قال تعالى: ﴿كأنها جمالات صفر﴾ فى قراءة من جمع، أم بطريقة جمع التكسير مثل: أساور «جمع أسورة» قال تعالى: ﴿يُحلَّوْنَ فيها مِنْ أَساوِرَ من ذَهَب﴾

تفصيل الأقسام :

فأما **المفرد** فهو ما دل على واحد أو واحدة من أى جنس أو نوع مثل : رجل ، امرأة ، ظبى ، قلم ، شجرة ، كتاب ، صفحة ، درس ، محاضرة ، زيد ، رأس ، فاطمة . وما إلى ذلك .

وهذا النوع لا يدخل فى علم التصريف الذى هو تغيير وتحويل .

وأما **المثنى** فهو ما دل على اثنين أو اثنتين بشرط الاتفاق فى اللفظ ، بزيادة ألف أو ياء ساكنة مفتوح ما قبلها بعد كل منهما نون مكسورة ، قصدا للإيجاز . كرجلين ، وغلامين ، وكتابين .

شروط التثنية والجمع :

مما ينبغى التنبه إليه أن الاسم القابل للتثنية أو الجمع لابد فيه من :

١ـ أن يكون مفردا أو على صيغة المفرد بحيث لا يثنى المثنى ولا الجمع إلا إذا سمى بهما وكانت طريقة إعرابهما بالحركات كزيدان وحمدون ، حتى لا يجتمع فى الكلمة الواحدة إعرابان .

ويدخل فى هذا الشرط ما إذا جاء جمع التكسير على صيغة لا نظير لها فى المفرد كمساجد وقناديل ولذلك يقال عنها إنها «صيغة منتهى الجموع» وتمنع من الصرف . ولا يتنافى ذلك مع ما ألمحنا إليه من إمكانية جمع الجمع إذ شرطه أن يكون له نظير فى المفرد كما مثلنا بجمال ، وجمالات ، لأن وزن «جِمال» يناظر وزن «كتاب» فى المفرد وهكذا .

أما فى التثنية فإن أريد مما يدل على الجمع إفادة معنى الطائفة أو الجماعة جازت تثنيته مثل «فئة» و «غنم» قال تعالى : ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا ﴾ وقال ﷺ : « مثل المنافق كالشاة العائرة [1] بين غنمين » .

١- المترددة .

٢ـ أن يكون هذا المفرد معربا لأن المبنى لا يتغير كما هو معروف ، وقد اختلف النحويون فى اسم الإشارة واسم الموصول للمثنى فقيل : إنها صيغ وضعت له وليست من باب التثنية الاصطلاحية ، وقيل : إنها حين أريد تثنيتها أعربت بدليل أنها تتغير صيغتها فى حالة الرفع عن حالتى الجر والنصب ، كهذين وهاتين ، واللذين ، واللتين وهما فى الرفع : هذان وهاتان ، واللذان ، واللتان .

٣ـ أن يكون الاسم المراد تثنيته أو جمعه غير مركب ، والتركيب ثلاثة أنوع :

(أ) تركيب إسنادى نقلت فيه الجملة إلى الدلالة على مفرد مثل : تأبط شرا وجاد الحق ، وفتح الله . فهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأنه من باب الجمل المحكية ، ويتوصل إلى التثنية فى هذا النوع بإضافة «ذوا» أو «ذوَى» بمعنى صاحبَىْ . وإلى الجمع بإضافة «ذوو» أو «ذوِى» .

(ب) تركيب مزجىّ اندمجت فيه كلمتان وصارتا كلمة واحدة لا يدل جزؤها على معناها مثل : بعلبك ، وسيبويه ، وحضرموت ، وهذا النوع لم يسمع فيه تثنية ولا جمع ، ولذلك رأى جمهور النحاة منع ذلك أيضا كالمركب الإسنادى لعدم السماع ، ورأى الكوفيون جواز تثنيته وجمعه قياساً لا سماعاً .

(ج) تركيب إضافى أضيفت فيه إلى الجزء الأول كلمة أخرى توضحه وتعرفه أو تخصصه كأبى بكر ، وكتاب النحو ، ودرس فقه ، فهذا يثنى ويجمع الجزء الأول منه فقط فيقال : أبوا بكر ، وكتابا النحو ، ودرسا فقه ، وآباء بكر ، وكتب النحو ، ودروس فقه، هذا هو ما يراه الجمهور، وذهب الكوفيون إلى جواز تثنية الجزأين فيقال : أبوا بكرين وهكذا .

٤ـ أن يكون الاسم المراد تثنيته أو جمعه منكّرا حتى يتحقق التعدد بحيث إذا أريد تثنية العلم أو جمعه لابد من تنكيره أولا ثم يضاف إليه مع التثنية «أل» التعريفية عوضا عن العلمية. ومعلوم أنه لا يجتمع معرفان على معرّف واحد ، فحين نقول : جاء الزيدان يستفاد التعريف من «أل» لا من العلمية .

٥ـ أن يكون لفظ المفردين أو المفردات متفقا ، فإذا اختلفت الألفاظ كما إذا كان لديك ولدان سميت أحدهما محمدا والآخر محموداً فلا يمكنك تثنيتهما ولو كان لك ولد ثالث اسمه عليّ لا يمكنك أيضا أن تجمع الثلاثة بأى نوع من أنواع الجموع ، غير أنه قد يقترن الشخصان بصداقة أو اتفاق فى الصفات فنغلّب أحدهما على الآخر ونثنى لفظ أحدهما كما قالوا فى تثنية أبى بكر وعمر : العمرين إيثارا لخفة لفظ عمر ولصحبتهما الطويلة ، وكما ثنوا الشمس والقمر فقالوا : القمران ، إيثارا للمذكر على المؤنث ، وكما ثنوا الحسن والحسين فقالوا : الحسنان إيثارا للمكبر على المصغر . وهذا النوع مما ينبغى الاقتصار فيه على السماع .

٦ـ ألا يكون هناك بديل عن التثنية والجمع بلفظ موجز أيضا ، فإذا وجد البديل لم يلجأ إليهما ، فالعدد «ثلاثة» مثلا لا يثنى استغناء بالعدد «ستة» ولا يجمع لأن بديل الجمع «تسعة» وهكذا ، أما مائة وألف ومليون فتثنى وتجمع مثل مائتين وألفين ومئات وألوف وهكذا .

ولقد أحسن بعضهم حين جمع هذه الشروط فى البيتين الآتيين تسهيلا على الدارسين فقال :

شرطُ المثنّى أن يكون مُعْربا ومفردا منكّرا ما رُكّبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له مماثلا لم يُغْنِ عنه غيره

*****

كيفية التثنية

لا يخلو الاسم من أن يكون صحيح الآخر أو مقصورا أو منقوصا أو ممدودا .

فإن كان صحيح الآخر أضفنا إلى المفرد الألف والنون المكسورة فى حالة الرفع ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة فى حالتى النصب والجر وذلك مثل تثنية : رجل ، كتاب ، درس ، صفحة ، محاضرة ، سؤال ، قراءة صف ، وعد ، يسر ، شيء ، نائم ، دلو ، ثدى ، فئة ، امرأة ، مرة .

قال تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ . وقال : ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ . وقال ﴿ الطَّلاقُ مَرَّتَانِ ﴾ وتقول فى الباقى : رجلان ، كتابان ، درسان ، صفحتان ، محاضرتان ، سؤالان ، قراءتان ، صفان ، وعدان ، يسران ، شيئان ، نائمان ، دلوان ، ثديان .

تثنية المنقوص :

وأما إذا كان الاسم منقوصا بأن كان معربا ، آخره ياء لازمة قبلها كسرة مثل القاضى ، والداعى ، والساعى ، والمحامى ، والمتداعى ، والمستقصى ، فإن هذه الياء تبقى إن كانت موجودة وتسترد إن كانت محذوفة للتنوين فنقول فيما سبق : القاضيان ، والداعيان ، والساعيان ، والمحاميان ، والمتداعيان ، والمستقصيان .

تثنية المقصور :

وإذا كان الاسم مقصورا بأن كان آخره ألفا لازمة فإنها بالطبع ستكون ساكنة وحين نضيف ألف التثنية أو ياء التثنية وكلاهما ساكن فإن التقاء الساكنين هنا يقتضى إحداث تغيير حتى لا يقع المتحدث فى المحذور ، ولما

كان حذف أحدهما يلبس المثنى بالمفرد فى حالة الإضافة حين نقول مثلا : عصا محمد لم يتبين أهى عصا واحدة أم اثنتان ولما كانت هذه الألف اللازمة فى آخر المقصور الثلاثى من الأسماء المتمكنة ليست أصلا فى ذاتها بل هى منقلبة عن واو أو ياء وجب رد هذه الألف إلى أصلها فى الثلاثى ، فإن كان أصلها الواو ردت إليها وحركت بالفتح قبل ألف التثنية ويائها فنقول فى «عصا» عصوان فى حالة الرفع وعصوين فى حالتى النصب والجر، وفى «قفا» : قفوان وفى «منا» (وهو كيل يزن رطلين) : منوان ، ومنه قول الشاعر :

وقد أعددت للعذال عندى ... عصا فى رأسها منوا حديد

وفى «رجا» (وهو الناحية ، وجمعها أرجاء) : رجوان .

فإذا كان الثلاثى الواوى مكسور الفاء فالجمهور على أن هذا الكسر لا يؤثر ، وأن عودة الواو حين التثنية هى القياس ، فإذا ورد غير ذلك كان شاذا مثل قولهم فى «رضا» : رضيان . والكسائى – وهو زعيم المدرسة الكوفية – يرى أن كسر الأول أو ضمّه يسوّغ قلب هذه الواو ياءً ، ويكون ذلك قياسيا عنده ، وحجته الفرار من ثقل اجتماع الكسرِ أو الضمِ فى أول الكلمة مع ثقل آخرها بالواو ، فتثنية : رباً ، وحِجاً ، وضحىً ، وعُلا عنده : ربيان ، حجيان ، ضحيان ، عُلَيَان .

فإن ورد للثلاثى ما يوحى بأن العرب نطقت هذه الألف مرة بالياء ، ومرة بالواو فلا مانع قياسا من تثنية الكلمة على أحد الوجهين ، وقد ورد ذلك فى كلمة «رحا» فقد قالوا : رحوت ، ورحيت .

أما الثلاثى اليائى فتقلب ألفه ياءً مثل : فتى ، هدى ، منى ، نهى ، قال تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ وتقول : هديان ، منيان ، نهيان .

فإذا كانت الألف أصلية بمعنى أن الاسم منقول من الحروف أو المبنيات

مثل : متى ، بلى ، إلى ، إذا ، فإن أميلت ألفه قلبت ياء وإلا قلبت واوا . مثال ما أميلت : متيان ، بليان ، ومثال مالم تمل : إلوان ، إذوان . وتأخذ الألف المجهولة الأصل حكم الألف الأصلية .

هذا وقد شذ من الثلاثى اليائى : حِـمَوان .

فإذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء مطلقا مثل : مرميان مستشفيان ، حبليان ، ثريّيان ، مصطفيان ، فى تثنية : مرمى ، مستشفى ، حبلى ، ثريا ، مصطفى . ومثلها الأنثى والحسنى . قال تعالى : ﴿ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ﴾ وقال : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ . وقد شذ من الرباعى : مذروان (وهما طرفا الإلية) ومن الخماسى : قهقران ، وخوزلان ، وقد قاس الكوفيون على هذا الشاذ .

تثنية الممدود :

وإن كان الاسم ممدودا فإما أن تكون همزته أصلية أو بدلا من أصل ، أو مزيدة للتأنيث ، أو مزيدة للإلحاق :

فإن كانت الهمزة **أصلية** بقيت فى التثنية نحو : قرّاء ، وُضّاء (صيغة مبالغة من قارئ ووضئ) وإنشاء فتقول فى التثنية : قراءان ، وضاءان ، إنشاءان .

وإن كانت **بدلا من أصل** أى كانت واوا أو ياء قلبت همزة ، فلنا الخيار عند التثنية بين إبقائها لقرب نسبتها إلى الأصل ، وقلبها واوا لشبهها بالألف الزائدة فى كونها ليست أصلا ولكن إبقاءها أرجح وأولى ، وذلك مثل : بناءان ، ورداءان ، وسماءان ، وجلاءان ، ولك أن تقول : بناوان ، رداوان ، سماوان ، جلاوان .

وإن كانت **مزيدة للتأنيث** وجب قلبها واوا مثل : حمراء ، صحراء ، حسناء ، لمياء . تقول فيها : حمراوان ، صحراوان ، حسناوان ، لمياوان وجها

واحدا .

وإن كانت مزيدة للإلحاق جاز فيها الإبقاء لإلحاقها بالهمزة الأصلية ، وقلبها واوا لأنها مزيدة غير أن القلب أولى لأن شبهها بألف التأنيث أقرب فتقول فى مثل : علباء ، حرباء ، قوباء : علباوان ، حرباوان ، قوباوان ، ويجوز : علباءان ، حرباءان ، قوباءان .

وقد شذ من تثنية الممدود قولهم : حمراءان بالتصحيح ، وحمرايان بالياء. كما شذ : كسايان ، وقاصعان ، وعاشوران . وقاس عليها الكوفيون.

تثنية محذوف الآخر اعتباطا :

قد تحذف لام الكلمة لغير علة تصريفية ، وقد تردّ هذه اللام عند الإضافة ، وربما لا ترد ، وعلى هذا الميزان بنى الصرفيون قاعدتهم فى التثنية، فما رده العرب عند الإضافة يرد فى التثنية وذلك مثل : أب ، أخ ، حم ، هن . فهذه الأسماء ترد لامها فى الإضافة كما قال تعالى : ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ ولذلك ترد فى التثنية كما قال سبحانه : ﴿ كما أتمها على أبويك من قبل ﴾ . وقال : ﴿ فأصلحوا بين أخويكم ﴾ .

أما ذو بمعنى صاحب فلا ترد فى التثنية لأنها لا ترد فى الإضافة إذ تقول : ذو علم . وأما فو فإنها تتغير عند التثنية إلى «فم» فيقال : فمان ، ومثل ذو ، وفو : يد ، دم ، غد ، ابن فهذه لم ترد لامها فى الإضافة فلا ترد فى التثنية وشذ قول الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وأما «ذات» بمعنى صاحبة فالأصل ألا ترد لامها أيضا فى التثنية ، ولكنها وردت سماعا فى الفصيح مردودة اللام فى التثنية مع أنها لا ترد فى الإضافة قال تعالى ﴿ ذواتا أفنان ﴾ . فهى إذن مسموعة فصيحة وإن لم تكن مقيسة .

جمـع المـذكـر السـالـم

هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء ونون مفتوحة نحو المؤمنون يحبون الصالحين ، وقد يسمى بالجمع الذى على حد المثنى .

ولعلنا على ذكر مما سبق تكراره من أن وصف السلامة فى الجمع راجع إلى عدم تغيير المفرد فى بنيته وصيغته ، وأن هناك شروطاً عامة للتثنية والجمع لابد من تحققها فى المفرد المراد تثنيته وجمعه . على أن جمع المذكر السالم يتطلب زيادة على هذه الشروط الستة ثلاثة أخرى هى :

١ـ أن يخلو هذا المفرد من التاء فى آخره ، ولو لم تكن للتأنيث ، فنحو طلحة ، وحمزة ، وراوية ، وعلامة لا تجمع جمع مذكر سالماً حتى لا تجتمع فى الكلمة الواحدة علامة تذكير وشبهة علامة التأنيث فى حالة ثبوت التاء فى الجمع ، وحتى لا تلتبس المفردات إذا حذفنا هذه التاء فقلنا مثلا فى «علامة» علامون ، فلا يدرى السامع هل تجمع «علاّما» أو علاّمة .

ولعل سائلا يقول : لماذا اشترطوا خلو المفرد من التاء فقط مع أن من علامات التأنيث كما سبق الألف المقصورة والألف الممدودة ؟ .

والجواب سهل ميسور ، ذلك أن هذه الألف لا تبقى حين الجمع على حالها ، فالمقصورة تحذف ، والممدودة تقلب واوا ، فلو سميت رجلا بـ «سلمى» وأردت الجمع قلت : هؤلاء سلمون فعاملته معاملة ما آخره ألف منقلبة عن أصل كالمصطفى والأعلى . ولو سميته بـ «حمراء» قلت : حمراوون .

وقد أجاز الكوفيون جمع ما فيه التاء وهو مذكر مع حذفها فيقولون فى جمع طلحة : طلحون .

٢ـ أن يدل هذا المفـرد على ذوى العلم ، أو ينزل منزلة ذوى العلم ، فلو سمينا فرسا بسابق مثلا لا يصح أن نجمعه على : سابقين . أما العقلاء وأهل العلم فنقول فيهم : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ونقول فيمن نزل منزلة أهل العلم مثل ما قال رب العزة عن السموات والأرض : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ، وكما قال عن الكواكب والشمس والقمر في قصة يوسف : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ .

وإنما قلنا من ذوى العلم ، ولم نقل ـ كما شاع ـ من العقلاء حتى تدخل صفات الله ـ عز وجل ـ فى مثل قوله : ﴿ فنعم الماهدون ﴾ وقوله : ﴿ أحسن الخالقين ﴾ . ولا يقال عن الله عاقل .

٣ـ أن يكون هذا المفرد علماً أو صفة تقبل التاء فى مؤنثها ، وكما ألمحنا سابقا إذا أردنا أن نجمع العلَم فإننا ننكّره أولا ثم نجمعه ، وإن شئنا أدخلنا عليه «أل» التعريفية ، كما نقول : هؤلاء المحمدون ، ورأيت الزيدين ، أما الوصف فيشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ـ فى صيغها التى تؤنث بالتاء ـ وصيغ المبالغة، واسم التفضيل ، والمنسوب ، والمصغّر ، ولذلك نجمع مثل : العالم ، والمعلوم ، والفرح ، والجبار ، والأعلى ، والمصرى ، والرجيل . أما إذا كان هذا الوصف مما لا يقبل التاء مثل صيغة «أفعل» التى مؤنثها «فعلاء» كأعور وأعرج وعوراء وعرجاء ، أو صيغة «فعلان» التى مؤنثها : «فَعلى» كغضبان وغضبى ، وعطشان وعطشى ، أو كان المذكر والمؤنث فيه بلفظ واحد كصبور وشكور ومسماح وعانس فلا يجمع جمعاً سالماً ، ولا يستثنى

من هذا الضابط سوى «أفْعَل» التفضيل إذ مؤنثه لا يقبل التاء ، ومع ذلك يجمع جمعاً سالماً . والأمثلة كثيرة لا تحتاج إلى إسهاب ، قال تعالى : ﴿إن في ذلك لآيات للعالمين﴾ وقال : ﴿لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين﴾ . وقال ﴿إن فيها قوما جبارين﴾ . وقال : ﴿وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾ . وتقول : إن المصريين مؤمنون بفطرتهم ، وهؤلاء رُجَيْلون نابهون .

وقد شذ عن ذلك قول الشاعر :

فما وجدت بنات بنى نزار حلائل أسْودين وأحمرين

كيفية الجمع :

لا يختلف جمع الصحيح عن الشبيه بالصحيح فى أن المطلوب فى كلٍّ حين الجمع زيادة واو ونون مفتوحة فى حالة الرفع ، وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة فى حالتى النصب والجر . فكما تقول فى جمع العابد والطائع: عابدون ، طائعون تقول فى جمع أمِّىّ ، وعلىّ ، ونضو (هزيل) أميون ، عليون ، نضوون . قال تعالى : ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانىّ ﴾ ولا تستثقل الضمة على الواو ولا الكسرة على الياء فى مثل هذا .

جمع المنقوص :

إذا كان آخر المفرد ياء مكسوراً ما قبلها ، وأردنا الجمع فإننا سنضيف علامة الجمع ويقتضى ذلك ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء للمناسبة ، غير أن ضم ياء المنقوص أو كسرها ثقيل فنضطر إلى حذف هذا الضم أو الكسر فتبقى ياء المنقوص ساكنة ، ومعروف أن واو الجمع أو ياءه ساكنة أيضاً فيلتقى ساكنان فنحذف ياء المنقوص ونضم الحرف السابق لها لمناسبة الواو فى حالة الرفع ونكسره لمناسبة الياء فى حالتى النصب والجر ، وعلى

ذلك نقول فى جمع القاضى والمحامى : القاضُون ، المحامُون ، القاضين ، المحامين ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وأولئك هم المتقون ﴾ وقوله : ﴿ إن المتقين في جنات ونهر ﴾ وقوله : ﴿ إن للمتقين مفازا ﴾ وقوله : ﴿ فأولئك هم العادون ﴾ وقوله : ﴿ إني لعملكم من القالين ﴾ وقوله : ﴿ ثم أغرقنا بعد الباقين ﴾ وقوله : ﴿ إنهم كانوا قوما عمين ﴾ وقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ .

جمع المقصور :

وإذا كان آخر المفرد ألفا فلسنا فى حاجة إلى استنباط الحكم إذ هذه الألف ساكنة وواو الجمع أو ياؤه ساكنة ، ولابد من التخلص من التقاء الساكنين بحذف ألف المقصور غير أننا نبقى الفتحة التى كانت قبل الألف دليلا على أن المحذوف هنا ألف حتى لا يلتبس جمع المقصور بالمنقوص ، فيقال فى جمع المصطفى ، والأعلى : المصطَفَوْن ، الأعْلَوْن ، المصطفَيْن الأعلَيْن. قال تعالى ﴿ وأنتم الأعْلَون إن كنتم مؤمنين ﴾. وقال: ﴿ وإنهم عندنا لمن المصطَفَيْن الأخيار ﴾ .

جمع الممدود :

لا تختلف طريقة جمع الممدود عن تثنيته ، فالهمزة الأصلية تبقى نحو : القُرَّاءون . وهمزة التأنيث تقلب واوا كصحراء عَلماً على رجل تقول فيه : صحراوون ، وفى الهمزة المنقلبة عن أصل يجوز الإبقاء والقلب كسماء عَلماً علي مذكر تقول فيه : سماؤون ، سماوون ، وفى الهمزة الملحقة نقول فيها علباوون ، وعلباؤون .

الجمـــع بـالألـف والتـــاء

مما ينبغى تذكره دائماً أن علامتى الجمع سواء كانتا لمذكر أو لمؤنث من الزوائد ، فلو كـان أحد الحرفين من أصول الكلمة لم يندرج فى مسمّى الجمع السالم فمثلا الشياطين والسلاطين والعرانين ، ليست جمعاً سالماً لأن مفردها : شيطان وسلطان وعرنين ، النون فيه أصلية . ومثل : قضاة ، عفاة ، نحاة ، الألف فيها ليست زائدة ، ولكنها منقلبة عن أصل فلا يسمى هذا جمعا سالما ، وأموات ، وأصوات ، وأقوات ، وأوقات ، التاء فيها أصلية فلا تدخل أيضاً فى الجمع السالم .

ثم إن هذا الجمع ليس خاصا بجمع ما هو مؤنث حقيقى كما كان الأمر فى جمع المذكر السالم حيث اشترطنا هناك أن يكون المفرد مذكرا ليس فيه شبهة تأنيث ، ومن هنا أخذنا تسميته بالجمع بالألف والتاء بدلا من جمع المؤنث السالم ، ذلك أن هذا الجمع يشمل الأنواع الآتية :

١- ما كان علَماً لمؤنث سواء كان فيه علامة تأنيث أم لا ، فتستوى فيه : زينب وهند مع خديجة وفاطمة مع سلمى وهدى مع لمياء وحسناء ، نقول فى الجميع : زينبات ، هندات ، خديجات ، فاطمات ، سلْمَيات هديات ، لمياوات ، حسناوات .

٢- ما كان فيه تاء التأنيث سواء كانت دالة على مؤنث أم على غيره فيستوى فيه عزّة (لأنثى) وحمزة (لمذكر) وشجرة (لاسم جنس) وقائمة (لصفة) فنقول فى الجميع : عزّات ، وحمزات ، شجرات ، قائمات . بحذف هذه التاء استغناء بتاء الجمع عنها ويستثنى من ذلك كلمات : شاة ، شفة ، أمة ، ملّة ، أمّة . فقد استغنى العرب فيها بجمع التكسير عن الجمع السالم فقالوا : شياه ، شفاه ، إماء ، ملل ، أمم .

٣ـ ما فيه ألف التأنيث سواء كانت مقصورة أم ممدودة كبشرى وحبلى ، وصحراء وحسناء ويستثنى من ذلك ما منع مذكّره من الجمع السالم مثل : عطشى ومذكرها عطشان ، وحمراء ومذكرها أحمر . فهذه الصفات وإن كان فى آخرها ألف مقصورة أو ممدودة لا تجمع جمعا سالما حملا للمؤنث على المذكر ما لم يغلب على هذه الصفة استعمالها فى الأسماء كما فى الخضراوات فقد ورد : « ليس فى الخضراوات صدقة » .

ويلحق بذلك ما إذا سميت بإحدى هذه الصفات غير المذكر كما إذا سميت ابنتك حمراء أو ريّا ومذكرهما أحمر وريّان ، فلا مانع من جمعهما بالألف والتاء .

٤ـ ما كان وصفا لمذكر غير عاقل كالجبال الراسيات ، والأيام المعدودات ، والصافنات الجياد ، ويدخل فى هذا الوصف المصغّر كدريهمات ، وكتيّبات .

فإن كان الوصف مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، أو كان خاصا بالمؤنث لم يجمع بالألف والتاء ، ولا بالواو والنون ، وإنما يكتفى فيه بجمع التكسير مثل : جريح وجرحى وصبور وصبر ، وعدوّ وأعداء ، وطالق وطوالق وحائض وحيّض ، ومرضع ومراضع .

هذا وقد جمع الشاطبى هذه الأنواع فى قوله :

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغّر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلّم للناقل

كيفية هذا الجمع :

يجرى على هذا الجمع فى ضوابطه ما جرى على المثنى فى كل

التغييرات التى تطرأ على المفرد غير أننا هنا نضيف ألفاً وتاء علامة لهذا الجمع فى كل الحالات الإعرابية ، كما أن من أوجه الخلاف بينهما أننا فى المثنى نحتفظ بتاء التأنيث التى كانت فى المفرد لأنها هى العلامة الوحيدة الدالة على التأنيث ، أما هنا فلابد من حذف هذه التاء اكتفاء بتاء الجمع المشعرة بالتأنيث ، ففى فاطمة مثلا تثنى على فاطمتين ببقاء التاء ، وتجمع على فاطمات بحذفها ، وفى غير هذين الفرقين نسير على نمط التثنية ، فنقول فى جمع **المقصور** مثل : رضا ، هدى ، فتاة ، ليلى ، أرطى : رضَوات هُدَيات ، فتيات ، ليليات ، أرطيات . برد الألف الثالثة إلى أصلها ، وقلب الألف الزائدة عن ثلاثة ياء ونقول فى **الممدود** : قراءات ببقاء الهمزة الأصلية ، وصحراوات بقلب همزة التأنيث واوا ، وسماءات أو سماوات فيما همزته بدل من أصل .

جمع الثلاثى ساكن الوسط :

إذا كان المفرد المراد جمعه بالألف والتاء اسما ثلاثيا عينه ساكنة صحيحة ليست مدغمة فله أحوال ثلاث :

١ـ إما أن يكون مفتوح الفاء كسجدة ، ونجدة ، وجفنة ، وحسرة ، وظبية ، ودعد ، فهذه يجب عند جمعها فتح عينها اتباعا للفاء سواء كانت اللام صحيحة أم معتلة ، وسواء كانت مؤنثة بالتاء أم بالمعنى فنقول فيما سبق: سجَدات ، نجَدات ، جفَنات ، حسَرات ، ظبَيات ، دعَدات ، قال تعالى : ﴿ كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ﴾ وقال الشاعر :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاى منكن أم ليلى من البشر

ولا تسكّن هذه العين إلا للضرورة الشعرية مثل قوله الشاعر :

وحُمِّلتُ زَفْراتِ الضحَى فأطقْتُها ... ومالى بزَفَراتِ العشىِّ يدان

٢ـ وإن كان هذا الاسم مضموم الفاء جاز لنا فى عينه حين الجمع ثلاثة أوجه : الفتح ، والإتباع للضم ، وهذان هما الشائعان لدى جمهور العرب ، والإسكان على لغة بنى تميم ، غير أن الإتباع هنا مشروط بألا تكون اللام ياء ، فحجرة ، وخطوة ، وجمل ، وبردة تجمع على حجرات ، حجرات ، وحجرات وهكذا .. أما دمية ، وزبية ، وكلية فلا يجوز فيها سوى الفتح والإسكان فتقول : دميات ودميات ولا يجوز الإتباع لثقل الضمة قبل الياء .

٣ـ وإن كان مكسور الفاء فلنا فيه أيضا الأوجه الثلاثة : الفتح والإتباع بالكسر ، على اللغة المشهورة ، والإسكان على لغة تميم ، والإتباع هنا أيضا مشروط بألا تكون اللام واوا ، فمثل هند، وكسرة ، ورعدة يجوز فيه الأوجه الثلاثة ، تقول : هندات ، هندات ، هندات وهكذا . أما ذروة ، ورشوة فلا يجوز فيهما إلا فتح العين أو إسكانها منعا لثقل الكسر قبل الواو لو أننا أجزنا الإتباع. وشذ قولهم فى جروة: جروات بالإتباع .

فإذا لم تتحقق هذه الشروط السابقة فى أول الضابط بأن كان هذا الثلاثى صفة كضخمة وحلوة ، وجلفة فلا يجوز إلا الإسكان ، وندر قولهم فى كهلة : كهلات بفتح الهاء لأنه صفة ، وكثر فتح العين فى : ربعات وهو وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث لأنه فى الأصل من الأسماء .

وإن كان الاسم متحرك العين كسمرة ، ونبقة ، وشجرة فلا تغيير فى عينه حين الجمع .

وإن كانت العين حرف علة كثورة ، ودولة ، وتارة ، وروضة ، وبيضة ، وعورة وجب إسكان العين فرارا من ثقل تحريك حرف العلة ، فنقول : ثورات دولات ، تارات ، روضات ، وبيضات ، وعورات . قال تعالى : ﴿ثلاث عورات لكم﴾ وقال : ﴿في روضات الجنات﴾ .

ولغة هذيل تفتح حرف العلة الساكن استخفافا للفتحة فيقولون : رَوضات ، وعَورات وبيَضات ، وبلغتهم قرئ قوله تعالى : ﴿ثلاث عورات لكم﴾ بفتح الواو ، وقال شاعرهم :

أخو بيَضات رائح متأوّب رفيق بمسح المنكبين سبوح

وإن كانت العين مدغمة فى مثلها مثل : جَنة ، جُنّة ، حُجّة ، جُبّة ، عِمّة ، حِجّة . وجب بقاء هذا الإدغام وعدم تحريك المضعف حتى لا يؤدى إلى الفك وهو أثقل من الإدغام .

جمع ما حذفت لامه :

قد تحذف لام الكلمة ويعوّض عنها التاء كسنة ، ورئة ، ولغة . ولذلك ثلاثة أحوال :

١- إما أن يكون هذا الاسم مفتوح الفاء مثل : هَنة ، سَنة فالأكثر فى جمعه رد اللام المحذوفة فنقول : هنوات ، سنوات ، وذلك لخفة الفتحة ، وقد ورد أيضا عدم الرد فقيل : هنات .

٢- وإما أن يكون مكسور الفاء مثل : رئة ، مئة فالأكثر فيه عدم الرد تقول فيهما مئات ، رئات لثقل الكسرة ، وقد ورد أيضا الرد فقيل : عِضَوات فى جمع : عِضة .

٣- وإما أن يكون مضموم الفاء ، وهذه لا يرد فيها المحذوف عند الجمع مثل : لُغة ، كُرة ، ثبة ، قالوا فيها لُغات ، كُرات ، ثُبات .

وقد ردوا فى «أخت» وقالوا : أخوات حملا على جمع التكسير حين قالوا : إخوة ولم يردوا فى «بنت» فقالوا : بنات .

جمـــــع التكـــســيــر

أهمل كثير من النحاة الحديث عن هذا الجمع معللين ذلك بأن المقصود من هذا العلم بيان الضوابط القياسية للصياغة المطردة ، وهذا الجمع على عكس ذلك ، فأكثره سماعى ينبغى أن يقتصر الاهتمام به على علماء اللغة من خلال المعاجم والقواميس حيث تنبه عقب كل مفرد على جمعه .

وتعرض بعضهم ـ كابن هشام ـ إليه وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

١ـ قسم سماعى لا يجوز القياس عليه وهو الأكثر .

٢ـ قسم غالب يقاس عليه عند الضرورة وهو جمع الثلاثى .

٣ـ قسم مقيس مطرد فى الاستعمال العربى وهو جمع غير الثلاثى .

تعـريفه : هو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفرده لفظا أو تقديرا .

والتغيير الذى يحدث فى المفرد هنا ليس سببه الإعلال أو الإتباع كما كان فى الجمع السالم ، ولكن التغيير هنا هو الذى يدل على الجمعية عكس السالم الذى تنفرد فيه الزيادة بهذه الدلالة . فعند جمع المقصور أو المنقوص فى السالم يحدث فى المفرد تغيير بحذف الحركة للثقل والألف أو الياء لالتقاء الساكنين ، غير أن هذا التغيير لا يدل على الجمع أما الدال على الجمع فهو زيادة الواو والنون أو الياء والنون أو الألف والتاء .

وأما جمع سفينة على سُفُن فإن التغيير فى حركات المفرد وحذف الياء والتاء هو الذى دلنا على أن الثانية جمع للأولى .

والتغيير فى جمع التكسير قد يكون تقديريا إذا اتحد لفظ المفرد والجمع فى ألفاظ معدودة مثل فُلْك ودِلاص وهِجان وإمام وكِناز فهذه الكلمات تستعمل تارة فى المفرد وتارة فى الجمع فنقدر تغيير حركاتها وحروفها عند

الجمع فُعْلٌ في المفرد كقُفْل وعُضْو ، وفي الجمع كخُضْر وصُفْر ، وهجان ودلاص وإمام وكناز في المفرد ككتاب وسلاح وفي الجمع كرجال ورماح ، وقد اضطر الصرفيون إلى القول بهذا التغيير التقديري لأنهم وجدوا العرب تثنيها فيقولون : فلكان ودلاصان عكس ما اتحد لفظه في الدلالة على المفرد والجمع مثل : جُنُب إذ قالوا : هذا جُنُب ، وهذان جُنُب ، وهؤلاء جنب ولم يسمع فيه التثنية .

الصيغ المستعملة فيه :

استعمل العرب أربع صيغ للدلالة على جمع القلة وهي أَفْعُل ، أَفْعِلَة، أفْعال ، فِعْلَة . واستعملوا ست عشرة صيغة للدلالة على جمع الكثرة نبّه عليها بعضهم بالأمثلة في قوله :

في السفُن الشهْب البغاة صُوَر	مرضى القلوب والبحار عِبَر
غلمانهم للأشقياء عَمَلَة	قطاع قُضبان لأجل الفِيَلَة
والعقلاء شُرَّدٌ ، ومنتهى	جموعهم في السبع والعشر انتهى

واستعملوا للدلالة على الجمع الأقصى أو ما يسمى بمنتهى الجموع ثماني صيغ هي : فواعل ، فعائل ، فعالِي (بكسر اللام) ، فَعَالَى (بفتح اللام والفاء) ، فُعَالَى (بضم الفاء وفتح اللام) ، فعالِيّ (بتشديد الياء) ، فعالِل ، شبه فعالل (مفاعل فياعل إلخ) .

وإذن فالأوزان المستعملة في هذا الجمع ثمانية وعشرون وزنا سنكتفي منها بالتعرض تفصيليا لصيغ جمع القلة ، والتمثيل لباقي الصيغ .

<u>جموع القلة</u> : ومعنى القلّة أنها تدل على عدد يتراوح بين الثلاثة والعشرة . أما جموع الكثرة ففيها قولان : أحدهما أنها تدل على عدد يبدأ من عشرة إلى أقصى العدد ، والآخر أنها تدل على عدد يبدأ من ثلاثة إلى

أقصى العدد . فعلى الأول هما يختلفان مبدأ وانتهاء ، وعلى الثانى يتفقان مبدأ ويختلفان نهاية .

وقد يوضع أحدهما موضع الآخر إذا كان المفرد لم يستعمل له جمع كثرة كأرْجُل ، أو استعمل له جمع كثرة ولكن التعبير بصيغة القلة على سبيل المجاز لقرينة ينصبها المتكلم فى أسلوبه كاستعمال «أقلام» بدل «قِلام» فى قوله تعالى : ﴿ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام﴾ .

والعكس صحيح فقد يستعمل جمع الكثرة فى الدلالة على القلة إذا لم يستعمل له جمع قلة كرجال ، أو يفضل جمع الكثرة على القلة لغرض مجازى كقروء بدل أقراء فى قوله تعالى: ﴿يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ .

ـ ومن أحكام جمع القلة :

١ـ أنها تستعمل فى تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة .

٢ـ أنها تصغر على لفظها كالمفرد .

«أ» الوزن الأول لجموع القلة : أَفْعُل ، ويطرد فى حالتين :

١ـ إذا كان المفرد اسما ثلاثيا غير مضعف ، فاؤه مفتوحة صحيحة وعينه ساكنة صحيحة ، نحو فلس ، أَفْلُس ، ونفس وأنفس .

فإذا كان هذا المفرد صفة كضخم أو رباعياً كطعام أو مضموم العين كقُفل أو معتلها كباب لا يصاغ الجمع على هذا الوزن . فإن جاء معتل الفاء أو مضعفاً قل مجيئه على تلك الصيغة كوجه وأوجه ، وكفّ وأكفّ ، وإنما جمعوا عبداً على أَعْبُد لما غلبت عليه الاسمية . وشذ من جهة القياس فقط جمع عين على أعين فى مثل قوله تعالى : ﴿وتلذ الأعين﴾ وشذ من جهتى القياس والسماع فى معتل العين قول الشاعر :

لكل دهر قد لبست أثْـوُبا   حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

وقول آخر :

كـأنهم أسْيُف بيض يمانيــة عضب مضاربها باق بها الأثر

٢ـ إذا كان الاسم رباعيا مؤنثا بلا علامة قبل آخره مدّة نحو : عناق ، ذراع يمين . تقول في جمعها : أعنق ، أذرع ، أيمن .

وإذا طبقنا هذا الضابط فلا ينقاس هذا الجمع فى اسم خماسى كسفرجل ، ولافيما ليس قبل آخره مد كزينب ، ولا فى الصفة كشجاع ولا فى المذكر كطحال وعتاد ، ولا فيما فيه علامة تأنيث كسحابة .

وشذ فى «مكان» و «غراب» و «شهاب» و «جَبَل» و «ضَبُع» ، و «عنق» و «ضلع» و «أكمة» ، و«نعمة» ، و «ذئب» ، حيث قالوا فيها : أمكُن ، أغرُب ، أشهُب ، أجْبُل ، أضبُع ، أعنُق ، أضلع ، آكُم ، وأنعم ، وأذؤب » .

«ب» الوزن الثانى : « أفعال »

يطرد فى كل اسم ثلاثى لم تنطبق عليه شروط الوزن الأول ، فالثلاثى المعتل العين كثوب يجمع قياسا على أثواب ، وسيف على أسياف ، والثلاثى الذى ليس أوله مفتوحا كنمْر وأنمار ، وعضد وأعضاد ، وحمْل وأحمال ، وعنب وأعناب ، وصُلْب وأصلاب ، وعنق وأعناق ، ووقت وأوقات ، ووكْر وأوكار ، ووهم وأوهام ، وعم وأعمام ، وجدّ وأجداد ، ورب وأرباب ، وفذّ وأفذاذ .

ولا يخرج عن هذا الضابط سوى ما كان مضموم الفاء مفتوح العين فيكثر جمعه على فِعْلان «بكسر الفاء» نحو : صُرد وصِرْدان ، وجُرَذ وجِرْذان ، ونُغَر ونِغْران .

ومن هذا الوزن قوله تعالى : ﴿لها سبعة أبواب﴾ وقوله : ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ وقوله : ﴿أموات غير أحياء﴾ وقوله : ﴿لا تدركه

الأبصار﴾ وقوله : ﴿وقالوا أضغاث أحلام﴾ وقوله : ﴿فاضربوا فوق الأعناق﴾ .

وشذ أموات جمع ميّت ، وأشهاد جمع شاهد وشهيد ، وأنصار جمع ناصر ونصير ، وأحرار جمع حرّ ، وأفراخ جمع فرخ .

(ج) الوزن الثالث : (أفعلة)

وينقاس في جمع الاسم الرباعي المذكر الذى قبل آخره مدّ نحو طعام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، وزمان وأزمنة ، وسلاح وأسلحة. قال تعالى : ﴿وإذ أنتم أجنّة في بطون أمهاتكم﴾ .

ويختص هذا الوزن بجمع ما كان على (فِعال) أو (فَعال) بفتح الفاء وكسرها إذا كان مضعفا أو معلّ اللام مثل : زمام وأزمّة ، وسنان وأسنّة ، وعنان وأعنّه ، وإناء وآنية ، وقباء وأقبية .

(د) الوزن الرابع : (فِعْلَة)

وهو سماعى لا ينقاس ويحفظ في بناء (فَعَل) نحو : فتى وفتية ، وبناء (فَعْل) كشيخ وشيخة ، وبناء (فَعال) كغزال وغِزْلة ، وبناء ، (فُعال) كغلام وغلمة ، وبناء (فعيل) كصبّى وصبية .

ولعدم اطراده حكم عليه بعض النحاة بأنه ليس بجمع ولكنه اسم جمع .

*****



حمداً لله على ما وفق وأعان ، وصلاة وسلاما على المبعوث رحمة لبنى الإنسان . وبعد :

فلعلى قد وفيت بما وعدت ، ووصلت إلى ما قصدت ، من وضع طلابنا على طريق الجد فى تحصيل هذا العلم وفى فهم ضوابطه وعلله وفى تطبيق هذه الضوابط على نصوص الكتاب العزيز

والله أسأل أن يجنبنا الزلل وأن يقينا من الخطل، وأن يجعل من هذا لسان صدق فى الآخرين ،

ا. د / محمد المختار محمد المهدى

ربيع الأول سنة ١٤١٧ هـ
أغسطس سنة ١٩٩٦ م

المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة